

تقويم المموج
في بيان ما جاء من أخطاء في كتاب

"في العقيدة والمنهج"

للدكتور الصادق عبد الرحمن الغرياني

بقلم

حماس علي الكبير

وفقه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير الأنبياء وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً إلى يوم الدين.

وبعد:

في البداية سيادة الدكتور أود قبل أن أشرع في كتابة الرد عليك فيما كتبت من عجائب وغرائب في كتابك الموسوم **((في العقيدة والمنهج))** أن نضع قواعد ونذكر بأمور:

1. أن الله عز وجل غيور على دينه فلا يرضى لعباده الكفر ولهذا جعل سبحانه سبيلين لحماية عباده من الكفر والشرك ألا وهما: الحفظ بالرسالة والحفظ بالعلم والعلماء.

ودليل الأول: قوله سبحانه وتعالى { **رسلاً مبشرين ومنذرين** }، **ودليل الثاني:** قوله تعالى: { **وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوه به، ولو ردوه إلى الرسول أو إلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم** }.

2. أن هذه المرجعية في معرفة الحق سواءً في حياة الرسل الكرام أو في وجود أهل العلم هي دلالة واضحة وقوية على مصداقية وعد الله لحفظ دينه من التحريف والتبديل الذي أصاب الرسالات السابقة، وخاصة إذا علمنا أن رسالة نبينا **محمد صلى الله عليه وآله وسلم** هي آخر الرسالات.

3. إن كان الله قد شرع لنا الأحكام الخاصة والحقوق العامة للعباد فمن باب أولى أن تكون الخاصة والمتعلقة بالذات الإلهية معلومة ومنضبطة وثابتة.

4. أن كتابك سيادة الدكتور في فكرته شيء جميل، ولكن في الطريقة والوسيلة ضللت السبيل، خاصة أنك لم تكن ذا باع في هذا المجال وهذا العلم.

5. وأخشى ما أخشاه عليك أن ينطبق عليك المثل العربي الجميل: **(رمتني بدائها وانسلت)**، **وأقصد بذلك:** أنك قبل هذا التسويد ألقت كتاباً في الغلو والتطرف فلربما أصابك شيء كبير من هذا الغلو وذاك التطرف.

6. ويعلم الله كم كانت الفاجعة بك كبيرة والأمر جلل، ولكن يأتي الله إلا أن يتم نوره.

7. أرجو منك أن تعذرنى إن وجدت في هذه الورقات بعض الألفاظ التي كانت في أصلها غضبة لله ولهؤلاء الأعلام من أن يقدمهم أي شخص حتى ولو كان ذلك الشخص هو أنت، وأنت تعلم مدى مكنتك عندنا، وهي **محفوظة** في انتظار ردكم الذي أرجو أن يكون مكتوباً ومنشوراً، تكشف فيه ما قد سببته من تكدير لمفاهيم صحيحة عند نابتة سائرة على بداية الطريق، أو شراذم من نابتة المجسمة التي تنتشر في بلادنا هذه الأيام.

وأخيراً:

يعلم الله لولا إننا نعلم منكم البحث عن الصواب و الرجوع إلى الحق ما كتبنا لكم خاصة في مثل هذه العصور التي كثر فيها الجهل و إعجاب كل ذي رأي برأيه.

والله الهادي إلى سواء السبيل

وكتب الفقير إلى الله

حسين علي الكبير

17 ربيع الثاني 1423هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

تقول في ص (3):

(فهذا كتاب في المنهج والعقيدة والسلوك, قصدت فيه ربط العقيدة بالسلوك و فهمها على طريقة الأئمة المقتدى بهم من أئمة الدين, وهم أهل القرنين الثاني والثالث....الخ).

أقول وبالله التوفيق:

هناك ملاحظات على المقدمات التي يريدها الدكتور لكي تنتج قاعدة - في ظنه - أنها صواب, ويجب على الجميع التسليم بها, والمقدمة هي أن القرون الثلاثة ابتداءً علينا أن نلتزم ما التزموا لأنفسهم, والنتيجة هي إن اتباعهم واجب شرعي يأثم مخالفه ويستحق الوعيد, وهذا أمر لا يسلم للدكتور, ولكل من قال بهذا القول، والبرهان على ذلك:

(1) أن المدح الذي مدح به النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان شاملاً للقرون الثلاثة, قرن الصحابة وقرن التابعين وقرن اتباع التابعين، ولا مسوغ لاختصاص القرنين الثاني والثالث.

(2) إن السبب الذي من أجله خصصت به أهل القرن الثاني والثالث لأنهم أول من تكلم في مسائل العقيدة كلاً ما مستقلاً كان الأولى أن نرى السبب الذي من أجله تكلموا، والعبرة بخصوص سبب الكتابة لا بعموم صدور الكلام عنهم، فإن أقوالهم ليست بحجة عند الجميع - **عند من يعتد بخلافه** - كما هو مقرر في علم أصول الفقه، وعند الجمهور فيما مجاله الرأي والاجتهاد.

(3) فإن كان التابعون وأتباعهم تكلموا في العقيدة فهذه مسألة، وأما أن يكون منهجهم العلمي في تقرير العقائد، والكلام فيها وإثبات ما يصح إثباته، ونفي ما يصح نفيه حجة على من جاء من بعدهم، فهذا لا يسلم لمن يقول به، والدليل على ذلك:

أن الصحابة ثبت عنهم أقوال تخالف عقيدة من يسمون أنفسهم بـ ((السلف))، والتي استقرت عليها (**عقيدة جمهور الحنابلة**) وكثير من (**المجسمة والحشوية**) فيما بعد، ومن ذلك **مسألة التأويل**، فلقد ثبت عن كبار الصحابة مثل **ابن عباس**، فلقد روي عنه أنه **أول** قوله تعالى (**يوم يكشف عن ساق**)، فقال: **يكشف عن شدة** (انظر **ابن حجر في الفتح (428/13) والطبري في تفسيره (38/29)** وقال: ((**قال جماعة من الصحابة والتابعين من أهل التأويل: يبدو عن أمر شديد**).

وكذلك نقل **الطبري رحمه الله** في تفسيره (7/27) تأويل لفظه ((**أيد**)) الواردة في قوله تعالى: (**والمساء بنيناها بأيد وإنا لموسعون**) **بالقوة** أيضاً، عن جماعة من السلف منهم: **مجاهد وقتادة ومنصور وابن زيد وسفيان، فابن عباس** صحابي، و**مجاهد** تابعي، و**ابن جرير** من أئمة التابعين، فكيف يستساغ ويقبل كلام المتطاوله الجهلة الذين يزعمون أن **السلف على قول واحد في ما يسمى بالعقيدة**، مع العلم بأن هناك الكثير من **أقوال السلف** في التأويل ابتداءً، وهناك الكثير من الاختلافات بينهم في مسائل العقيدة كما سيتبين لك ذلك بإذن الله تعالى عند الكلام على اختلافهم في العقيدة.

نعود فنقول:

إن القرون الثلاثة الحرة تشمل الصحابي والتابعي وأتباع التابعين، وهؤلاء الثلاثة ليسوا على درجة واحدة لا في المرتبة الشرعية ولا العلمية.

فالصحابة كلهم عدول إذا تحقق فيهم شروط تعريف **الصحابي**، وهم متفاوتون في مقامتهم العلمية ونضوجهم الفقهي فمن بلغ منهم درجة الاجتهاد قليل جداً بالنسبة لأجمالي عدد الصحابة، وهذا مقرر في الأصول، **فليس درجة سيدنا ابن عباس كخالد بن الوليد، ولا درجة ابن مسعود كبلال**.

ونزيد فننقل لك كلام أهل العلم في أقوال الصحابة واجتهادهم فيما لم يجمعوا عليه أو فيما مجاله النظر والاجتهاد - مع الأخذ في الاعتبار بأن مسألتنا التي نتكلم فيها وهي مسألة التأويل عند السلف (**وعند**

الصحابة على وجه الخصوص) ثابتة لا يمكن لأحد أن ينكرها - وإننا نريد أن نرد على الجهل الذين يجاجوننا بمذهب الصحابي، نرد عليهم بأن حتى استدلالهم به هو حجة عليهم، **وخاصة إذا وجد في المسألة قولان عن الصحابة كنبوت التأويل والتفويض** الذي سار عليه أكثر السلف من الصحابة:

يقول الإمام الفقيه أبو الوليد الباجي رحمه الله في كتابه **إحكام الفصول** ص (473):

(**فصل:** قول الصحابي أو الإمام إذا ظهر وانتشر بحيث يعلم أن يعم سماعه المسلمين واستقر على ذلك ولم يعلم له مخالف ولا سمع له بمنكر فإنه إجماع وحجة)
ففي هذا القول دلالة واضحة سيادة الدكتور بأن تأويلات الصحابة المشهورة لو كانت تخالف العقيدة الإسلامية ما سكنت عنها الصحابة والتابعون.

* ويقول في ص (489):

(استدلو بما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: **أصحابي كالنجوم فبليهم اقتديتم**)
اهتديتم، ولم يقل ذلك فبين بعدهم ففارقت حالهم حال من سواهم.

وجواب آخر: وهو أن هذا الخبر لو صح و دل على إن إجماع الصحابة حجة فإنه لا يدل على أن إجماع غيرهم ليس بحجة، كما أنه لو قال: **أصحابي مؤمنون**، لم يدل ذلك على أن سائر الأمة ممن ليس من الصحابة ليسوا بمؤمنين.

استدلوا على ذلك بأن الصحابة مضوا على السلامة وتمسك بالدين ولم يختلفوا ولم يؤثم بعضهم بعضاً، وليست هذه حال من بعدهم لأنهم اختلفوا وتشاجروا، فوجب ألا يكون قولهم حجة.

والجواب: أنه قد جرى بين الصحابة من الاختلاف والتشاجر من أواخر زمن **عثمان** رضي الله عنه إلى آخر أيام **معاوية**، ما قد عرف، وكلهم مع ذلك متمسك بالدين، فيجب لأجل ذلك عندك ألا يكون إجماعهم حجة. وهذا باطل باتفاق.

وجواب آخر: وهو أننا لا نقول: إن قول التابعين حجة فيما اختلفوا فيه، وإنما يُعتد به حجة فيما اتفقوا عليه، فزال ما تعلقت به من الاختلاف.

استدلوا بأن الصحابة لكثرة لقاءها **للرسول صلى الله عليه وآله وسلم** وسماع الوحي والتنزيل ومعرفة أسبابه أقرب إلى معرفة الحق والمراد بالقول من التابعين الذين ليس لهم هذا الحظ.

والجواب: أنك تحيلون إجماع الصحابة على حكم من جهة الاجتهاد، وإنما تجعلون الإجماع حجة فيما طريقته النقل وما علم قصده ضرورة لا نظراً واستدلالاً.

فلا عبرة باختصاص الصحابة بما قلتم، لأن التابعين والصحابة في فهم النص الذي لا يحتمل التأويل على حد سواء.

وجواب آخر: وهو أن هذا الذي قلموه يجعل قول الواحد من الصحابة حجة لأنه أقرب إلى معرفة الحق والمراد بالقول، لمشاهدته الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وساعه للوحي والتنزيل.

فإن لم يجب أن يختص واحد من الصحابة بهذا الحكم لهذا المعنى لم يجب أن يختص به جميعهم (أهـ).

ذكر الإمام أبو إسحاق الشيرازي في شرح اللمع له (2 / 744):

(احتج أيضاً بما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: **اصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم**

اهتديتم، وقوله: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر.

والجواب: أن هذا مشترك الدليل لأنه أمر بالإقتداء بهم، ومن الإقتداء بهم الاجتهاد في الجواب وطلب الدليل وترك التقليد، فإنهم كانوا يفعلون ذلك عند حدوث المسائل ولا يقلد بعضهم بعضاً.

وجواب آخر: أن هذا الخطاب للعامة، لأن العلماء من الصحابة لا يجوز لهم التقليد، فيجب أن

يكون المراد به عامة الصحابة، **ونحن نقول:** إنه يجب على العامة أتباع العلماء منهم (أهـ).

*** ويقول الإمام الآمدي رحمه الله في كتابه الإحكام في أصول الأحكام (4 / 390):**

(المسألة الثانية: إذا ثبت إن مذهب الصحابي ليس بحجة واجبة الإتياع، فهل يجوز لغيره تقليده؟

أما العامي فيجوز له ذلك من غير خلاف، وأما المجتهد من التابعين ومن بعدهم فيجوز له تقليده إن جازنا تقليد العالم للعالم، وإن لم نجوز ذلك فقد اختلف قول **الشافعي** في جواز تقليد العالم من التابعين للعالم من الصحابة فمنع من ذلك في الجديد، وجوزه في القديم، غير أنه اشترط انتشار مذهبه تارة، ولم يشترطه تارة، واختار امتناع ذلك مطلقاً، لم يأتي في قاعدة الاجتهاد إن شاء الله تعالى) (أهـ).

*** يقول الإمام القاضي البيضاوي رحمه الله في كتابه التحقيق المأمول لمنهاج الأصول على المنهاج (**

ص 530):

(الثاني: قيل: قول الصحابي حجة، وقيل: إن خالف القياس، وقال **الشافعي** في القديم إن انتشر - ولم

يخالف لنا، قوله تعالى: **(فاعتبروا)** يمنع التقليد، وإجماع الصحابة على جواز مخالفة بعضهم بعضاً، **وقياس الفروع على الأصول**) (أهـ).

فانظر سيادة الدكتور الجملة الأخيرة: أي أن قول الصحابي ليس بحجة على غيره من المجتهدين في

أصول الدين، فلا يكون حجة في فروعها.

وانظر إلى نفس الكلام عند الإمام البدر الزركشي في كتابه تشنيف المسامع بجمع الجوامع 442/3.

أما **التابعون** فالكلام فيهم يختلف، فابتداءً ما كانت الفتنة إلا في عهدهم، وما خرج الوضع واللحن والانحراف إلا في عصرهم، وهذا يدرك في باب التشريع الإسلامي وأدواره التي مر بها، ومع ذلك فنحن لا نقلل من مكانتهم فكل تابعي سار على النهج الصحيح كان من أئمة السلف الذين يتبعون فيما وافق الأدلة القطعية من حيث الثبوت والأدلة.

أما **أتباع التابعين** فالحلم قد يكون - **من الناحية العلمية** - أكثر وأشد ثباتاً من حال التابعين، حيث دُوت العلوم والفنون، وصُنفت الكتب، وُبُنت النوازل والأحكام، وحُصِلت التصفية والتنقية لكثير من العلوم والفنون والمسائل، ولا تنسى أن الإمام **أبا الحسن الأشعري رحمه الله** كان من زمرة أعيان وعلماء ومتصديري القرن الثالث، فما يعتقده **الأشعري رحمه الله** لا شك فيه أنه من **عقائد السلف** التي بُنيت على **أصول الاجتهاد والنظر في النصوص لا على ظواهر النصوص**.

فكل من يحاول أن يدعي بأن ما جاء به **السادة الأشاعرة** هو خلاف ما كان عليه السلف، يصدر منه كلام لا يدرك معناه ولا يفهم مبناه.

أليس من القرون الثلاثة **داود الجواربي** الذي يدعي أن معبوده لحم ودم على صورة الآدي، أليس من القرون الثلاثة **الكرامية، والجهمية، والقدرية، والمعتزلة، نعم إنهم من القرون الثلاثة !!!!** ولا يستطيع أحد أن ينكر ذلك.

* قولك ص (3):

في بيانه لمنهج السلف في مسائل الاعتقاد:

(الأول ما أثبتته القرآن أو الحديث في أمر العقيدة أثبتوه....الخ).

أقول: هذا الكلام فيه تمويه ويحتاج إلى وقفة:

أولاً: هل كل ما في القرآن محكم أو منه ما هو متشابه ؟!!!، وهل كل ما في القرآن قطعي الدلالة أو منه ما هو ظني الدلالة ؟!!!، ونحن لا نحتاج إلى انتظار الجواب، لأن الغالب على آيات الكتاب المتشابه لا المحكم، وكذلك دلالات ألفاظه هو من الظني لامن القطعي من الألفاظ.

ونستشكل ونسأل:

فإن كان **الأول (أي أن أغلب ما في القرآن من المحكم والقطعي)**، فإذا لا حاجة بنا إلى التكلم في بيان جسامته ما أقدم عليه الصحابة من تقديمهم لأرائهم واجتهاداتهم على النصوص الثابتة القطعية في كل المسائل، بل إن مثل سيدنا **عمر بن الخطاب رضي الله عنه** يكون قد ارتكب أمراً شنيعاً عند اجتهاده مع النص، بأن أوقف العمل بحكم شرعي مع وجود النص **(في مسألة سهم المؤلفة قلوبهم)**، مع إن سيدنا **أبا بكر رضي الله عنه وأرضاه** يقول:

موضحاً لعظم التجروء على كتاب الله: ((أي ساء تظلني و أي أرض تغلني إذا قلت في كتاب الله بغير علم)).

والدكتور هنا يعلم بأن هذا لا يحصل من الصحابة وغير موجود في نصوص القرآن كلها هذه القطعية التي لا يجوز معها الاجتهاد، فلم يبق إلا الأمر **الثاني:** وهو بأن الكثير من ألفاظه هي من المتشابه والمشارك الذي يحمل معاني مختلفة تسبب اختلاف الحكم.

هذا من ناحية، و من ناحية أخرى: أن المتتبع لفتاوى الصحابة في العقائد وغيرها يجد أنهم اختلفوا اختلافاً كبيراً، ولا يخفى عليك يا دكتور ما اختلفت فيه سيدتنا **عائشة** مع **ابن عباس** في **مسألة الرؤية**، واختلافهم - **أي الصحابة** - في مسائل عديدة من مسائل الاعتقاد

ثانياً: أما قولك: (ما أثبتته القرآن....الخ).

أقول: يا دكتور هذه الجملة **موهمة** للأغمار، وأنا أسألك يا دكتور لماذا لا تثبت لله **صفة النسيان** !!!؟ ، ولماذا لا تثبت لله **الجوارح** كما فعل **المجسمة** في قوله تعالى: (**تجري بأعيننا**) !!!؟ ، ولماذا لا تثبت لله **هالك الوجه والقدم والساق....الخ** من الصفات، حتى تكون مثل السلف!! عاملاً بقوله تعالى: (**كل شيء هالك إلا وجهه**) !!!؟ .

ثالثاً: أن من **أصول البحث والجدل العلمي قاعدة: (إن كنت ناقلاً فالصحة، وإن كنت مدعياً فالدليل)**، وأنت يا دكتور ادعيت أن للسلف منهجاً أجمعوا عليه وصار واجباً الاتقياد له لا يجوز الحيد عنه ولا تركه ولا تجاوزه، وكل من يخالف ذلك يصير من الضالين ومن المغضوب عليهم !!!؟
فأين هذه القواعد التي تم استيفائها من نصوص قطعية الدلالة وقطعية الثبوت بحيث يصير كل من يخالفها يكفر ولا يضلل فحسب !!!؟ .

هذه دعوى مزعومة والعجب أنها - **سيادة الدكتور** - تصدر منك، خاصة وأنت تعلم علماً راسخاً بأن ما تقوله وما ادعيتته هو خلاف الحقيقة الواقعية والعلمية التي أثبتت عليها عقائد الإسلام الصحيحة والباطلة، ولكن من مוזات هذا العصر- أن يتساقط كثير من المنتسبين إلى العلم والدعاة وقليل من العلماء وراء ما قد يسمى " **بتوحيد المسلمين** " و" **درة أسباب الخلاف** " و" **جلب أسباب الاتفاق** " وغيرها من المصطلحات التي في ظاهرها الرحمة وفي باطنها العذاب، وأخطر نتائج ذلك هو تصدر مجموعات من متبعي **مذهب الخنابلة المعاصر** للكلام في العقائد والطعن على **جمهور أهل السنة والجماعة من الأشاعرة والماتريدية**، وهم لا يتقنون صنعاً ولا يعقلون قولاً مع جملهم العريض وتطاولهم المفيض.

رابعاً: أن هؤلاء **المجسمة الحشوية** الذين شاغبوا على أهل السنة لم يسلم منهم أحد، حتى ممن كانوا على مذهب الصحابة والسلف كما يتشدقون، فهم يخرجون **أهل التفويض من السلف** من أهل السنة كما يزعمون، ويرمي ويحمل هذا الافتراء **شيخ إسلامهم ابن تيمية** و **تلميذه ومن على شاكلتهم من أهل الحشو والتجسيم** عافانا الله !!!

*** قولك (ص 3): (طريقهم أسلم وأنفع، وأعلم وأحكم):**

أقول: عجيب يا دكتورنا بكل بساطة تحكم وتقرر بل تقطع بسوء فهم وقلة علم علماء الخلف، كما يفعل كثير من جملة الشباب الذين تربوا على الكتب والأشرطة، فهل كل تلك الطبقات من أهل العلم في كل عصر الذين حملوا لواء العلم والعقيدة كانوا ضللاً ومنحرفين في أهم شيء في حياة الإنسان ألا وهي العقيدة ؟!!!، فهم جهلوا كلام السلف، وتنكبوا غير طريقهم، **هذا الكلام غير صحيح**، وإنني كنت أربأ بك عن مثل هذه الأمور التي اعتاد ترديدها بعض أهل هذا العصر، وهي عارية تماماً عن الصحة والصواب، وأرد على هذا القول بالتالي:

الأول: بأن **الخلف** - الذين هم جلهم **أشاعرة و ماتريدية** - يمثلون جمهور أهل العلم منذ بداية القرن الرابع إلى يومنا هذا - وهذا ما أكده أحد أئمة السنة الذين لا يشق لهم غبار **الإمام السبكي** في كتابه **معيد النعم ومبيد النقم** ص 62):

(وهؤلاء الخنفية والشافعية والمالكية وفضلاء الحنابلة - والله الحمد - يدينون الله بطريق شيخ السنة أبي الحسن الأشعري رحمه الله، لا يجيد عنها إلا راع من الخنفية والشافعية، لحقوا بأهل الاعتزال، ورعاع الحنابلة لحقوا بأهل التجسيم، وبرأ الله المالكية فلم نر مالكيّاً إلا أشعريّاً عقيدة).

الثاني: بأن في هذا مخالفة صريحة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم القائل: (يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه انتحال المبطلين وتحرif الغالين وتأويل الجاهلين)، فمن هم العدول في كل عصر و في كل مصر أليسوا هم **السادة الأشاعرة** ؟!!!، أليسوا هم مجددي كل عصر- وكل قرن كما أكد نبينا صلوات ربي وسلامه عليه:

(يبعث الله على رأس كل مائة من يجدد لهذه الأمة أمر دينها)، فمن كان مجدد كل عصر من أهل العلم ؟!!!.

* أما قولك: (وليس كما شاع على السنة المتأخرين من كتبوا في علم الكلام من أن طريقة الخلف في تأويل الصفات المخالفة لما كان....الخ).

أقول: سبحان الله يا دكتور، ما هي المخالفة التي زعمتها أن علماء أهل السنة خالفوا فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه، أهكذا وبكل بساطة تقولها وبكل جرأة ؟!!!.

(والله يا دكتور إني أخشى عليك السلب بعد العطاء، وإن هذه الكلمات لهي البداية للانحراف والضلال وسلب العلم).

أ يكون مثل السبكي والسخاوي والرازي والغزالي وإمام الحرمين وابن عساكر والبيهقي والنووي والزبيدي وابن العربي والخطيب البغدادي وابن المنير وابن حجر والقرطبي والنسفي والقاضي والبيجوري والبيضاوي والسيالكوتي وابن الجوزي وأبي الوفا بن عقيل الخنيلي والمارزي والشيرازي والآمدي والباجي والقرافي وابن حيان والسيوطي، وكل علماء القراءات، وجل علماء العربية، وآلاف من أهل العلم في كل الفنون من عقيدة وفقه وأصول وعلوم لغة وغيرها، أيكونوا كلهم جملة غاب عنهم ما تقوله يا دكتور وما تفتنت إليه ولم يتفطنوا إليه ؟!!!، مع أنهم حملوا لواء العلم والفهم والدفاع عن دين الله ضد شبه الجهالة وأهل الضلال، وذلك جيلاً بعد جيل وعصراً بعد عصر، بل ترك ديننا لمن هو ألحن - **عند طغاف العوام والجهالة** - بخطابته التي تأخذ بقلوب وعقول الجهالة **كأبن تيمية وابن القيم ومن سار على دربه من ضلوا** الناس بقصد ومن غير قصد ومن تولى لواء الطعن والوصم بأبشع الصفات والألقاب.

وأما قولك تبعاً لكثير من متأخري الحنابلة (**أهل الحشو والتجسيم**):

بأن مذهب السلف أسلم وأعلم وأحكم، فهذا لا يسلم لك كلياً، قد نسلم بأن منهج السلف في العقائد (**وهو التفويض**) **أمروها كما جاءت من غير تأويل أو إثبات هو الأسلم**، ولكن أن يكون **أعلم وأحكم** فهذا غير صحيح، لأن السلف - كما تقولون ومتقرر عند الجميع - لم يخوضوا في القيل والقال في باب العقائد، وصفة العلم والإحكام تكون لمن خاض في مثل تلك المناقشات والمناظرات، وبالتالي لا يسلم لكم هذا القول وذاك الوصف.

أما إذا قصدتم أن ما عليه **أبو يعلى الخنيلي وابن تيمية وابن القيم وزمرة أهل الحشو والتجسيم من الحنابلة هو مذهب السلف في العقائد فهذا لا يسلم لكم لا جزئياً ولا كلياً**.
فأبو يعلى قالوا فيه أهل مذهبه: **لقد شان أبو يعلى الحنابلة شيئاً لا يفصله ماء البحار**، وقيل فيه: (**كم في قوله من غرائب التشبيه ما يحار فيه النبيه**).

وأما شيخ إسلام المجسمة ابن تيمية فانظر إلى ما كتبه زميله وتلميذه الحافظ الذهبي في الرسالة الذهبية (**التي يحاول المجسمة طمسها وعدم إبرازها لأن ذاك يفضح شيخ إسلامهم ويؤين عن حاله**). وكذلك انظر ما كتبه الحافظ ابن حجر رحمه الله في (**الدرر الكامنة**). وكذلك ما كتبه الحافظ السخاوي في (**الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ**)، وأنا أعلم أن مثل هذه الأشياء وتلك النقولات لا تخفى عليك¹.

¹ وإذا أردت التحقيق في مسأله التي خالف فيها معتقد المسلمين، فعليك بكتاب "الكاشف الصغير عن عقائد ابن تيمية" للأستاذ المحقق المدقق أبي الفداء سعيد فودة الأشعري الشافعي حفظه الله تعالى، حيث قام بدراسة كتب ابن تيمية كلها، ولم يصدر في توثيق آرائه إلا عن كتبه ومصنفاته، وأثبت بما لا مجال للشك فيه - ولم يستطع أحد الرد عليه

وعلى طريقه سار تلميذه النجيب **ابن زفيل** (الاسم الحقيقي) **لابن القيم**. وهكذا سار على درهم شراذم الجهالة والخشوية في كل عصر ينشطون فيه، إلى أن صارت لهم دولة تدافع عنهم وتنشر لهم وتطبع وتدعو لمنهجهم، فأين **سلامة وعلمية وحكمة** المنهج المنحرف والعياذ بالله!!!!، **فابن تيمية** يرى أن منهج السلف (**التفويض**) هو شر منهج أهل البدع، وليس مذهب أهل السنة، كما يقول في كتابه (**الموافقة** 118/1):

(فتبين أن قول التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد).

فانظر وافهم حضرة الدكتور، واعلم أن هذه الزمرة ومن وافقهم من متقدي المجسمة ومتأخريهم لا يعتقدون اعتقاد أهل السنة و الجماعة سواء سلفهم أم خلفهم، بل لهم عقيدة مبتدعة يسمونها (**عقيدة أهل السنة والجماعة**)، وما هي إلا عقيدة (**أهل السفه والحمافة**)، وحقيقة عقيدتهم هي الإثبات مع التجسيم. وانظر إلى **معتقد أحدهم** وهو **الخلال**، حيث يطعن في الإمام الحافظ البحر **الترمذي** رحمه الله في عقيدته، لرده حديث **مجاهد** في قوله تعالى: (**عسى ربك أن يبعثك مقاماً محموداً**) قال: **يقعده على العرش**، حيث قال ص 232 من كتابه (**السنة**):

((لا اعلم أحداً من أهل العلم ممن تقدم ولا في عصرنا هذا إلا وهو منكراً لما أحدث الترمذي من رد حديث محمد بن فضيل، عن ليث، عن مجاهد في قوله تعالى: ((عسى ربك أن يبعثك مقاماً محموداً)) قال: يقعده على العرش، فهو عندنا جهمي يهجر ونحذر منه....الخ)). ونقل في مكان آخر ص 234:

((وأنا اشهد على الترمذي أنه جهمي خبيث)). اهـ

وانظر إلى أن هذا الخلل لم يتوقف على متقدميه من المجسمة بل أدرك المتأخرين منهم **كأبن القيم** عليه من الله ما يستحق، حيث يقول، في كتابه (**مختصر الصواعق المرسلة 275/2**): **((وأما تأويل الترمذي وغيره بالعلم، فقال شيخنا (يقصد ابن تيمية): هو ظاهر الفساد من جنس تأويلات الجهمية....الخ))**.

ونختم كلامنا هذا بنقل كلمات نافعة للعلامة **ابن عاشور** في كتابه (**تحقيقات وأنظار في الكتاب والسنة**) ص14:

إلى الآن- أن آراء ابن تيمية ومعتقداته لا تمثل بأي حال من الأحوال معتقد المسلمين القائم على الكتاب والسنة، وإلى مثل هذا رجح الدكتور الأستاذ البشار، عما كان يظنه في ابن تيمية، و سطر ذلك في كتابه الممتع الرائع: "نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام" في جزئه الثاني.

(ثم طلع الشك بقرنه في نفوس من لم يزونا الإيمان حق وزنه، فاضطر المتكلمون من أئمة الإسلام فيما اضطروا إليه من تبين حقائق الصفات وتعلقاتها، إلى أن يخوضوا في الآيات وتأويل متشابهاتها، إقناعاً للمرتاب وإقناعاً لمن جاء يفتح لإلحاده الباب.

ولم يروا عملهم هذا مخالفاً لما درج عليه السلف، ولكنهم رأوا السلف سلكوا التأويل بإجمال ورأوا أنفسهم في حاجة على تفصيل التأويل، ورأوا أن كلتا الطريقتين تأويل.

وفسروا قوله تعالى: **(وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم)** بمعنى عطف قوله: **(الراسخون)** على اسم الجلالة.

ولقد أبدع **إمام الحرمين** في بيان وجه عدم الإمساك عن **تفصيل التأويل** إذ قال: **(إن كل مؤمن يجمع على أن لفظة الاستواء ليست على عرفها في الكلام العربي، فإذا فعل ذلك فهو قد فسر- لاجمالة)** يعني حيث لم يحمل اللفظ على ظاهر معناه) فلا فائدة في تأخيرها عن طلب الوجه، والمخرج البين بل في تأخره عن ذلك إلباس على الناس وإيهام للعوام).

وقال الغزالي: (لاخلاف في وجوب التأويل عند تعيين شبهة لا ترتفع إلا به) اهـ. وتسمى هذه الطريقة **طريقة الخلف**، وهي الطريقة المثلى المناسبة لما عدا القرون الثلاثة الأولى، ومن ثم قال بعض العلماء: **(طريقة السلف اسلم وطريقة الخلف أعلم)**.

ومعنى هذا الكلام فيما أفهم أنا: أن السلف أرشدوا إلى تطلب السلامة من الخوض في مثله خشية قصور الأفهام والتورط في الشك، فلما لم ينصح الناس إلى نصيحهم وأبوا إلا السؤال وإدخال الشك تعين سلوك طريقة الخلف فهي أعلم، أي أدخل في العلم، أي أكثر علماً لأن بيان التأويل وتفصيله يكثر فيه الاحتياج إلى الاستدلال بالعلم والقواعد، وكلتا الطريقتين طريقة هدى يسع المسلم سلوكها) اهـ.

* أما ما قلت في المقدمة:

((وليس كما شاع على ألسنة المتأخرين ممن كتبوا في علم الكلام من أن طريقة الخلف في تأويل الصفات المخالفة لما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه الكرام اعلم وأحكم، فإن هذا القول مؤداه: أن المشتغلين بعلم الكلام والتأويل في القرون المتأخرة أعلم بالله عز وجل من رسول الله وأصحابه)).

أقول:

كم تمنيت أنك لم تكتب هذه الجملة وهذه العبارة الخطيرة لامن باب البهتان، ولا من باب التمثيل، ولا من أي باب، فهذه العبارة تدل سيادة الدكتور بأنك لست على أي درجة من المعرفة بأسباب نشأة علم الكلام ولا تاريخ المذاهب الإسلامية خاصة العقيدة.

فأهل السنة والجماعة (**السادة الأشاعرة**) آدام الله عزهم ونصر- منهم، لم يدعوا يوماً بأن منهم أعلم من علم الرسول ولا مجتهد الصحابة وأهل الفقه منهم، بل هذا تقول عليهم ومهتان عظيم على هؤلاء الأعلام، ممن يفكر في مثل الافتراءات و الترهات النكدة، بلى أن يسم هؤلاء بهذه الفرية، ويحاول تلبسهم إياها.

فلو أنك سيادة الدكتور راجعت - قبل كتابتك لهذه الورقات وتسويدها بما لا يصح في حق هذه الأمة - بعض المراجع في تلك الدعوى لبعض معاصريك كتاريخ المذاهب الإسلامية للشيخ محمد أبو زهرة، ونشأة الفكر الفلسفي في الإسلام للدكتور علي سامي النشار، أو السلفية مرحلة زمنية مباركة للشيخ البوطي **لا تضح لك لماذا ظهر معتقد جمهور أهل السنة (الأشاعرة) ؟!!!**، ولماذا انتهجوا هذا المنهج ؟!!!، وما هي أدلتهم في ذلك ؟!!!، هل ادعوا ما نسبته إليهم من الكفر الصريح!!!!، ولكن إنا لله وإنا إليه راجعون !!!

فكيف بك يا دكتور تدافع عن نفسك أمام رب العالمين عندما يحاجك آلاف من أهل هذا المنهج، وكيف ترد على هذا الافتراء عن نفسك ؟!!! .

وفي نص العلامة ابن عاشور الذي ذكرناه (ص 13) ما فيه الكفاية لمن كانت له دراية.

أما قولك ص (7) تحت عنوان: (المذهب الواجب الإلتباع في العقيدة):

((1) التحاكم عند الاختلاف إلى الله ورسوله):

أقول: إنني أتعجب من طريقة طرحك للمسائل يا دكتور، بل لقد صار عندي إحساس بأنك تنتهج نفس طرق التخريف والتغطية التي يتبناها مخالفو أهل السنة والجماعة من معاصري الحنابلة اليوم، إن الآية التي ذكرتها في مفتتح الكلام مبتورة، والبتر فيها خطير والتعليق منك عليها أخطر.

فأولاً: قولك (من المتفق عليه بين المسلمين كافة أن ما جاء عن الله عز وجل في كتابه أو ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق صحيح به، فإن العمل به واجب والتسليم به متعين، ولا تجوز معارضته بآراء الرجال أياً كان منهم... الخ).

أقول: فإن هذا الكلام فيه تمويه على الجهلة ممن يقرؤون كتابك وليس لديهم سهم وافر من قواعد فهم التعامل مع النصوص، فأنت تعرف سيادة الدكتور بأن نصوص القرآن القطعية من حيث الدلالة والثبوت، وكذلك نصوص السنة القطعية من حيث الدلالة ومن حيث الثبوت، لا يخالف فيها أحد، ومخالفها كافر (إن كان مستحلاً لها) باتفاق من يعتد بخلافهم، ولهذا قتل سيدنا عمر من لم يرض بكلام وفتوى سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فيروى أن رجلاً جاء عمر وسأله عن مسألة، وذكر أنه ذهب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وترك قوله، وذهب إلى أبي بكر الصديق وترك قوله، وجاء إليه يبحث عن جواب لمسألته، فدخل عمر إلى بيته وأخرج سيفه وقتله، وكذلك قول ابن عباس: (يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء. أقول: قال رسول الله، وتقولون قال: أبو بكر و عمر). فهذا أمر معلوم معروف لدى كل مسلم.

أما المسألة التي تعرفها جيداً، وكان حرياً بك أن توضحها في الكلام ويجب عليك ذلك: أن هذه النصوص ليست قطعية كلها بل القليل منها قطعي محكم والآخر ظني متشابه. وهذه الظنية وذاك التشابه هو الذي سبب نشؤ خلاف، منه ما هو معتبر ومنه ما ليس بذلك، ولكن إطلاق العبارات الموهمة ليس هنا من سبيل الأتقياء، ولا الدعاة إلى الحق الأتقياء، بل هو دأب أهل الزخرف من القول، وأهل الجهل، الذين تصدروا للتدريس والإفتاء وهم لا يصلحون أن يكونوا حتى وعاظاً.

فمن من أهل العلم المخالفين لعقيدتك سيادة الدكتور، والذين نعتهم بأنهم خالفوا أهل السلف يقول بهذا القول !!!، أذكر لي واحداً!!!، أم هذا من الرجم بالغيب والبهتان والتلبس حضرة الدكتور.

إن الله عز وجل في كتابه الكريم يقول: (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم، فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر، ذلك خير وأحسن تأويلاً).

هذا تمام الآية الكريمة، ولتقف وقفة مع كلام أحد أهل العلم والفضل الذين أوسعوا الدين علماً وفهماً وتصحيحاً للانحرافات والتعميمات القاضي الإمام أبي بكر بن العربي رحمه الله، هذا الإمام الذي رد على

مخرقة الجسم بما يقطع أوداج الباطل عندهم، بأدلة كالشمس الساطعة لا تُكدرها غيمة الجهل وسحاب الشك والظن.

يقول رحمه الله في كتابه (أحكام القرآن 573/1) عند كلامه على تأويل قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم):

((الثاني: قال جابر - يعني في تفسير ((و أولي الأمر منكم)) -: هم العلماء، وبه قال أكثر التابعين، واختاره مالك، قال مطرف وابن مسلمة، سمعنا مالكا يقول: هم العلماء)).

وقال (574/1) : المسألة الثالثة:

قوله تعالى: (فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول)

قال علاننا: ردوه إلى كتاب الله، فإذا لم تجدوه فإلى سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فإن لم تجدوه فكما قال علي [كرم الله وجهه]: ما عندنا إلا ما في كتاب الله، أو ما في هذه الصحيفة، أو فهم أوتيه رجل مسلم.

وكما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لمعاذ (عندما أراد أن يرسله للين):

(بم تحمك ؟ قال: بكتاب الله، قال: فإن لم تجد ؟ ، قال: بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)

آله وسلم، قال فإن لم تجد ؟ ، قال: اجتهد رأيي ولا ألو، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يجهه الله ورسوله .

أما اجتهدات عمر الفاروق الذي أكد نبينا صلى الله عليه وآله وسلم أنه يدور مع الحق أينما كان، فهل اجتهدات عمر مع النصوص ومخالفته لها هي ثلثة في حقه ؟!!!، أم أنها تركية وحسنة في رصيده ؟!!!.

عمر الذي اجتهد مع وجود النص في مسألة سهم المؤلفة قلوبهم، هل كان يتبع الهوى أم الشرع

!!!!!!.

وعمر الذي جمع الصحابة في أمر الوباء بالشام، فتكلموا معه بأجمعهم وهم متوافرون أي الصحابة ما ذكروا في طلبهم الحق في مسائلهم لله كلمة ولا لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم حرفاً، لأنه لم يكن عندهم، وأفتوا وحكم عمر، ونازعه أبو عبيدة، فقال له أي عمر: (أرايت لو كان لك إبل فهبطت بها وادياً له عدوتان: إحداها خصبة و الأخرى جدبة، أليس إن رعيت الخصبة رعيتها بقدر الله، وإن رعيت الجدبة رعيتها بقدر الله)، فغضب المثل لنفسه بالراعي والناس بالإبل، والأرض الوبنة بالعدوة الجدبة، والأرض السليمة بالعدوة الخصبة، ولاختيار السلامة باختيار الخصب، فأين كتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من هذا كله ؟

ويقول **القاضي** رحمه الله معلقاً على الكلام السابق (576/1):

(**أيقال**: قال الله تعالى وقال **رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم** فيها لم يقولوا ؟ , **فذلك**

كفر , أم **يقال**: دع هنا فليس لله فيه حكم !!!!, **فذلك كفر** . ولكن تضرب الأمثال ويطلب المثال حتى يخرج الصواب) اهـ كلامه رحمه الله.

وأبو بكر الذي اجتهد مع عدم وجود نص من القرآن ولا في السنة في **ميراث الجدة** , أيعد ممن

يتقول على الله ورسوله ولا يرد إلى الله ورسوله عند التنازع ؟!!!!.

قلت (ص 12):

(إن من العجب كل العجب أن يقتدي المالكي بالإمام مالك , ويتقلد أقواله في الطهارة والصلاة والصيام والحج ولا يحيد عنها , وكذلك الحنفي والشافعي , ولا يقتدي به في إثبات صفة من صفات الله تعالى , كصفة العلو , وكلهم يثبتها للبراء عز وجل....الخ).

أقول: بل العجب كل العجب منك يا دكتور , لقد حيرتني في أمرك وطويتك العلمية.

سوف أذكر لك كلاماً وأنت تعرفه جيداً , ولكنك - **من باب حسن الظن بك** - نسيت أنه أثناء تدوينك

لمثل هذه الغرايات.

إن من قواعد أهل العلم وأهل الحق الذين تربوا عليه , وهي أصل من أصول الإسلام , وكانت سبباً من أسباب الكفر والشرك عند أقوام سبقونا , هي متابعة العلماء والأخبار بدون تفحص أو تمحص , بل وصف فعلهم **رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم** بالعبادة , كما في حديث **عدي بن حاتم**:

(أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ هذه الآية: (**اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله**) , فقلت له: إنا ليس نعبدكم , قال: أليس يحرمون ما أحل الله فتحرمونه , ويحلون ما حرم الله فتحلونه , فقلت: بلى , قال: فتلك عبادتكم إياهم).

ولذلك قرر جمهور علماء الأمة من أهل السنة والجماعة قاعدة في التعامل مع العلماء والرجال

فقالوا: (**اعرف الرجال بالحق , ولا تعرف الحق بالرجال**).

ولذلك تجد أن من **يعبد** فلاناً و فلاناً باسم أنه من أهل السنة والجماعة , بل قد **للتحقيق لا**

للتعليق يعرفونه إلى مقام العصمة كما حصل (**لعباد ابن تيمية**) الذي رفعه عباده إلى درجة العصمة , فما وافق عليه هو الصواب , وما خالفه وطعن فيه هو الخطأ والباطل والزيف والانحراف , ولو اجتمعت عليه كل علماء الأمة.

وهم في ذلك يتمسكون بخيوط واهية من مفاهيم سقيمة لبعض النصوص والآثار، كأثر عبد الله بن مسعود في: (لزوم الحق ولو كنت وحده). ويتناسون قوله عز وجل (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين)، ولذلك قال أبو بكر الصديق للأَنْصار: ((إن الله جعلكم المفلحين وسمانا الصادقين))، فقال: (للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم) إلى قوله تعالى: (أولئك هم الصادقون)، ثم قال: (والذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم)، إلى قوله تعالى: (فأولئك هم المفلحون)، وقد أمركم الله سبحانه وتعالى أن تكونوا معنا حيث كنا، فقال: (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين)، وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((أوصيكم بالأنصار خيراً))، ولو كان لكم من الأمر شيء ما أوصى بكم).

فإن كان الصحابة يتفاوتون في العلم والمقامات ؟!!!، ألا يكون ذلك في من بعدهم من أهل العلم ؟!!!؟

وكذلك تناسيتم حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم المتواتر: (لا تجمع أمتي على ضلالة)، الذي رواه أكثر من خمسة عشر صحابياً، أيعارض حديثاً متواتراً في المعنى واللفظ المتفق مع أي كثيرة من القرآن بحديث أو أثر عن صحابي يقصد به ظرفاً خاصاً قد يمر بالإسلام ؟!!! بل إن الطاعن في هذا الكلام طاعنٌ في حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القائل: (يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تأويل الغالين، انتحال المبطلين، وتحريف الجاهلين)، وكذلك حديث (لا تزال طائفة من أمتي تقاتل.... الخ الحديث) علق عليه الإمام البخاري رحمه الله في صحيحه، فقال: (هم العلماء).

وأسألك يا دكتور:

من حمل لواء العلم في القرن الرابع والخامس والسادس والسابع.....إلى القرن الرابع عشر الماضي، أليسوا الأشاعرة ؟!!!، ومن كان على شاكلتهم من أهل العلم والعمل والحال، فإن سألت عن حملة لواء العقيدة كانوا الأشاعرة منذ أن حصل انحراف ولحن في عقائد المسلمين، أليس إمامهم هو الإمام أبو الحسن الأشعري رحمه الله ؟!!!، أين هم الألوف من أهل العلم من اتباع التابعين (القرن الثالث) ؟!!!، لماذا لم يتصدوا للانحرافات العقدية مثلاً فعل الإمام أبو الحسن الأشعري ؟!!!، ومن كان في القرن الخامس والسادس.... الخ ؟!!!، أليس الأشاعرة كانوا هم مجددى القرون المتلاحقة ؟!!!، مصداقاً لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: (يبعث الله على رأس كل مائة من يجدد لهذه الأمة أمر دينها).

ولقد ذكر الحافظ السيوطي رحمه الله في رسالته (تقرير الاستناد في تفسير الاجتهاد) (ص

((قلت: قد استقر المبعوثون على راس القرون فوجدوا كلهم مجتهدين...الخ))، إلى أن قال:
((وعدوا على راس المائة الرابعة أبا الطيب سهل بن محمد الصعلوكي أو الشيخ أبا حامد إمام العراقيين،
وكلاهما من المجتهدين وأصحاب الوجوه، وعدوا على رأس المائة الخامسة الغزالي، وهو من المجتهدين كما
ذكره ابن الصلاح في فتاويه، وعلى السادسة الرافعي، وعلى السابعة ابن دقيق العيد، وعلى الثامنة
البلقيني، وكلهم موصوف بالاجتهاد)) اهـ

فانظر إلى الاسفرايني الأشعري، والغزالي الأشعري، والرافعي وابن دقيق العيد والبلقيني فكلهم
أشاعرة أو على منهج السلف في الاعتقاد.

قال الحافظ ابن حجر الأشعري في الفتح (383/13) - ناقلاً عن الإمام ابن دقيق العيد الأشعري
رحمه الله في تقرير مسألة التأويل والتفويض:

((وقال ابن دقيق العيد في العقيدة: نقول في الصفات المشكلة إنها حق وصدق على المعنى الذي
أراده الله، ومن تأولها نظراً، فإن كان تأويله قريباً على مقتضى لسان العرب لم نكر عليه، وإن كان بعيداً
توقفنا عنه ورجعنا إلى التصديق مع التنزيه) اهـ

وانظر إلى الكلمة الجامعة للإمام العلامة الذي لم ير مثل نفسه الإمام السبكي الأشعري رحمه الله
التي أوردها في كتابه (معبد النعم ومبيد النقم ص (62)):

((وهؤلاء الخنفيه والشافعية والمالكية وفضلاء الخنابلة - ولله الحمد - في العقيدة يد واحدة كلهم
على رأي أهل السنة والجماعة، يدينون الله بطريق شيخ السنة أبي الحسن الأشعري رحمه الله، لا يبيح
عنها إلا راع من الخنفيه والشافعية لحقو بأهل الاعتزال، ورعاع من الخنابلة لحقو بأهل التجسيم، وبرأ
الله المالكية فلم نر مالكيّاً إلا أشعريّاً، وبالجملة عقيدة الأشعري هي ما تضمنته عقيدة أبي جعفر الطحاوي
التي تلقاها علماء المذاهب بالقبول ورضوها عقيدة)).

أما الاستشهاد بمقولات بعض الصحابة كقول عبادة لمعاوية، أو عبد الله بن مسعود للرجل الذي
رآه يضحك في المقبرة و أمثالها فهي في غير موقعها، في محاولتك اتهام السادة الأشاعرة قديماً وحديثاً لم
يكونوا من ذوي الاهتمام والمتابعة والتقديس للسنة، وإنزالها منزلتها، ويكفي في الرد عليك يا دكتور:

أن الإمام البيهقي صاحب السنن و صاحب كتاب الأسماء والصفات أشعري، وكذلك حافظ
المشرق الخطيب البغدادي أشعري، وكذلك الحافظ ابن عساكر أشعري، والبلقيني والنووي وابن حجر
والقاضي عياض وابن الجوزي وابن رشد والجد وأبو حيان والشيرازي والآمدي والسيوطي والسخاوي وابن
القطان والحافظ عبد الحق الأشيبلي وابن دقيق العيد والقرافي والحطاب والكوثري والغباري وغيرهم

بالآلاف، وكل هؤلاء آثار اهتمامهم بالسنة والحديث النبوي معروفة معلومة محفوظة ولا ينكر ذلك إلا من كان به رمد.

وليس يصح في الأفهام شيء إذا احتاج النهار إلى دليل

والغريب منك سيدي الدكتور:

احتقارك لكل الناس، وإتمامك لهم بسؤ الفهم جميعاً، وصواب فهمك وسلامته، وذلك عند استشهادك بكلمة الشاطبي: (يجب على كل ناظر ** الخ) ص 9، فكأنك تقول أو تريد أن تقول أن أولئك الأعلام الذين ذكرناهم - ومن لم نذكرهم كلهم - يجهلون قواعد التعامل مع النصوص، وهم أرباب الفهم والفقه والأصول واللغة بعلومها.

والأعجب والأغرب هو وثوقك بعد ذلك فيما يكتبه ويتبناه شخص مثل (ابن تيمية) وتلميذه العابد لشيخه (ابن زفيل)، عندما ينكرا (المجاز)، ولم يفعلها أحد من السلف ولا من الخلف، وانظر إلى كلمته التي يرددها في كتابه (الإيمان) ص 69:

(وتقسيم اللغة إلى حقيقة ومجاز تقسيم مبتدع محدث لم ينطق به السلف، والخلف فيه على قولين، وليس النزاع فيه لفظياً، بل يقال نفس هذا التقسيم باطل لا يتميز هذا عن هذا، ولهذا كان كل ما يذكرونه من الفروق بين أنها فروق باطلة... الخ) ما يذكر من ترهات وخرافات والأعييب وأكاذيب من أجل إثبات صدق ما ذهب إليه.

ويكفي ما رد عليه الشيخ (منصور محمد عويس) في كتابه (ابن تيمية ليس سلفياً)، وكذلك الدكتور المطعني في كتابه (المجاز في اللغة والقرآن الكريم).

كيف تقم على منهج واعتقاد مثل هذا الخرف، وتثق بما يقول ويعتقد هذا المختلط في العقل والفهم !!!، وكيف يمكن أن تثق في فهمه لما يقرأ ولما يكتب ولما يقرر من أحكام ويطعن على مخالفه، مع العلم بأن علم البلاغة وخاصة علم المعاني منها هو أهم العلوم التي يجب على المجتهد والفقهاء الذي يريد أن يتعامل مع النصوص أن يتقنه، وتكون آلة فهمه وضبطه لهذه النصوص ولتلك الدلالات صحيحة ودقيقة !!!!.

أما عن إيرادك لأثر مالك بن أنس: (الله عز وجل في السماء وعلمه في كل مكان... الخ)، فهذا الكلام فيه طعن مبطل، فابتداءً: وإن قال مالك و أبو حنيفة وغيرهم آلافاً من النصوص فنحن نتعامل مع النصوص الواردة عنهم في الفقه بميزان أصول الفقه في التعامل مع النصوص ، فكيف إن كانت هذه النصوص تتعلق بالله عز وجل وصفاته ؟!!!!، فالوزن يكون عندئذ أشد دقة وحرصاً، وتعامل معهم وفق قاعدة:

((إن كنت ناقلاً فالصحة، وإن كنت مدعياً فالدليل))، وأنت تعلم سيادة الدكتور معنى الصحة في النقل، فهي الصحة التي تجعلنا نقبل النص ونعمل به من الناحية العقدية والفقهية لا الصحة الاصطلاحية كما في علم المصطلح.

وثانياً: إن موقف أهل السنة والجماعة من صفة العلو هو الآتي:

قال الحافظ البيهقي في كتابه (الأسماء والصفات ص(534)):

(ومعنى قوله في هذه الأخبار (مَنْ في السماء)، أي فوق السماء على العرش كما نطق الكتاب و السنة، وقد قال بعض أهل النظر معناه: مَنْ في السماء اله ؟ والأول أشبه بالكتاب والسنة) اهـ .
ولا يقصد به كما يعتقده الجسمة بأنه مستقر بذاته أو من تأثر ببعض منحرفي العقيدة كما حصل للإمام أبي محمد بن أبي زيد القيرواني كما ذكر ذلك القاضي ابن العربي الأشعري المالكي رحمه الله في كتابه المانع النافع (العواصم من القواصم ص215) من الطبعة الكاملة (التي فيها يفضح ظاهرية العقائد و ظاهرية الأصول)، يقول: (بعد ذكره لطوائف أصابها الخلل بسبب استماعهم لمقولات ضلال) .
(وسمعو القدرية يقولون: إن الله في كل مكان، وتكاثر في ذلك الأقوال من المؤلف والمخالف، فأنكروا ذلك عليهم، وقالوا: إن أطلق لفظ في هذا المعنى فالذي ينطلق أنه على العرش، وساحوا في ((فوق)) لأنه بمعنى علا و جل، ورددوها في الحديث المذكور آنفاً، ثم جاءت طائفة ركت عليه، فقالت: إنه فوق العرش بذاته و عليها شيخ المغرب أبو محمد عبد الله بن أبي زيد، فقالها للمعلمين فسدكت بقلوب الأطفال و الكبار) . اهـ

هذا هو الخلل، لا كما يستشهد به أهل التجسيم بأنه في السماء على السماء أو على العرش، أي أنها تفيد الظرفية، ويستشهدون بحديث الجارية (المضطرب) اضطراباً شديداً، والمتصرف فيه من قبل رواته، ولقد بين ذلك العلامة إمام المتأخرين سيدي و معلمي (محمد زاهد الكوثري الأشعري) رحمه الله - المدافع عن العقيدة و السنة و الإسلام ضد طعون الجهلة وأهل الضلال والانحراف - في تعليقه على كتاب الأسماء والصفات للحافظ البيهقي الأشعري (ص533) حيث يقول:

(وقصة الجارية مذكورة فيما بأيدينا من نسخ مسلم لعلها زيدت فيما بعد إتماماً للحديث، أو كانت نسخة المصنف ناقصة، وقد أشار المصنف إلى اضطراب الحديث بقوله: (وقد ذكرت في كتاب الظهار مخالفة من خالف معاوية بن الحكم في لفظ الحديث)، وقد ذكر في السنن الكبرى 387/7 اختلاف الرواة في لفظ الحديث مع أسانيد كل لفظ من ألفاظهم، وهي: (أين الله ؟ ، فقالت: في السماء)، مع لفظ: (

فأنها مؤمنة)، وبدونه: (وأين الله، فأشارت إلى السماء بإصبعها)، و (من ربك ؟ قالت: الله ربي)، و (أنشدهم أن لا إله إلا الله ؟ ، قالت: نعم)، و (من ربك ؟ ، قالت: الله)، وقد توسعنا في شرح الحديث وبيان مبلغ اضطرابه سنداً و متنأً فيما كتبناه على نونية ابن القيم ص94 فليراجع، وهناك بغية الباحث اهـ.

وانظر على كلام الإمام القرافي الأشعري في كتابه الذخيرة (13 / 242 – 243):

(مسألة: قال رجل لمالك: يا أبا عبد الله (الرحمن على العرش استوى) كيف استوى ؟ قال: الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والسؤال عنه بدعة والإيمان به واجب وما أراك إلا صاحب بدعة، أخرجوه.

قال ابن أبي زيد: الله تعالى فوق سمواته على عرشه دون أرضه، وإنه في كل مكان بعلمه، وقال في الرسالة: استوى على عرشه بذاته.

وهذا أقرب للتأويل من الأول، أي بغير معين بل بذاته استوى على العرش وغيره، وخص الله تعالى العرش بالاستواء لأنه أعظم أجزاء العالم، فيبقى غيره بطريق الأولى، فقال جماعة عن ابن أبي زيد وعن ابن عبد البر وجماعة من المجتهدين إنهم يعتقدون الجهة لأجل هذه الاطلاقات.

وقال بعض الفضلاء: هذا إما يلزمهم إذا لم يصرحوا بأنه ليس كمثل شيء وبغير ذلك من النصوص النافية للجهة، وإما قصدهم إجراء النصوص كما جاءت من غير تأويل، ويقولون لها معان لاندرکها، ويقولون هذا استواء لا يشبه الاستواءات، كما أن ذاته لا تشبه الدوات، فكذا يكون فوق سمواته دون أرضه فوقية لا تشبه فوقيات. وهذا أقرب لمناصب العلماء من القول بالجهة.

ومعنى قول مالك الاستواء غير مجهول: أن عقولنا دالتنا على الاستواء اللائق بالله وجلاله وعظمته، وهو الاستيلاء دون الجلوس ونحوه بما لا يكون إلا في الأجسام.

وقوله: والكيف غير معقول: معناه أن ذات الله تعالى لا توصف بما وضعت العرب له كيف ، وهو الأحوال المتنقلة والهيئات الجسمية من التربع وغيره، فلا يعقل ذلك في حقه تعالى لاستحالته في جهة الربوبية.

وقوله: والسؤال عنه بدعة: ومعناه لم تجر العادة في سيرة السلف بالسؤال عن هذه الأمور المشيرة للأهواء الفاسدة فهو بدعة.

ورأيت لأبي حنيفة رضي الله عنه جواباً لكلام كتب به إليه مالك: إنك تتحدث في أصول الدين وإن السلف لم يكونوا يتحدثون فيه.

فأجاب: بأن السلف رضي الله عنهم لم تكن البدع ظهرت في زمانهم، فكان تحريك الجواب عنها داعية لإظهارها فهو سعي في منكر عظيم فلذلك ترك، قال: وفي زماننا ظهرت البدع فلو سكنتنا كما مقرين للبدع، فافترق الحال.

وهذا جواب سديد، يدل على أن البدع ظهرت ببلاده بالعراق، ومالك لم يظهر ذلك ببلده فلذلك أنكر فهذا وجه الجمع بين كلام الإمامين.

وعن الشافعي رضي الله عنه: لو وجدت المتكلمين لضربتهم بالحديد.

قال لي بعض الشافعية وهو متعين فيهم يومئذ: هذا يدل على أن مذهب الشافعي تحريم الاشتغال بأصول الدين.

قلت له: ليس كذلك فإن المتكلمين اليوم في عرفنا إنما هم الأشعري وأصحابه، وهم لم يدركوا الشافعي ولا تلك الطبقة الأولى. إنما كان في زمان الشافعي عمرو بن عبيد وغيره من المعتزلة المبتدعة أهل الضلالة، ولو وجدناهم نحن ضربناهم بالسيف فضلاً عن الحديد، فكلامه ذم لاؤلتك لا لأصحابنا. وأما أصحابنا القائمون بحجة الله والناصرون لدين الله فينبغي أن يعظموا ولا يهتضموا لأنهم القائمون بفرض كفاية عن الأمة، فقد أجمعت الأمة على أن إقامة الحجة لله تعالى فرض كفاية.

قال لي ذلك الشافعي: يكفي في ذلك الكتاب والسنة، قلت له: فمن لا يعتقدونها كيف تقام الحجة عليه بها ؟ فسكت. اهـ.

قولك: (ص 9) تحت عنوان (فضل السابقين)، وبعد إيرادك لنصوص تقول:

(فما اتفقوا عليه من أمور الدين، ونقل عنهم فيه هدى في العقائد أو غيرها لا يشك في أنه صواب و أرجح...الخ).

أقول: هذا الكلام صحيح، ولا ينتطح فيه عزان، ولكن المصيبة يا دكتور أن يكون فهمك أو ما تعتقده من أن عقائد المجسمة كبن تيمية وتلميذه ابن زفيل ومن سار على منهجهم من حنابلة وظاهرية الحجاز (السعودية الآن) هم السلف!!!!، وأن ما هم عليه هي عقيدة أهل السنة والجماعة!!!!، وإن لم تلمح إليهم قط.

قولك: (ص 11): تحت عنوان (الإقتداء بالأئمة في الفروع يقتضي الإقتداء بهم في الأصول):

أقول: هذا الإقتضاء والوجوب لا أعلم دليله، لأن هناك فرقاً كبيراً بين الأصول والفقه، لأن الفقه يصح ويجوز فيه التقليد والمتابعة من غير دليل ولا برهان، هذا من جانب، ومن جانب آخر: الأئمة في مراتب الإتياع مختلفون، فمثلاً هل يتبع الإمام أبو حنيفة في عقيدته، وخاصة في ما يسمى (مسمى الإيمان)

فالمعلوم أن **أبا حنيفة** يرى أن العمل ثمة، وليس ركناً كما يراه بعض السلف وكل الخوارج وكل المجسمة اتباع ابن تيمية، فمن يتبع؟!! أم يتبع الإمام **مالك** رحمه الله في مذهبه في جواز التوسل بالصالحين مطلقاً، مع أن جمهور اتباع ابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب واتباعه يرى أن هذا التوسل شرك مخرج من الملة!!!، وهل يتبع الإمام **الشافعي** في المسمى أيضاً أم لا؟ وهل يتبع الإمام **أحمد في تأويلاته في خلق الكرسي ومجيء سورة البقرة يوم القيامة** أم لا؟!!، وهل يتبع في استخدامه علم الكلام في مناظراته مع المخالفين كما ثبت في ردوده على **واصل بن عطاء** في كتابه **(الرد على الزنادقة والجهمية)** أم لا؟!!، وكذلك في رده على من سأله: **(أخبرونا عن القرآن أهو الله أو غير الله)** ؟!!! ، وغيرها المعلومة والمعروفة عند أهل العلم سلفاً وخلفاً!!!، أم نتبع الذي ينهى عن شيء ويأثم بأفطع منه **كابن تيمية**، مما أوقعه في مقالات كفرية كقيام الحوادث وإسناد المكائبة والجهة إلى الله تعالى والقول بأن كلام الله صوت وحرف تعالى الله عما يقوله أمثال هذا الشاذ، وهل نتبع سلفنا الصالح في إثبات الجواز **كأبي عبيدة معمر بن المثنى** الذي صنف في تفسير القرآن كتاباً مختصراً سماه **مجاز القرآن**، بل سار عليه أكابر الحنابلة كالقاضي **أبي يعلى** وابن عقيل وأبي الخطاب وغيرهم كما ذكره تلميذ الحارثي ابن القيم في كتابه الصواعق المرسلة 242 - 243 أم نتبع المجسم المختلط ابن تيمية!!!!.

تقول: ص 13، تحت عنوان: (ذم التكلف في التأويل):

(يتعين على من كان من أهل العلم المشتغل بالدليل أن يسلك في فهم نصوص الكتاب و السنة المسلك الصحيح في دلالات الألفاظ الشرعية، دون تكلف أو تعسف...إلى أن تقول: وقد ذم الله عز وجل الذين يحرفون الكلم عن مواضعه، والذين يتبعون ما تشابه منه، ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله).

أقول: في الرد على هذه الكلمات نقاط خمس:

الأولى: أن تكرارك لمسألة الدليل، ومسلك التعامل مع الكتاب والسنة مطعن واضح وجلي في عشرات الألوف من علماء أهل السنة والجماعة بأنهم لا يفهمون تلك المسائل والطرق، أو أنهم جهلة، وجاهلهم هذا أدى بهم إلى تحريف الكلم عن مواضعه، وهذا أمر عجيب منك، فإن كنت يا دكتور لا تدري مكانة هؤلاء الأعلام في كل فنون العلوم وخاصة علم المعاني من علم البلاغة وعلم أصول الفقه الذي فيه باب دلالات الألفاظ والنصوص فتلك مصيبة، وإن كنت تدري وتطعن فيهم فالمصيبة أعظم.

وأكبر لك ما قلت سابقاً، يجب عليك يا دكتور أن تراجع **طبقات علماء الكلام** لتري من هم، وكذلك طبقات أهل الفقه وأصوله، والتفسير وعلومه، والعربية وفروعها، والحديث ومباحثه، وبقية العلوم الشرعية والدينية البحتة لتعلم من يسلك هذا المسلك.

الثانية:التكلف والتعسف الذي دونه هو ما يسير عليه أهل التجسيم الذين يأخذون بظواهر النصوص مما أدى بهم في نهاية المطاف إلى التشبيه والتجسيم، فلم يستقم في عقولهم السقيمة الكلية تأويل بعض الصفات المتعلقة بالذات العلية، فسقطوا في بحار التمثيل والتجسيم حتى قال قائلهم: **(ألزمني كل شئ إلا اللحية والعانة)**.

الثالثة: أما قولك (وما فهمها عليه أئمة الإسلام الذين بهم يقتدى):

فيكفي في الرد على هذه الجملة التي قالها إمام الحرمين في الرسالة النظامية (ص 23) فقال:

(فصل: قد اختلف مسالك العلماء في الظواهر التي وردت في الكتاب و السنة، وامتنع على أهل الحق فحواها وإجراؤها على موجب ما تبرزه أفهام أرباب اللسان منها، فرأى بعضهم تأويلها والتزام هذا المنهج في أي الكتاب، وفيما صح من سنن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وذهبت أئمة السلف إلى الإنكفاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردنا وتفويض معانيها إلى الرب سبحانه، والذي نرتضيه رأياً وندين الله عقداً اتباع سلف الأمة فالأولى الإتياع وترك الابتداع....) ١ هـ

فانظر يا دكتور إلى هذه الكلمات لتعلم مقدار اتباع أهل السنة والجماعة لمذهب السلف، بل أن مذهب السلف هو أحد مذهبي الأشاعرة، حين يقول صاحب الجوهرة الإمام اللقاني الأشعري رحمه الله في الجوهرة:

وكل نص أوهم التشبيه أوله أو فوض وزم تنزيها

وهذا بناه أهل العلم على أساس دليل من السنة، ففي الحديث الذي رواه **أحمد (2/ 195)**، وابن ماجه (1 / 33)، والإمام عبد الرزاق في المصنف (11/ 216)، والبغوي في شرح السنة (1/ 260)، وهو حديث صحيح (كما ذكر ذلك الشيخ حسن بن علي الحسيني في كتابه شرح صحيح العقيدة الطحاوية ص 67) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: (إنما نزل كتاب الله عز وجل يصدق بعضه بعضاً، فلا تكذبوا بعضه ببعض، فما علمتم منه فقولوه، وما جهلتم فكلوه إلى عالمه).

فقلوه: (فما علمتم منه فقولوه) دليل على بيان معناه وهو التأويل، ثم قوله فيه: (وما جهلتم فكلوه إلى عالمه) دليل على التفويض فيما لا يعلم معناه، فيكون كلام إمام الحرمين الجويني تطبيقاً حرفياً لنص هذا الحديث.

رابعاً: أننا كأهل سنة نتفق معك فيما قلته في جملتك: (فإن خير تفسير للقرآن ما فسره القرآن، وخير تفسير للسنة ما فسره السنة).

وخير دليل على ذلك تأويل (اليد) في قوله تعالى: (يد الله فوق أيديهم)، فالجسمة قالوا نقول: إن الله يداً حقيقية ليست كأيدينا، زاعمين أنهم وافقوا الحق، ولكن أهل السنة أثبتوا لهم بطلان قولتهم حين قالوا لهم: ما المقصود باليد في قوله تعالى: (تبت يدا أبي لهب و تب) هل يقصد بها هلكت وخسرت يد أبي لهب فقط أم ذاته ؟ ولا نتظر منهم الإجابة ولذا فإن أهل السنة فسروا القرآن بالقرآن وكذلك السنة بالسنة.

خامساً: أما قولك (وقد ذم الله عز وجل الذين يحرفون الكلم عن مواضعه، والذين يتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة و ابتغاء تأويله).

أقول: هل تقصد يا سيادة الدكتور بأن السادة أهل السنة والجماعة عندما توقفوا أمام بعض الآيات المشككات وأولو بعض الصفات هم يحرفون الكلم عن مواضعه، وهم متبعون بذلك ما تشابهه ابتغاء الفتنة و ابتغاء تأويله ؟!!

سبحانك هذا بهتان عظيم !!!، والله يا دكتور لا أدري كيف أبدأ هنا معك، **لأنني فعلاً لا أعرف الآن ما هي شخصية الدكتور الحقيقية وما يخفي وراء تلك الماهية ؟!!**

ولكن لابد من الاستطراد في إزالة ما لديك من ضبابية حول معتقدات أهل السنة والجماعة، ولأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، فلا بد لنا ولك من أن نضع تصوراً لمعاني الحكم والمتشابه، ولنقف

مع بحث نفيس للعلامة ابن عاشور في تفسيره الرائع (التحرير والتنوير)، و بعد ذلك نقف مع كلامك ووقفات.

يقول العلامة ابن عاشور في تفسيره (155/3 - 156): ما نصه بتصريف يسير:

(وقد اختلف علماء الإسلام في تعيين المقصود من المحكمات و المتشابهات على أقوال:

مرجعها إلى تعيين مقدار الوضوح و الخفاء، فعن **ابن عباس**: أن المحكم ما لا تختلف فيه الشرائع كتوحيد الله تعالى، وتحريم الفواحش، وذلك ما تضمنته الآيات الثلاث من أواخر **سورة الأنعام: (قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم)** والآيات من **سورة الإسراء: (وقضى ربك... الآية)**، وإن المتشابه المجملات التي لم تبين كحروف أوائل السور. وعن **الأصم**: المحكم ما اتضح دليله، والمتشابه ما يحتاج إلى التدبر. وللجمهور **مذهبان: أولهما:** أن المحكم ما اتضحت دلالته، والمتشابه ما استأثر الله بعلمه، ونسب هذا القول **لمالك**، ونسبه **الخفاجي** إلى **الحنفية**، وإليه مال **الشافعي** في **الموافقات**.

وثانيهما: أن المحكم الواضح الدلالة، والمتشابه الخفيها، وإليه مال **الفخر**: فالنص والظاهر هما المحكم لاتضاح دلالتها، وإن كان أحدهما أي الظاهر يتطرقه احتمال ضعيف، والمجمل والمؤول هما المتشابه لاشتراكهما في خفاء الدلالة، وإن كان أحدهما: أي المؤول دالاً على معنى المرجوح، يقابله معنى راجح، والمجمل على معنى مرجوح يقابله مرجوح آخر، ونسبت هذه الطريقة إلى الشافعية.

(قال **الشافعي**: فالتشابه حقيقي وإضافي، **فالحقيقي**: مالا سبيل إلى فهم معناه، وهو المراد من الآية، **والإضافي**: ما أشتبه معناه، لاحتياجه إلى مراعاة دليل آخر، فإذا تقصى المجتهد أدلة الشريعة وجد فيها ما يبين معناه، **والتشابه بالمعنى الحقيقي قليل جداً في الشريعة، وبالمعنى الإضافي كثير**) ١ هـ

فإذا علمنا هذا سيادة الدكتور علمنا بأن أهل السنة و الجماعة لا يحرفون الكلم عن مواضعه، ولا يتبعون ما تشابه من القرآن ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، وليس لهم علاقة بالتأويل الباطل، ولم يتشبهوا باليهود !!! الذين كانوا يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله !!!! بل إنهم لا يتجرعون على التقول على الله بغير علم كما يفعل كثير ممن ينتسب إلى العلم في هذا الزمان، وإن مجال تأويلاتهم هو المتشابه الإضافي لا المتشابه الحقيقي.

تقول في (ص 5) تحت عنوان: (التحذير مما انفردت به الكتب المتأخرة):

أقول: وهذا الكلام فيه تمويه أيضاً سيادة الدكتور، فما تقصد بالكتب المتأخرة هنا، هل في باب الفقه والأصول وكتب الفتاوى ؟!! أم هناك كتب أخرى ؟!

وعلى كلتا الحالتين فالتصانيف الأولى قررت ومحدت وقعدت كثيراً من المسائل التي تعتبر أصولاً وقواعد في كل العلوم، وهذا كله من عصر التدوين إلى عصر ظهور المذاهب وإلى عصر التقليد، فالخلف هم الذين استقرؤا المذاهب وحققوا الأقوال المعتبرة وخلصوا وحرروا المذاهب على أصول كل مذهب، **فتن خليل** - ومهما قال القائلون أو طعن الطاعنون - هو جامع لشتات المذهب، ولولا أنه مبارك وصواب لما كتب له القبول على مر العصور وتوالي الدهور، وانتفع به وينتفع كل من أراد أن يكون له في مذهب عالم أهل المدينة نصيب شاء من شاء، وأبى من أبى، وليس هنا مجال إبانة هذه المكانة.

أما إن كانت هذه الكتب لمعموري الحال ومتطاولي المقال فهذا لا يحتاج لفقيه لإبانة هذه الكتب.

وأعود لأقول: كما عهدتك في هذا الكتاب لا تفوتك فرصة إلا وتلقي بالكلام على عواهنه، مع إظهار الحذر الشديد في أن يوجد عليك أو يتحسس لك على أثر يعلم به دخيلة ما كتبت تخفيه على عقائد وعلماء أهل السنة والجماعة ولكن الله مبديهم ومظهرهم، والله حسيك، وسنعود إلى هذا الموضوع عند طعنك في تدريس الجوهرة وغيره من كتب العقائد.

وأما قولك (ص 45) : (المنتسبون إلى أهل السنة والجماعة الذين انقسموا إلى ما يسمى ماتريدية وأشاعرة، خصوصاً المتأخرين منهم، خالفوا سلف الأمة في كثير من مسائل العقيدة، اجتهدوا منهم بما ظنوه

تنزيماً للباري عن مشاهية الحوادث، كما في تأويل الصفات وغيرها، وأخطئوا في كثير من مسائل العقيدة خطأ عظيماً اهـ.

أقول:

أولاً: ذكرنا فيما سبق أن السادة جمهور أهل السنة والجماعة لم يختلفوا مع السلف في العقائد فهم يرون أن منهج التفويض من مذهبي اعتقادهم، وأن مذهبهم الآخر هو تأويل المتشابه الإضافي من النصوص الواردة في الكتاب و السنة، وأنهم ليسوا مخطئين، لأن الخطأ في مثل هذه المسائل يخرج القوم من دائرة أهل السنة والجماعة كما حصل **لجهم والجعد وكيسان وغيرهم من الروافض والقدرية والجبرية والمرجئة**، فقولك: إنهم من أهل السنة والجماعة وأنهم أخطئوا في كثير من مسائل العقيدة فيه أمران:

الأول: عدم معرفتك بأصول وقواعد علماء أهل السنة ومخالفهم من المثبتة والمجسمة، لأن رافع لواء التجسيم والتشبيه (**ابن تيمية**) يرى أن السادة أهل السنة والجماعة من الفرق الضالة المبتدعة إلا إذا كنت يا دكتور تخالف عقيدة شيخ إسلام المجسمة، وأنت في خطر كبير من عباد ابن تيمية، فلو علموا بأنك لا تبدهم ولا تخرجهم من أهل السنة والجماعة فإنك مخطط مبتدع أيضاً، بل إن بعضاً من سفلة طلبة علم **ابن تيمية والحشوية والمجسمة** الآن يكفر كثيراً من أهل السنة والجماعة **كالرازي** الذي يزعمون بأنه كان يعتقد السحر وأنه ساحر، وأن شيخ إسلامهم **ابن تيمية** كفره.

الثاني: قولك: (**وأخطئوا في كثير من مسائل العقيدة خطأ عظيماً**):

أقول: كنت أحب منك أن تذكر لي وتعدد أخطائهم الكثيرة تلك، ولكن طريقتك هنا في التهميه والتشغيب على متعصبة وعباد **ابن تيمية** هي الطريق المثلث لذلك يا دكتور.

بل كان الأولى بك إظهار انحرافات ابن تيمية وتلميذه ومن على شاكلتهم كالقول بقدوم النوع، وقيام الحوادث بالذات وإنكاره المجاز وحرية **لسيدنا على كرم الله وجهه**، وتشبيهه لسيدتنا فاطمة رضي الله عنها بالمنافقين وغير ذلك من الطامات التي كتبها في كتبه، وهي مزدانة بها عليه من الله ما يستحق.

قولك (ص 69): (كلمة إنصاف عن الأشعرية)

بعد ذكرك لمجموعة من الفرق الإسلامية

أقول:

أولاً: إن السادة الأشاعرة الذين هم جملة وغالبية أهل السنة والجماعة منذ نهايات القرن الثالث وبزوغ اشراقات القرن الرابع لا يحتاجون إلى إنصاف من أحد، فهم والله الحمد والمنة أئمة أهل السنة والجماعة وفي كل عصر وفي كل مصر، ولم يشذ عنهم إلا بعض الرعاغ من هيج المجسمة وغلاة مشبهة

الحنابلة والحشوية، كما مثل ابن تيمية المجسم وتلميذه ابن زفيل العابد لشيوخه ومن سار على شاكلتهم، وهنا أنقل لك بعض الأبيات التي فيها رد على من تسول له نفسه أن يفكر في الطعن في أهل السنة والجماعة:

إن اعتقاد الأشعري مسدد
وبه يقول العاملون بأسرهم
لا يمتري في الحق إلا ممتري
من بين ذي قلم و صاحب

منبر

والمدعون عليه غير مقال
فذر التعامي واعتصم بمقاله
وارفض ملامة من نهاك ببجله
وإذا لحاك العاذلون فقل لهم
إن كان من ينفي النقائص كلها
وترونه ذا بدعة في دينه
ما فيهم إلا جهول مفتري
واعلم يقيناً أنه القول السري
عما يراه لأنه لم يشعر
قول امرئ في دينه مستبصر
عن ربه ترمونه بمتمشعر
فليشهد الثقلان أني أشعري

ثانياً: يا دكتور وأنت مؤلف رسالة في (تحقيق التراث و النصوص)، وتكلمت فيها عن أصول هذا الفن، وأنت يا سيادة الدكتور درست علم الخلاف، واطلعت على شيء من علم المناظرة والجدل، فكيف تسقط هذه السقطة الكبيرة في الاستدلال على ترجمة وتاريخ وسيرة إمام أهل السنة والجماعة من عدو لدود متحامل، وقد كذب على الإمام استناداً لبعض أصوله الخارجية، بل كان الأولي بك اتباع المنهج العلمي في ذلك، ألا يكفيك ما كتبه الإمام العظيم محدث الدنيا الحافظ ابن عساکر في كتابه النفيس (تبين كذب المفتري) مع علمك بأنه على مذهب الأشعري (وأهل مكة أدري بشعابها)، وهو أقرب إليه في البعد الزمني من ذلك المفتري المتحامل المجسم ابن تيمية. بل هذا الكتاب خلي بجواهر التحقيقات من تعليقات الإمام الكبير العلامة الكوثري رحمه الله الذي هذب و شذب ما كُذِبَ على الإمام فيما بعد من أعدائه الكائدين من بعد عصر-الحافظ ابن عساکر إلى عصر الإمام الكوثري، بل إن هناك عشرات التراجم والبحوث التي كتبها علماء العقائد من المتقدمين و المتأخرين عن الإمام أبي الحسن الأشعري رحمه الله، فكان أولى بك أن تنقل عنهم لأنهم ما كتبوا إلا الحقائق ولم يغفلوا في شيء من سيرة إمامهم.

ثالثاً: ادعائك سيراً على دعوى المجسم ابن تيمية أن الإمام أبا الحسن الأشعري رحمه الله رجع عن ما كان يعتقد، والرّد عليك وعلى الشيخ المجسم في النقاط التالية:

(1) أذكرك بأننا نعتقد أن (الرجال يعرفون بالحق، ولا يعرف الحق بالرجال)، فإن قلنا - جداً - أن الإمام أبا الحسن الأشعري تراجع عما كان يقول به فهذا لا يزيد ولا ينقص من أمر اعتقادنا الصحيح شيئاً، وبالنسبة إليه فإن كان رجوعه إلى مذهب القرون الثلاثة فليس هناك شيئاً جديداً انتقل إليه لأن مذهب التفويض هو أحد مذهبي أهل السنة والجماعة، أما إذا كت ترعم كما يزعم إمام التجسيم المتأخر ابن تيمية بأن تراجع إلى مذهب ما يسمى (الإثبات)، و هو مذهب التجسيم فهذا باطل ولم يكن ولن يكون على التأييد !!!.

(2) ولو أنك سيادة الدكتور قرأت مثلاً تحقيق الدكتور (فوقية محمود) جزاها الله خيراً لكتاب الإبانة - الذي حققته على أربع نسخ متقنة - تقول في المقدمة بعد سردها لأقوال عدة من الباحثين وما توصلت إليه هي بعد بحثها أن كتاب (الإبانة) ألف في مستهل الفترة ما بين سنة 300 هـ - 320 هـ، أما الألع والمقالات والإيمان والرد على أهل الشفر والعمد في الرؤية كلها ألفت بعد ذلك إلى قبل وفاته سنة 324 هـ، أي أن كتاب الإبانة ليس هو آخر ما تم تأليفه، وكذلك قد فانتك مسألة أخرى ألا وهي:

أن هناك ثلة من أهل الحشو كانوا في ذلك العصر- يترصون بالإمام أبي الحسن الأشعري وعلى رأسهم الأهوازي، ولا يظن ظان بأن ما ذكره الإمام الأشعري رحمه الله في الإبانة من الانتساب إلى مذهب أحمد يقصد به تركه لما هو عليه من أهمية علم الكلام في المناظرات العقدية مع المخالفين وكذلك تنزيه الله سبحانه عن مشابهة الحوادث وإثبات صفات المخلوقين له تعالى عما يقول أهل الحشو والتجسيم علواً كبيراً، ولكن إذا رجعت إلى كتاب (التبيين) للحافظ ابن عساكر وقرأت ما حصل للإمام أبي الحسن مع بعض المخالفين علمت بأن ذكره لذلك إنما لبيان مذهبه الذي عليه علماء السلف ومنهم الإمام أحمد وكذلك جمهور علماء الخلف، ولا يقصد منه ما فهمه معاصروننا من أرباب الحشو والتقليد لإمام التجسيم ابن تيمية.

تقول ص 71: (وناصر متأخرو المذهب التأويل حتى قالوا بوجوبه وأكدوا على أنه أعلم وأحكم)، حتى قلت: (وتجروا على الكلام في تفصيلات غريبة، المسلم في غنى عنها، ولا يجوز الخوض فيها، ولا تدعو إليها حاجة، علاوة على خطئها). أقول:

أما قولك: (وناصر متأخرو المذهب) فهذا كلام غير صحيح لأمرين:

الأول: أن مذهب التأويل مذهب ناصره أهل السنة بعد أن وجدت له أصول عند السلف الصالح وعلى رأسهم الصحابة، ولقد نقلنا لك بعضاً منها عن ابن عباس ومجاهد وأحمد والبخاري والنضر بن شميل وسفيان ابن عيينة وابن جرير الطبري وغيرهم من أئمة السلف، وإن سار المتأخرون على هذا النهج وأيدوه فلعله بالغة ألا وهي:

إن **اللحن** الذي أصاب أهل الإسلام كان كل يوم يزيد، ولكن هذا اللحن قضى على عقيدة الإسلام، ولكن **لحفظ المولى عز وجل** لهذه العقيدة المتمثل في حفظ كتابه وتأييد ذلك بأن أوجد في كل عصر من ينفي عن الإسلام غلو المنحرفين وتحريفات المبطلين عن طريق نشؤ علوم الشريعة، من علم كلام وفقه وأصول وعلوم العربية، هذا هو الذي استطاع به أئمة السلف وكذلك المعتزلة الرد على أعداء الإسلام المشوشين على أغمار وجهلة المسلمين وعلى عقائدهم، فأين كان أهل الحديث أمام شبهات بقايا السامرة وأحفاد اليهود ومشوشى المجوس الذين وقفوا مبهوتين وقد ألجمت أفواههم فلا يعرفون ما يجيبون ولا ما ينطقون.

فلولا فضل الله أولاً ثم علماء أهل السنة من المتكلمين ثانياً لما استطاع أحد أن يدحر أهل الزيغ والضلال الأهواء والبدع.

ومن جانب آخر: فإن المتأخرين (وخاصة مع بدايات القرن الثامن) كانوا قد وأكبوا ظهور بعض المبتدعة العائدين بشبهات على بعض عقائد الإسلام التي اندثر أصحابها كالخشوية والمجسمة، والتي كانت تروق للجماهير الرعاع من عوام المسلمين - كالعادة لأن هذا المذهب قد صار جيواً

وعثرت في طريق أهل السنة منذ طلوع ليل مذهبهم المنحرف - شغلوا العلماء عن تعليم الناس وتصحيح عقائدهم إلى الدخول في متاهات ومهاترات لا طائل من ورائها.

وخبر دليل على ذلك كلام القاضي أبي بكر بن العربي رحمه الله في كتابه العواصم من القواصم ص 213 - 216 حيث يقول:

(عاصمة: وقبل وبعد، فينبغي أن تعلموا أن هذه الطائفة في حفظ ظاهر هذه الأخبار، لا يقال: إنها بنت قصر أو هدمت مصرأ، بل هدمت الكعبة واستوطنت البيعة، وحذار أن تنشؤوا معهم دليلاً، ولا تستأنفوا معهم من الكلام نقيراً ولا فتيلأ فليسوا أهلاً لذلك.... الخ) إلى آخر كلامه رحمه الله، فليُنظر فإنه بحث نفيس في بيان مذهب كل مجسم حشوي تعيس.

الثاني: أن المذهب ليس هو مذهب المتأخرين بل حتى متقدمي المذهب، مثل الإمام الفقيه الأصولي أبي إسحاق الشيرازي رحمه الله المتوفى (476 هـ) فإنه ذكر في رسالة المسألة المعتقد ص 111 (المطبوعة في مقدمة شرح اللمع) ما نصه:

تحت عنوان: (في تكفير من كان على غير اعتقاد أهل الحق المنتسبين إلى الأشعري). وكذلك انظر كلام الإمام عبد القاهر البغدادي المتوفى (429) هـ رحمه الله في كتابه (الفرق بين الفرق) خاصة الباب الخامس من كتابه، لتجد هناك ما يرد طعون الطاعنين في أهل السنة والجماعة رفع الله منارهم وخسف بأعدائهم وخصومهم أهل الضلال في كل عصر ومصر.

الثالث: وقول (أعلم وأحكم):

وهذا مما لا ينتطح فيه عزازن ولا يختلف فيه عاقلان ولا يجادل فيه من له إمام يسير بعلوم الشريعة وقواعد وأصول العقيدة الإسلامية.

والمقصود (بالأعلم) أنه بسبب كثرة الأخذ والرد في دحض الشبهات على مر القرون صار لكل من له دراية بعلم التوحيد (علم الكلام) ملكة عظيمة في العلم بحيث تراكت لديه عشرات بل مئات القواعد والمعارف ما لم تكن عند متقدمي أهل العلم من العلم من السلف، هذا هو المقصد من كلامهم، وأيضاً لأن عقيدة متأخري أهل السنة تعتمد على النقل الصحيح القطعي والعقل الصريح الطبيعي، أي صحيح المنقول والمقول، وهذا الأخير لم يكن لأهل السلف أستبحار فيه لقلة أهل الضلال ولعدم وجود الشبهات التي بثها أهل الديانات السابقة التي قد شيعت ببعض المعتقدات الموهوة لليهود والمجوس وغيرهم.

وأما المقصود (بالأحكم) لأن فيه قطع الطريق عن كثير من شبهات أهل الزيغ والأهواء ممن كان يُلقَى على ضعاف العقول و قليلي العلم، ولقد كان هذا في باب الفقه، وأنت تعلم هذا جيداً

فما حصل مع أهل الفقه (كأبي حنيفة) مع أهل الحديث (كالأعمش) لا يكاد يخفى على أحد، حتى قال قائل منهم متعجباً من سرعة الفهم وسرعة الإجابة وحل الغويصات من مسائل الفقه التي كانت ترد على أهل الحديث ولا يعرفون لها جواباً: (عجباً لك يا غلام، ما حدثتك به في عام حدثني به في ساعة)، ولهذا كانت الإمامة في الدين لمن كان فقيهاً مع الاحتفاظ بمكانة غيرهم من أهل الحديث وأهل القرآن وغيرهما من علوم الشرع، حتى أن الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود، قال: (المتقون سادة والفقهاء قادة ومجالستهم زيادة وزيادة).

والفقيه هو القائد ومصاحبته زيادة في الدين والأجر، بخلاف غيرهم، فلم تنشأ فرق الضلالة إلا بسبب البعد عن الفقه والفهم، وانظر إلى تلك الجملة التي النفيسة التي ذكرتها المذكورة فوقية محمود في مقدمة دراستها لكتاب الإبانة لأبي الحسن الأشعري ص 26 حين تقول:

(ولقد قاوم السلف هذا الاتجاه أيضاً وحاولوا دحض آراء أصحابه، بحيث يمكننا أن نقول أن الإمام الأشعري قد وجد نفسه بعد تحوله عن الاعتزال بين نوعين من المغالاة في مجال العقائد، مغالاة المعتزلة ومغالاة الحشوية والكرامية، ومن سار على منوالهم، ممن لم يقدر حدود استعمال العقل في الأمور العقائدية) اهـ
ومن ذلك نفهم الأعم و الأسلم.

قولك (ص 70): عند كلامك على (المراحل التي مر بها المذهب الأشعري):
(وكانت لهم اجتهادات عقلانية في مسائل محدودة لم يتكلم فيها أهل القرون الأولى، كالقول بالكلام النفسي).

أقول لك: يا دكتور لقد طلسمت فما نفخ سحرك، وانقلب السحر على الساحر، كما في الحديث النبوي قال صلى الله عليه وآله وسلم: (وإن من البيان لسحراً)، فأردت أن تبين عن عقائد مخالفيك فوقعت في الحفرة التي حفرتها.

وأنا سأعرض لك كلام أئمة متقدمين ومتأخرين في مذهب أهل السنة لتعلم أن هذه المسألة في أصلها لم يخالفوا فيها وإنما صار وحدث الخلاف بعد خروج زمرة المجسمة والحشوية، وما ألقوه من شبهات في هذه المسألة ليضللوا الناس بغير فهم وبحسبون أنهم بذلك سوف يمرون من غربال أهل السنة والجماعة، **ولكن ههنا ههنا**.

يقول الإمام البحر الذي ليس له قعر والغصة التي في حلق أهل البدع والأهواء والضلال في كل عصر وفي كل مصر العلامة الباقلاني رحمه الله في كتابه تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل ص 274-275:

((وكلم الله موسى تكليماً)) حقيقة ودلالة على أنه مقول لكلامه، بنفسه لما أكد وصفه بكلامه له بالمصدر، الذي هو قوله ((تكليماً)) اهـ.
فهذا اعتقاد إمام أهل السنة والجماعة في عصره، وهذا الذي فهمه وفق ما توصل لديه من علم وفهم لقواعد التعامل مع النصوص والألفاظ.
ولكن عندما تجد أن إماماً آخر من أئمة أهل السنة والجماعة يخالف، فلا تقل يا دكتور أن هذا اجتهد عقلي، فإن هذا بهتان عظيم وقول على حماة الدين بدون بينة، ولولا انحسار دولة الإسلام لحاكمك كثير من أهل السنة إلى من يقتص منك في هذا الطعن بدون بينة، لتشاغب به على أهل السنة.

وانظر إلى كلام سيدي العلامة الطاهر بن عاشور رحمه الله في تفسيره النافع الجامع، ص 38، ما نصه:

((وقوله (تكليماً) مصدر توكيد، بالمصدر يرجع إلى تأكيد النسبة وتحقيقها مثل (قد) و(إن)، ولا يقصد به (رفع احتمال المجاز) ولذلك أكدت العرب بالمصدر أفعالاً لم تستعمل إلا مجازاً كقوله تعالى: (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً)، فإنه أراد أنه يطهركم الطهارة المعنوية، أي الكمال النفسي، فلم يفد التأكيد رفع المجاز، وقالت هند بنت النعمان بن البشير تدم زوجها روح بن زباع:

بكي الحز من روح و أنكر جلده
وعجت عجيجاً من جنام المطارف
وليس العجيج إلا مجازاً، فالمصدر يؤكد، أي يحقق حصول الفعل المؤكد على ما هو عليه من المعنى قبل التأكيد.

فغنى قوله (**تكليماً**) هنا: أن موسى سمع كلاماً من عند الله، بحيث لا يحتمل أن الله أرسل إليه **جبريل** بكلام، أو أوحى إليه في نفسه، وأما **كيفية صدور هذا الكلام عن جانب الله** فغرض آخر هو مجال للنظر بين الفرق، ولذلك **فاحتجاج كثير من الأشاعرة** بهذه الآية على كون الكلام الذي سمعه **موسى** الصفة الذاتية القائمة بالله **احتجاج ضعيف**، وقد حكى **ابن عرفة** أن **المازري** قال **في شرح التلقين**: إن هذه الآية **حجة على المعتزلة** في قولهم: إن الله لم يكلم موسى مباشرة بل بواسطة خلق الكلام لأنه أكد بالمصدر، وأن **ابن عبد السلام التونسي**، شيخ **ابن عرفة**، رده بأن التأكيد بالمصدر لإزالة الشك عن الحديث لا عن الحديث عنه، وتعبه **ابن عرفة** بما يؤول إلى تأييد رد **ابن عبد السلام** (١)

فاظظر يا دكتور إلى ما سبق من كلام أهل العلم في المسألة، وكيف ناقشوها، وانظر إلى اتهامك بدون دليل ولا بينة، وأعود لأبين لك المقصود بالكلام النفسي. -وها هنا أورد لك نصوصاً عن علماء من أهل السنة في بيان ذلك:

(١) يقول الإمام **الفخر الرازي** رحمه الله في تفسيره (3 / 29 - 30):

(وبذلك نشأ الخلاف بين فرق الأمة في مسألة الكلام، فصار فيها ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب المعتزلة و الماتريدية: وهو أن الله متكلم، ومعناه أن تلك الصفة يتمتع كونها مسموعة وأن المسموع حروف وأصوات مخلوقة، ويمكن أن نفرق بين مذهب **المعتزلة و الماتريدية**، بأن **الماتريدية** أثبتت صفة نفسية، و**المعتزلة** لم تثبت ذلك فقالت هي صفة فعل لاصفة ذات.

الثاني: مذهب الأشاعرة وهو: أن الله متكلم، ومعناه:

أن الصفة النفسية المنزهة عن الحرف والصوت يمكن أن يسمعها الله من شاء من خلقه.

والثالث: مذهب الكرامية وجمهور الحنابلة القائلين بأن الله متكلم، ومعناه أن هذه الحروف والأصوات هي الكلام القديم النفسي القائم بذات الله تعالى، وهو قديم النوع حادث الأفراد، وأن هذه الحروف والأصوات غير مخلوقة، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً.

فأما القول الأول و الثاني فيمكن الأخذ بواحد منها حسبما يترجح و يتبين لكل عالم من حيث الأدلة بعد إثبات صفة الكلام في الجملة و الله موفق والهادي (٢).

وقال في موضع آخر (14 / 188):

(**المسألة الرابعة**: أجمعت الأمة على أن الله تعالى متكلم، ومن سوى الأشعرى و أتباعه أطبقوا على أن كلام الله هو هذه الحروف المسموعة و الأصوات المؤلفة، وأما **الأشعرى** و أتباعه فإنهم زعموا أن كلام الله تعالى صفة قديمة يعبر عنها بهذه الحروف والأصوات)

أما الفريق الأول:

وهم الذين قالوا كلام الله تعالى هو هذه الحروف والكلمات فهم فريقان، (أحدهما) الحنابلة الذين قالوا بتقديم هذه الحروف، وهؤلاء أخس من أن يذكروا في زمرة العقلاء، واتفق أني قلت يوماً لبعضهم: لو تكلم الله بهذه الحروف إما أن يتكلم بها دفعة واحدة أو على التعاقب والتوالي، والأول باطل لأن التكلم بجملة هذه الحروف دفعة واحدة لا يفيد هذا النظم المركب على هذا التعاقب والتوالي، فوجب أن لا يكون هذا النظم المركب من هذه الحروف المتوالية كلام الله تعالى، والثاني: باطل لأنه تعالى لو تكلم بها على التوالي والتعاقب كانت محدثة، ولما سمع ذلك الرجل هذا الكلام قال: الواجب علينا أن نقر وغير).

(ب) ويقول العلامة الغنيمي الميداني الحنفي في شرح العقيدة الطحاوية (68):

(وهو أي كلام الله الصفة الأزلية القائمة بذاته تعالى المنافية للسكوت والآفة وليس بحرف ولا صوت ليس بمخلوق ككلام البرية المؤلف من الحروف المشتمل على الأصوات، وقوله ليس بمخلوق خبر لقوله: إن القرآن، ولذا جعلت قوله كلام الله تفسيراً للقرآن، وإن كان الأقرب أن يكون هو الخبر لما نقل السعد في شرح العقائد عن الأشياخ أنه يقال: القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق، ولا يقال: القرآن غير مخلوق لئلا يسبق إلى الفهم أن المؤلف بين الأصوات والحروف قديم، كما ذهب إليه الحنابلة جهلاً وعناداً). ١ هـ

(ج) يقول الشيخ عبد الهادي أبو أصبع حفظه الله في كتابه الجوهر الفريد في علم التوحيد ص 59 - 60: (عند شرحه للبيت:

ونزه القرآن أي كلامه عن الحدوث وأحذر

انتقامه

قال الشيخ البيجوري في شرح هذا البيت:

((أي اعتقد أنها المكلف تنزه القرآن بمعنى كلامه تعالى عن الحدوث خلافاً للمعتزلة القائلين بحدوث الكلام زعماً منهم أن من لوازمه الحروف والأصوات، وذلك مستحيل عليه تعالى، فكلام الله تعالى عندهم مخلوق، لأن الله تعالى خلقه في بعض الأجرام، ومذهب أهل السنة أن القرآن بمعنى الكلام النفسي ليس بمخلوق، وأما القرآن بمعنى اللفظ الذي نقرؤه فهو مخلوق، لكن يمتنع أن يقال القرآن مخلوق ويراد به اللفظ الذي نقرؤه إلا في مقام التعليم لأنه ربما أوهم أن القرآن بمعنى كلامه تعالى مخلوق، ولذلك امتنعت الأئمة من القول بخلق القرآن)). ١ هـ

فهذه نماذج **ثلاثة** من عصور مختلفة لكلام الأئمة في مسائل الكلام النفسي، والمراد منه عند جمهور أهل السنة والجماعة، وفيها بيان كاف شاف لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

أما قولك (ص 70) : (وكان الأشاعرة المتقدمون على اتفاق مع أئمة الحنابلة حتى منتصف القرن الخامس عام 447، عند وقوع الفتنة...الخ) إلى آخر كلامك المبكي المضحك يا دكتور.

أقول: مرة أخرى تناقض دعواتك للالتزام بالمنهج العلمي في تحقيق الدعاوى، فتنتقل عن عدو لدود محارب متخفي تحت ستار الدفاع عن عقيدة الأشعري و تبرئته.

ومرة أخرى يا دكتور أقول لك لو أنك راجعت هذه المسألة في كتب أهل المذهب من تلاميذ الإمام والدراسات التي أقيمت على منهج أهل السنة قديماً وحديثاً، لما كتبت كل تلك المغالطات الفاحشة التي **لا تصح في حق رجل يحمل درجة الدكتوراه في الشريعة الإسلامية، ولكن** أيبن لك بطلان ما ذكرته فيما يلي:

أولاً: لم يكن **الأشعري ولا تلاميذه** على اتفاق مع **أئمة الحنابلة**، والدليل على ذلك: ما ذكره **إمام أهل السنة والجماعة في هذا العصر محمد زاهد الكوثري رحمه الله تعالى في تعليقه على (تبين كذب المفتري) هامش ص 390 - 391:**

(وهي ما يحكيه ابن أبي يعلى في طبقاته بطريق الأهوازي حيث يقول: قرأت على علي القومسي عن الحسن الأهوازي قال سمعت أبا عبد الله الحمزاني يقول: لما دخل الأشعري بغداد جاء إلى البرهاري فجعل يقول: رددت على الجبائي وعلى أبي هاشم ونقضت عليهم وعلى اليهود والنصارى والمجوس وقلت وقالوا وأكثر الكلام فلما سكت قال البرهاري: وما أدري بما قلت لا قليلاً ولا كثيراً ولا نعرف إلا ما قاله أبو عبد الله أحمد بن حنبل. قال: فخرج من عنده وصنف كتابه **الإبانة** فلم يقبله منه ولم يظهر ببغداد إلى أن خرج منها) اهـ.

وذكر عن هذا البرهاري (هامش ص 392):

(وتغلب مثل هذا الرجل على **عقول العامة** كلما تكرر هذا في مثل بغداد لا بد وأن تعم الفوضى ويستهان جانب الخليفة، فاستضعف الخلفاء فتغلب متغلبون عليهم منذ أخذوا في تقريب

مثله من عهد المتوكل إلى آخر عهدهم، وإمام السنة أبو الحسن الأشعري لما رأى ما أهدق بالإسلام من الأخطار من شرار المبتدعة، جاهد معتزلة البصرة ومشبهتها فقمعهم ثم دخل بغداد وسعى بكل حكمة أن يتدرج بمقتشفة الحشوية إلى معتقد السنة بكتاب الإبانة الذي ألفه أول ما دخل بغداد وليس هو آخر مؤلفاته كما يلهج به متأخروا الحشوية وثبت في حماده ثبات المخلصين حتى وفقه الله لجمع كلمة المسلمين (أهـ).

وانظر إلى كلام الدكتور فوقية محمود في مقدمة تحقيقها للإبانة ص 34 - 35:

(وأخيراً الطور الثالث:.....الخ)، إلى أن تقول: (وقد صرح الأشعري في أحد مصنفاته و هو (الإبانة) بأنه على مذهب ابن حنبل، وذلك بعد أن حدث بينه وبين البرهاري جدل انتهى بخصوصه، ولعل مثل هذه الخصومة هو الذي جعل الحنابلة يرفضون انتماء الأشعري إليهم، لأن الأشعري كان معتزلياً، وكان الحنابلة يضيّقون بمن ينتمي إلى الاعتزال، غير أن الأشعري في الحقيقة لم يكن يخوض في الكلام ابتداءً، ولكن للرد على من يدعي ما لا يجوز في دين الله، وذلك بحكم ما فرض الله على المؤمنين من الرد على مخالف الحق، وقد التقى الأشعري بالمروزي في هذه الفترة و سمع عليه، ولعله أراد بهذا دعم موقفه الجديد على يدي رجل من كبار أئمة أهل السنة والجماعة).
هـ

فمن خلال المقاطع السابقة يتبين لك يا دكتور أن الإمام الأشعري لم يكن على وفاق مع الحنابلة، وإنما كانوا يحاربونه ولا يعتبرونه على مذهبهم مذهب الحشو والتجسيم، وخوفاً على الرعايا وهجم العوام من الغواية والانحراف بهم، وتطبيقاً لقوله صلى الله عليه وسلم: (حدثوا الناس بما يعقلون، أتريدون أن يكذب الله و رسوله) لم يرد الأشعري أن يشاغب هؤلاء الجهلة على العوام بحيث يسمون الأشعري بالبدعة من أجل أن مدارك عقولهم لا يمكنها استيعاب ما يقول.

بل انظر إلى كلام الحافظ ابن عساکر في (التبيين) ص 163:

(وذلك بعد ذكره لمقدمة الإبانة) قال: (فتأملوا رحمكم الله هذا الاعتقاد ما أوضحه وأبينه و اعترفوا بفضل هذا الإمام العالم الذي شرّحه و بينه، و انظروا إلى سهولة لفظه فما أفصحه و أحسنه، وكونوا ممن قال الله فيهم: (الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه)، وتبينوا فضل أبي الحسن واعرفوا إنصافه واسمعوا وصفه لأحمد بالفضل واعترفوا لتعلموا أنها كانا في الاعتقاد متفقين، وفي أصول الدين ومذهب السنة غير مفترقين، ولم تنزل الحنابلة ببغداد في قديم الدهر على ممر الأوقات تعتصد بالأشعرية على أصحاب البدع لأنهم المتكلمون من أهل الإثبات فمن تكلم منهم في الرد على مبتدع فبلسان الأشعرية يتكلم ومن حقق منهم في الأصول في مسألة فمنهم يتعلم فلم يزالوا

كذلك حتى حدث الاختلاف في زمن **أي نصر القشيري** ووزارة النظام ووقع بينهم الانحراف من بعضهم عن بعض لانهلال النظام، وعلى الجملة فلم يزل في الحنابلة طائفة تغلو في السنة وتدخل فيما لا يعنيا حباً للخوف في الفتنة، ولا عار على أحمد رحمه الله من صنيعهم وليس يتفق على ذلك رأي جميعهم، ولهذا قال أبو حفص عمر بن أحمد بن شاهين وهو من أقران البارقطني ومن أصحاب الحديث المتسننين: ما قرأت على الشيخ أبي محمد عبد الكريم بن حمزة بن الحضر بدمشق على أبي محمد عبد العزيز بن أحمد قال: حدثني أبو النجيب عبد الغفار بن عبد الواحد الأرموي قال: ثنا أبو زر عبد بن أحمد الهروي قال: سمعت ابن شاهين يقول: رجلا صالخان بلبا بأصحاب سوء جعفر بن محمد وأحمد بن حنبل) ١ هـ.

وأما قولة المجسم ابن تيمية: (وأنا كت من أعظم الناس تأليفاً لقلوب المسلمين)؟؟؟! أقول: فهذا غير صحيح فوالله ما أحدث شخص من الفرقة بين المسلمين كما أحدث هذا الحراني، قديماً (في عصره) إلى عصرنا الحالي، وانظر إلى تركيته لنفسه وحبه للرئاسة والظهور في قوله: (أنا كت من أعظم الناس)، ويكفيك ما في رسالة الحافظ الذهبي رحمه الله من بيان ما آل إليه حال هذا الرجل، فنسأل الله السلامة، ولعله يكون عبرة لمن يعتبر ويعلم أن حاله سوف ينتهي به إلى ما انتهى به حال هذا الرجل، الذي لم يبق لأهل السنة ولم يذر.

تقول في ص 71: (و في هذه المرحلة تأثر الأشاعرة بالمذاهب الكلامية التي تحكم العقل وتأول النص.....ثم تأثروا بالمذاهب الفلسفية....حتى انتهى الأمر بشيوخ المذهب إلى الحيرة والشك والندم عن الخوض فيما خاضوا فيه....الخ). أقول:

يا دكتور لقد أختل عندك الميزان، وصرت بسبب إتباعك لهذا المجسم حيران، بل افتضح عند أهل العلم و طلبته أمرك، وبان لنا ما خفي من شرك، وسنرد عليك في جملتك هذه بنحو علمي ليس فيه غش ولا خديعة ولا مؤاربة فنقول:

أولاً: مسألة تحكيم العقل وتأويل النصوص. هذه مسألة درستها في بحث حصولك على الدكتوراة ولكن يظهر - بالرغم من الأخطاء الواضحة في بحثك وما آلت إليه نتيجة دراستك لم يتبين لك الحق في مسألة العقل، فهذه المسألة لم يخالف فيها أهل السلف ولا الخلف ولا حتى **التلف كابين تيمية المجسم واضرابه**، حتى إنه صنف في ذلك كتابه المحشو بالخلل، **موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول** فنحن لا نرد عليك في هذه المسألة لأن هذا البحث طويل، وسبب طوله أن ضعاف العقول وقليلي الفهم وعباد ظواهر النصوص من الصعب عليهم أن يفهموا هذه الأمور إلا بعد طول شرح وتقرير، وذكرنا لك مثلاً في ذلك ما فعله **الإمام الفخر الرازي** مع أحد الحشوية.

ثانياً: قولك (ثم تأمروا بالمذاهب الفلسفية).

أقول: هذه دعوى ليس لك عليها دليل ولا برهان، ونقول - **جداً** - وما الضير في استخدام علم الفلسفة بقيد الإسلامية في دفع ضلالات وانحرافات أهل الزيغ والأهواء والبدع، خاصة إذا كان ممن ارتوى بالعلم وتوسد الفهم وسار في نهج السنة وسل سيف الإبادة على أهل الزيغ والبدعة، وها أنا أنقل لك كلمات نافعات دامغات في هذا الموضوع لتعلم سيرة من تطعن فيهم ومناهجهم في كل أمر لم يكن عليه علم الأوائل وصار عند كثير من أهل السنة من الدخائل.

يقول **الإمام العلامة السبكي رحمه الله** في كتابه **النافع (معيد النعم ومبيد النقم) ص 64 -**

65، ما نصه:

(ومنهم طائفة تبعت **طريقة أبي نصر الفارابي**، وأبي علي ابن سينا وغيرهم من الفلاسفة الذين نشأوا في هذه الأمة واشتغلوا بأباطيلهم ووجاهلاتهم وسموها **الحكمة الإسلامية**، ولقبوا أنفسهم **حكماء الإسلام**، وهم أحق بأن يسموا سفهاء جملاء من أن يسموا حكماء، إذ هم أعداء أنبياء الله تعالى ورسله عليهم الصلاة والسلام، والمحرفون لكلم الشريعة عن مواضعه، عكفوا على دراسة ترهات هؤلاء الأقوام وسموها الحكمة، واستجهلوا من تحرى عنها، ولا تكاد تلقى أحداً منهم يحفظ قرآناً، ولا حديثاً عن **رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم**، ولعمرك الله إن هؤلاء لأضر على عوام المسلمين من اليهود والنصارى، لأنهم يلبسون لباس المسلمين، ويدعون أنهم من علمائهم، فيقتدي العامي بهم، وهم لا يعتقدون شيئاً من دين الإسلام، بل يهدمون قواعده، وينقضون عراه عروة عروة.

لصون دمائهم ألا تسلا

وما انتسبوا إلى الإسلام إلا

ويأتون الصلاة وهم كسالى

فيأتون المناكر في نشاط

فالخذر الخذر منهم، و قد أفتى جماعة من أئمتنا و مشيختنا بتحريم الاشتغال في الفلسفة.

والذي نقوله نحن: إنه **حرام** على من لم ترسخ قواعد الشريعة في قلبه، ويمتلئ جوفه من عظمة هذا النبي صلى الله عليه وآله وسلم على طريقة المحدثين، ويعرف من فروع الفقه ما يسمى به فقهاً، مفتياً مشاركاً إليه من أهل مذهبه إذا وقعت حادثة فقهية أن ينظر في الفلسفة.

وأما من وصل إلى هذا المقام فله النظر فيها للرد على أهلها، ولكن بشرطين:

أحدهما: أن يثق من نفسه بأنه وصل إلى درجة لا تزعزعها رياح الأباطيل، و شبه الأضاليل و أهواء الملاحدة.

والثاني: ألا يمزج كلامهم بكلام علماء الإسلام، فلقد حصل ضرر عظيم على المسلمين بمزج كلام الحكماء بكلام المتكلمين، وأدى الحال إلى طعن المشبهة وغيرهم من راع الخلق في أصحابنا وما كان ذلك إلا في زماننا و قبله يسير، منذ نشأ **نصير الدين الطوسي** ومن تبعهم **لاحياهم الله.**

فلن قلت: (هذا كلام السبكي):

فقد خاض **حجة الإسلام الغزالي والإمام فخر الدين الرازي** في علوم الفلسفة ودونوها، وخطوطها بكلام المتكلمين، فهلا تنكر عليهم ؟!

قلت: إن هذين إمامان جليлан ولم يخض واحد منهما في هذه العلوم حتى صار قدوة في الدين، وضربت الأمثال باسميهما في **معرفة علم الكلام على طريقة أهل السنة والجماعة من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، فإياك أن تسمع شيئاً غير ذلك ، فتضل ضلالاً مبيناً** ، فهذان إمامان عظيمان وكان حقاً عليهما نصر المؤمنين وإعزاز هذا الدين بدفع ترهات أولئك المبطلين، فمن وصل إلى مقامهما لاملام عليه بالنظر في الكتب الفلسفية، **بل هو مثاب مأجور** ، و... الخ) اه كلامه رحمه الله.

فانظر إلى هذا الإنصاف وهذا التوجيه لما ينبغي عليه حال أئمة الإسلام من السلامة في الدين ابتداءً والسلامة في العلم والفهم والطريقة والمنهج انتهاءً، فلا إفراط ولا تفريط، ولا كبر ولا بطر ولا غط للحقوق والمقامات والحقائق، فلا اتهام باطل من دون بيان لما عليه حقيقة أهل العلم من أهل السنة من أنهم على الحق، وإنهم ما خلطوا كما - يزعم الزاعمون - علم التوحيد بفلسفة أهل التعديد، بل بينوه بياناً كافياً شافياً من كل مما ليس فيه، وإدخال مما لا بد منه، لتبرئة عقيدة أهل الإسلام، إزالة الدخن عن أعين أهل الإيمان بدون ابتداع لا أصل له أو إتباع لظواهر ما هي بمراد الله ولا مراد رسوله تؤدي للسقوط في أحوال آسن الجهالات وأودية التجسيم وطامات الحشو.

أما قولك (ص 70 - 71) : (المتأخرون من الأشاعرة الذين كان لهم أثر واضح في اكتمال مذهب الأشاعرة....الخ).

أقول لك: يا دكتور مرة أخرى كان حري بك أن ترجع للمصادر التي تتحدث عن طبقات السادة الأشاعرة الكثيرة جداً، ولو أنك أتعبت نفسك قليلاً ورجعت لكتاب الحافظ بن عساكر الأشعري التبيين لكفاك مؤنة البحث الكثير، والأهم كفاك معرفة طبقات هؤلاء الأعلام، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن الإمام أبا المعالي الجويني الأشعري هو من الطبقة الرابعة، أما الإمام أبا حامد الغزالي الشعري فهو من الخامسة وأما الفخر الرازي الأشعري فهو من السادسة أو السابعة.

وأما ادعاؤك بأن (الأشاعرة تأثروا بالمذاهب الكلامية التي تحكم العقل وتأول النصوص) فهذا غير صحيح، فإن كنت تزعم إنهم أطلقوا للعقل أن يصول ويجول في حق الله فهذا ادعاء لادليل عليه، ولقد ذكرنا ذلك، وأنت تعرف هذا جيداً خاصة في بحثك لقضية التحسين والتقييد الشرعيين والعقليين في كتابك: (الحكم الشرعي بين العقل والنقل) وأثبتت بنصوص عنهم إنهم لا يجوزون التحسين العقلي ولا التقييد العقلي.

أما إذا ظننت بأن تحكم العقل في الصفات الخبرية الواردة في الكتاب والسنة هو انحراف وضلال عن منهج السلف فهذا لا يسلم لك، لان السادة علماء أهل السنة والجماعة لم يطلقوا للعقل عنانه في توجيه النصوص والحكم عليها وتفسيرها كما يحلو لهم، ولكن تم التعامل مع النصوص وفق قواعد الشريعة التي استقراءها علماء الإسلام ووفق قواعد العقائد وأصول الدلالات للألفاظ والنصوص مع فهم دقيق لعلم المعاني، وذكرنا بيان ذلك عند الكلام على الحكم والمتشابه الحقيقي والإضافي مع الضبط الكامل لمسألة هامة وهي تنزيه الله عز وجل عما وقع فيه أهل الإسلام في عصر التابعين ومن بعدهم في انحرافات وضلالات عقديّة نتيجة لعدم معرفتهم لكيفية الرد على أهل

الأهواء والبدع والمشككين في عقائد الإسلام، ألا تذكر بأن الذين دافعوا وناخوا عن حياض الإسلام هم المعتزلة، قبل أن ينحرفوا إلى مسائل وأقوال على غير هدى.

وإن كنت تزعم يا دكتور بأن تأويل النصوص التي ظاهرها التجسيم والتثيل والتشبيه انحراف أيضا فهذا أمر يخصك، لأنك تعلم علم اليقين بأن علماء الإسلام ما خاضوا إلا وهم على علم بما يجوز ولا يجوز في هذا الباب وخاصة وهم يعلمون بأن هذا ليس **باب الحيض والنفاس** أو مما يعذر فيه بالجهل وما لا يعذر !!! وإنما هو متعلق بالذات الإلهية !!! وهم يعلمون بأن سلف الأمة كانوا يرون الكلام في هذا الباب من البدعة والضلالة، ويكفي **المالكية** أن إمامهم **مالك** رحمه الله يحرم ذلك، ويرى من يفعل ذلك من المبتدعة و يستحق التعزير.

فالتأويل أقدم عليه السلف بقدر حاجتهم له و لم يتوسعوا في ذلك، أما من جاء بعدهم من أئمة القرن الثاني و الثالث إلى يومنا هذا كانت الظروف تختلف فكانت صور الانحراف أكبر والحاجة إلى منهاج علمي يسد حاجة الناس في هذا الباب أشد.

ألم يتبين لك يا سيادة الدكتور من خلال قراءتك الطويلة خاصة في مجال التشريع الإسلامي ماهي أسباب اختلاف الفقهاء وأسباب اختلاف العوام !!!، ولما لم يكن هناك إجماع على مسألة من مسائل أصول الدين على مر عصور دول الإسلام في كل بقاع المعمورة !!!.

كلمة أخيرة في الرد على تلك الدعوى:

إن الواجب على طالب العلم الحقيقي أن يتجرد من كل شيء إلا من قواعد تحقيق وتمحيص النقول والأقوال عند بحثه لمسألة ما، ولا يضع حكم مسبق عما يريد أن يصل إليه، حاشداً كل الأدلة (الواهية) في زعمه لما يريد، ولقد قالها إمامنا **مالك رحمه الله**، واصفاً أهل عصره: **(أقل ما في أهل عصرنا الإنصاف)** فكيف بعصرنا !!!.

أما قولك: (وتوسعوا في ذلك حتى انتهى الأمر بشيوخ المذهب إلى الخيرة والشك، والندم عن الخوض فيما خاضوا).

وأقول لك: وهذه طامة أخرى ادعيها يا سيادة الدكتور متابعاً لأهل نخلتك ولم يصادفك النجاح وتنكبت الفلاح.

أعود وأقول: (أعرف الرجال بالحق، ولا تعرف الحق بالرجال)

وإن كنت تقصد **(بشيوخ المذهب)** الدعوى المزعومة الكاذبة لرجوع أئمة السادة أهل السنة والجماعة كإمام الحرمين والرازي والسمعاني وغيرهم، فهي عادة أهل التجسيم والحشوية في

إذاعة الشائعات والقصص الواهية من أجل التشويش على الرعاى والعامة، ولكن أنى لهم ذلك وأهل السنة لهم بالمرصاد فى كل حاضر وباد.

وها أنا أنقل لك نصوص رد الشيخ حسن بن على السقااف حفظه الله فى إبطال هذه الدعاوى وبيان حقيقة هذه الأكاذيب، وذلك من كتابه (شرح العقيدة الطحاوية) ص 60 - 74) وسوف تجد مصورات لهذه الأكاذيب والرد عليها بعد هذا الكلام مباشرة).

تقول ص 71: (ثم دخل المذهب الأشعري مع بداية القرن التاسع الهجري مرحلة الركود، وهي مرحلة المتون والحواشي التي جمعت الفث والسمين...الخ).

أقول لك ابتداء: أن ما تسميه يا دكتور **مرحلة الركود**، فهذا غير صحيح، لأن ما حصل لجموع المذاهب الإسلامية سواء العقدية منها أو الفقهية من غربة وتحيص وتدقيق كان كافياً لكي تقعد تلك القواعد العقدية والفقهية في صور متون ليسهل على طلبة العلم تحصيلها وإحصائها، حتى قيل (**من حفظ المتون حاز الفنون**)، أما **الحواشي** فهي توضيحات وتجلية لغوامض الشروح والمتون حتى يسهل على المبتدئ التزود بتفاصيل لم تشملها المتون والشروح، وهي في نفس الوقت ليست منتهى العلم، حتى قال أهل العلم: (**من قرأ الحواشي ما حوى شيء، ومن لم يقرأ الحواشي ما حوى شيء**)، لأنها في أصلها وضعت لمبتدئة وصغار طلبة العلم، وهذا تجده في تراجم المتأخرين من أهل العلم.

وقولك: (التي جمعت الفث والسمين) فهذا أمر عظيم، فأَي (**غث**) في حشد الدلائل والحجج والبراهين العقلية والنقلية في إثبات حكم أو نفيه عنه، وخاصة أن تلك الحواشي التي تكلم فيها عن الذات الإلهية وتزنيها عن مشابهاة الحوادث.

وكل منافر للعقل الصريح يستعظم مثل هذا الأقوال، ولهم الحق في ذلك من ناحية أن عقولهم السقيمة القاصرة عن إدراك حقائق تلك العلوم والفنون التي تعتبر أمراً بديهياً لصغار المتعلمين، لا يجدون بداً من الطعن فيها بأمور هي من سخافات العقول وأوهى النقول.

ولا ينكر طعم الماء إلا من سقم
ولا ينكر ضوء الشمس
إلا من رمد

هذا من جانب، ومن جانب آخر: فلو صحت تلك المزاعم التي ذكرتها من التوسع في ذكر الغيبيات والحكايات التي لا دليل عليها، فأيضاً كما تستظهر عليهم **بكلامك الشعري والخطابي** في المنع على التوسع في ذكر الغيبيات، فما هو **دليلك** على هذا المنع ؟ !!! لأن المباحث العلمية **وخاصة التي تبحث في الدفاع عن العقيدة الإسلامية** قد تأخذ حكم الوجوب باعتبار الشبهات والانحرافات العقدية كما هو مقرر في باب الأحكام التكليفية من علم أصول الفقه، وذلك حسب الزمان والمكان والحال وهذا مما لا أعرف له خلاف عند من يعتد بهم في الخلاف.

أما ما ذكرته من وجود الحكايات التي لا دليل عليها، فإنك لم تذكر لنا ولو حكاية واحدة لنحكم عليها ولحين إيرادك لمثل هذه الحكايات سوف ندع الرد عليك في هذا التقييم.

أما ما ذكرته نقلاً عن **الأمير في حاشية على شرح الجوهرة**، فهذا القول هو الصحيح، وإن كان ليراد مثل هذه المسائل جاء عن طريق سؤال أم عن طريق التوسع في ذكر مسائل والتفريع عليها، وهذا من باب الرسوخ في العلم والوصول إلى درجة التحقيق، لا كما يظن الجبهة بأنه توسع في غير محله، هذا من جهة، ومن جهة أخرى القول في نفس المسألة:

إن ما أورده **الأمير صحيح**، وهو مذهب أهل السنة والجماعة كما قررناه في الكلام على كلام الله الذي هو صفة له والفرق بينه وبين كلام القارئ أو المكتوب في الأوراق وهو مخلوق لا كما ذهب إليه الجسمة بأن كلامه تعالى حروف وأصوات تعالى الله عما يقوله أهل الحشو والتجسيم علواً كبيراً.

وأيضاً يا دكتور من العجيب أنك تنكر على **الأمير** وهو هو، وأنت تعلم منزلته العلمية وكذلك **الكردي** وكذلك **الجلال المحلي**، أليسوا هم أرباب العلم والفهم، والذين رفعوا لواء الدفاع عن الدين في ناحية، وتصانيفهم تشهد بذلك، **أيعقل أن يدونوا في كتبهم ما لا يجوز في حق البارئ ؟!!!**
أو يسودوا كتبهم بالقصص السخيفة لكي يستدلوا بها على مسائل أصول أو فروع الاعتقاد ؟!
وليس يصح في الإفهام شيء
إذا احتاج النهار إلى دليل

بل العجب منك أن تسمه و تحمله ما لا يعتقده بسبب عدم وقوعك على صواب القول في المسألة فتقول: (حكّم على القرآن أولاً بأنه مخلوق كما قالت الجهمية....إلى آخر كلامك) ؟!!
فهذا زعم أنت ظننته وحسبت أنك وقعت على الصواب في المسألة، وهذا بعيد، ولا أقول لك يا دكتور: **إنك طعنت فيهم ونسبتهم إلى البدعة والضلال** فقط ولكنك تماديت أكثر من ذلك، في محاولتك لإرضاء غوغاء براعم التجسيم في بلادنا تحت بيان الحق، وعند الله تلتقي الخصوم.

تقول ص 72: (وكاستدلّاه على نفي صفة الفوقية والعلو لله تعالى....الخ)، إلى أن تقول: وعلى ما فهمه السلف منها).

أقول لك: أما بالنسبة لقولك نفي صفة الفوقية تقصد بها نفي السمو لله كمنزلة فهذا افتراء أما إن كنت تقصد بها الجهة، فهذا لا يقول به أحد من أهل السنة والجماعة، ويكفيك ما ذكره **الإمام الطحاوي** في عقيدته التي هي عقيدة متفق عليها، حيث يقول:

(تعالى الله عن الحدود والغايات والأركان والأدوات لا تحويه الجهات الست كسائر

المبتدعات) ١ هـ

فهذا كلام واضح في نفي الجهة عن الله عز وجل بخلاف هيج الحشوية وابن تيمية واتباعه من المجسمة، وها أنا أنقل إليك كلام حجة الإسلام الغزالي رحمه الله من كتابه (إجماع العوام) ص 9:

(إذا سمع لفظ الفوق في قوله تعالى: (وهو القاهر فوق عباده) و في قوله تعالى: (يخافون ربهم من فوقهم). فليعلم أن الفوق اسم مشترك يطلق لمعنيين أحدهما نسبة جسم إلى جسم بأن يكون أحدهما أعلى والآخر أسفل، يعني أن الأعلى من جانب رأس الأسفل، وقد يطلق لفوقية المرتبة، وبهذا المعنى يقال: الخليفة فوق السلطان، والسلطان فوق الوزير، وكما يقال العلم فوق العمل والصياغة فوق الدباغة.

والأول يستدعي جسماً ينسب إلى جسم، والثاني لا يستدعيه. فليعتقد المؤمن قطعاً أن الأول غير مراد، وأنه على الله تعالى محال فإنه من لوازم الأجسام أو لوازم أعراض الأجسام وإذا عرف نفي هذا المحال، فلا عليه إن لم يعرف أنه لماذا أطلق وماذا أريد؟ وقد خفف الله عنه هذه اللغة وأمثلة هذا فقس على ما ذكرناه ما لم تذكره) اهـ.

وهذا توجيه لمعنى الفوقية والعلو، وليس هنا باب المناقشة لك فيها، ولو أنك رجعت إلى كتب السادة أهل السنة لوجدت فيها الرد الكاف الشاف، وكفي أن تراجع لكتاب (ابن تيمية ليس سلفياً) للشيخ منصور محمد محمد عويس لترى أقوال المجسمة في هذه المسألة والرد عليها.

وانظر إلى كلام الحافظ ابن حجر الأشعري في الفتح 6 / 136: (ولا يلزم من كون جهتي العلو و السفلى محال على الله تعالى أن لا يوصف بالعلو لأن وصفه بالعلو من جهة المعنى والمستحيل كون ذلك من جهة الحس) ١ هـ.

يقول الإمام ابن العربي الأشعري المالكي رحمه الله في العوام ص 216: (فإذا ثبت هذا فقلوه (الرحمن على العرش استوى) إن ما علمنا معناه علماً آمناً قولاً ومعنى وإن لم نعلم معناه قلنا كما قال مالك: (الاستواء معلوم والكيف مجهول، والسؤال عنه بدعة) فكيف بتفسير تعلقه بالله، لا يقال: إنه بدعة بل أشد من البدعة عنده، فكيف لو سمع من يقول: إن الله فوقه ؟ فكيف بمن يعين فوقية الذات ؟ فكيف بمن يقول : لأنه يحاذيه ويليه ؟ تباً له.

والحديث الذي فيه: والله فوق ذلك لا حجة فيه لأن في الحديث بعينه، وقد عدد الأرضين أيضاً، حتى ذكر الأرض السابعة، ثم قال: **(والذي نفسي بيده لو دليتم حبلاً ليهبط على الله)** ولم يقتض ذلك أنه تحت الأرض.

فإن قيل: فقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لسعد بن معاذ حين حكم في بني قريضة بأن يقتل مقاتلهم، وتسبى ذراريهم: **(لقد حكمت فيهم بحكم الملك من فوق سبعة أرقعة)** حرف جر يتعلق بحكمت أو بحكم المصدر المتصل، لا بقوله **(الملك)** فافهموا ذلك من الصناعة اهـ
أما قولك: (وعلى ما فهمه السلف منها).

فأقول لك: لقد حصل لك مثل ما حصل لليهود عندما قالوا: **(تشابه البقر علينا)**، فبما دككور: هناك فرق كبير على ما فهمه السلف من هذه النصوص، وبين ما فهمه ابن تيمية المجسم واتباعه ومن كان على نخلته من الحشوية و الوهابية و النجدية!!! فأني فهم تقصد ؟! فإن كت تقصد السلف وهم القرون الثلاثة الأولى فقد تكلمنا في فهمهم لهذه المسألة وقلنا إن معتقدنا نحن أهل السنة و الجماعة هو أحد مذهبين أما التفويض و أما التأويل.

أما ما يعتقده ابن تيمية الذي يجوز على الله الجسمية والجهة وقيام الحوادث وغيرها من المصائب فلم ينطق بها لا السلف ولا الخلف، ولكن هذا الكلام ورثه من بقايا السامرة واليهود الذين قالوا بالجسمية، ووافق فيها الكرامية، وهذا ما أثبتته أحد محبيه **(الهراس)** في كتابه **(ابن تيمية السلفي)** في الصفحات 107 - 130 - 131 - 132 - 133، يقول ابن تيمية في التأسيس (1 / 111): **(والباري سبحانه و تعالى فوق العالم فوقية حقيقية ليست فوقية الرتبة)** اهـ.

أما قولك (وشرهما لابن أبي العز الحنفي) فيمكنني في إنها لا يمثل عقيدة أهل السنة أقصد الشرح ما فيها من طامات كالقول بالجهة و الحد و...الخ من الضلالات وها هنا أوراق من كتابي الشيخ حسن بن علي السقايف حفظه الله (التنديد بمن عدد التوحيد) و (تهنئة الصديق المحبوب) لبيان حال ابن أبي العز المنسوب خطأ للحنفية في اعتقادهم، فلينظر في الملحق.

قولاك ص 72: تحت عنوان (**الانتساب إلى الأشعري**):

أقول لك: إن ما ذكرته تحت هذا العنوان بالتفريق بين ما ذكره الإمام الأشعري في كتاب (**الإبانة**) وبين ما قاله متأخروا الأشاعرة من التحكم في النصوص بالعقل*** الخ، هذا باطل من وجوه:

أولاً: لقد تكلمنا على كتاب **الإبانة**، وذكرنا و بينا بأنه ليس هو آخر ما كتبه الإمام، وإنه لا خلاف في ما كتبه في **اللمع أو الإبانة أو المقالات أو رسالة أهل الثغر**، كما يحاول أن يشاغب به المضللون من أعداء أهل السنة و الجماعة.

ثانياً: لقد وضعنا بأن منهاج أهل السنة له **مذهبان: التفويض وهو مذهب السلف و التأويل وهو مذهب العامة و جمهور علماء الأمة في العصور المتتالية من الرابع إلى عصرنا هذا**، فلا يشاغب علينا أحد من معتقدي مذهب ابن تيمية في الإثبات والتجسيم.

ثالثاً: قضية الانتساب:

إن قضية الانتساب سيادة الدكتور أمر معلوم وسر مفهوم لمن كانت له بديهيات سليمة من آفات الفهم وأمراض النفس.

فما تواتر أهل العلم في الانتساب إلى رجل أو مذهب عقدي أو فقهي إلا لكون هذا الرجل أو ذاك المذهب له اعتبار ومقام في ديننا الإسلامي، فإذا انتسب الرجل من أهل القبلية إلى مذهب من المذاهب أبان لنا عن حقيقة دخليته، وإلا فليس هناك نص على ما يسمى **بأهل السنة و الجماعة**، ولكن الانتساب إليهم يعني صحة ما يتضمنه عقيدة هذا الرجل ومنهاج سلوكه.

وإذا انتسب الرجل فقال: **أنا معتزلي**، فهذا يوضح لنا ما فيه من ضلال و ابتداع وهكنا.
بل إن الانتساب هو الذي مرر على كثير من الجهلة أقوال و معتقدات بدعية ضالة، بل وكفرية، كما فعل الشيخ الجسم ابن تيمية الذي ينتسب إلى أهل السنة والجماعة ويسود صفحات كتبه بالانتساب إليهم والدعوة لهم وهو ليس سلفياً على كل المعاني التي تحملها هذه الكلمة.
وإذا لم تعلم سيادة الدكتور بأهمية هذا الأمر فهذا أمر يخصك ويعيبك ولا ينقص من مقام وشأن من تلبس به، ولقد صنف كثير من أهل العلم في هذه المسألة أي شرف الانتساب وتوصلوا إلى أن الشرف يتعلق بشرف النسب وشرف العلم، ومنهم **الشيخ علي بن عبد الله السمهودي** المتوفى 911 هـ الذي ألف كتاب **(جواهر العقدين في فضل الشرفين شرف العلم الجلي والنسب العلي)**.

فالعلم هو أصل العمل، وهؤلاء الأعلام هم ورثة الأنبياء كما جاء في الحديث، ومن الأولى أن تنتسب إلى هؤلاء الأعلام **كالأشعري وأمثاله** خيراً من يكون الانتساب إلى بلدة أو فرق الضلال والابتداع، وإن كان هؤلاء الذين حملوا لواء العلم والدفاع عن السنة والدين لا يحق لنا الانتساب إليهم فإلى من ننسب أنفسنا ؟ !!

تشبهوا بالكرام وإن لم تكونوا مثلهم إن التشابه بالكرام فلاح
فهل بعد **السادة الأشعرية والماتريدية** أعلى الله منارهم وخسف كواسف أعدائهم من ينتسب إليه وهم علماء الأمة في العقائد والفقه والأصول واللغة وكل علوم الدنيا ؟ !!!.

فولك (ص 73): تحت عنوان (غلو القائلين بوجوب اتباع المذهب الأشعري).

أقول: كعادتك يا دكتور في هذا الكتاب من التمويه في حق أهل السنة والجماعة من أجل أن تشاغب عليهم، ففي النص المبثور الذي ذكرته ألغيت الإنصاف والأمانة العلمية عندك وعند **العلامة ابن رشد**، فإن كان الفقيه **ابن رشد رحمه الله** أنكر على من يقول بوجوب ذلك مطلقاً فهذا لا يختلف فيه اثنان، ولكن للتفصيل الذي ذكره مكانته الهامة في توضيح الجواب ورفع النقاب عما تريد توصيله لكثير من الجهلة الذين سوف يفتنون بكلامك وبالنصوص التي توردها إليهم وظانين بأن ما يقرره أهل العلم من الأشاعة باطل، وهذا غير صحيح لا في قليله ولا كثيره.

فلماذا لم تنقل سيادة الدكتور نص كلامه هناك ليتبين للقارئ مقصود كلامه ؟!!

فالإمام **ابن رشد رحمه الله** في رده على سؤال فيه عدة استفسامات لسائل، بين في بداية رده على من يقول بأنه يجب على (**كل**) مكلف أن ينظر في علم الكلام، وهذا أمر غير مستقيم ولم ولن يقول به عالم له عقل سليم، بل أن المقصود من كلام كل من ذهب إلى هذا القول هو من بلغ درجة الطلب وكانت لديه آلة فهم كلام العرب، لا عوام المسلمين، بل إن هؤلاء ألفوا رسائل في بيان حرمة ذلك على العوام لما يوقعهم عدم إدراكهم لمصطلحات القوم من الفهوم السقام، وعلى رأسهم **حجة الإسلام الغزالي** في كتابه (**إجام العوام عن علم الكلام**).

بل إن الإمام **ابن رشد** نفسه يقول في فتاويه

(وأما من شد في الطلب وله حظ وافر من الفهم فمن الحظ له أن يقرأها إذا وجد إماماً فيها يفتح عليه منغلقتها، لأنه يزداد براءتها والوقوف عليها بصيرة في اعتقاده، ويعرف بذلك فساد أهل البدع، واضمحلال شبيههم فيمكنه الرد عليهم، ويجوز بذلك وجه الكمال في العلم، ويدخل به في الصنف الذي عناه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقوله: (**يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين**). هذا الواجب فيما سألت عنه لا ما حكيت عن الطائفة المذكورة من أنه يتعين على العالم والجاهل قراءة مذاهب المتكلمين من الأشعريين:)

فانظر يا دكتور إلى ما أسقطته من النص نفسه الذي استشهدت به على أئمة أهل السنة وكيف يختلف المعنى والحكم والمقصود، فأني تلاعب هذا ؟!!!!.

ولماذا يا دكتور لم تذكر الفتوى التي أجاب بها عن سؤال أبي الحسن علي بن يوسف بن تاشفين في كتابه (الفتاوى 2 / 804) طبعة دار الغرب ، والتي يقول فيها:

(تصفحت - عصمنا الله وإياك - سؤالك هذا ووقفت عليه، وهؤلاء الذين سميت من العلماء أئمة خير وهدي، ومن يجب الإقتداء بهم، لأنهم قاموا بنصر الشريعة، وأبطلوا شبه أهل الزيغ والضلال، وأوضحوا المشكلات، وبينوا ما يجب أن يدان به من المعتقدات، فهم بمعرفتهم بأصول الديانات العلماء على الحقيقة لعلمهم بالله عز وجل، وما يجب له وما يجوز عليه وما ينتفي عنه، إذ لا تعلم الفروع إلا بعد معرفة الأصول، فمن الواجب أن يعترف بفضائلهم ويقر لهم بسوابقهم، فهم الذين عنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله: (يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين). فلا يعتقد أنهم على ضلالة وجمالة إلا غبي جاهل، أو مبتدع زائغ عن الحق مائل ولا يسبهم وينسب إليهم خلاف ما هم عليه إلا فاسق) اهـ.

وأما من يزعم بأن مقصود وجوب قراءة وتعلم علم الكلام على الكفاية فهو جاهل غافل مهذبي بما لا يدري، ويرى علماء أهل السنة على أن يقولوا ذلك أو يعتقدوا ذلك وهم الذين يروون حديث: (حدثوا الناس على قدر عقولهم أتريدون أن يكذب الله ورسوله)، وفي هذا الكلام كفاية لمن خصه الله بالعافية.

قولك ص 73: (ولأن الله تعالى أكمل الدين بتبليغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يترك شيئاً لمن يأتي بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتوقف عليه إيمان المؤمنين).
أقول: كذلك هذا الكلام فيه تمويه وتدليس وزخرفة من القول لتنتظلي على الأغمار، والصحيح الذي يعتقده أهل السنة والجماعة بأن الله أكمل الدين ولم يترك شيئاً لمن يأتي بعد النبي

صلى الله عليه وآله وسلم، ولكن هذا الإكمال لم يكن في شكل نصوص كما يتوهمه الجبهة و الأغمار بأن كل مسألة منصوص عليها، بل الصحيح الذي لا اختلاف فيه أن الله أكمل لنا قواعد الدين سواء أكانت نصاً أو اجتهاداً، وهذا ما قرره أهل العلم والأصول حيث قالوا: **(إن النصوص متناهية أما الوقائع والنوازل غير متناهية)**.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الواقع يكذب تلك المزاعم التي يطلقها باطنية العقائد ظاهرية النصوص، ولقد ذكرنا في مقدمة الرد بعض المسائل اختلف فيها كبار الصحابة **كعائشة وأبي هريرة وابن عباس وعروة بن الزبير**، وأنا هنا أورد لك مثالين عن ذلك الخلاف ليعلم بأن هناك مسائل سكنت عنها الشارع و هناك مسائل تركها للاجتهاد، والمهم أن منها ما هو في باب العقائد **الأول: أخرج البخاري من طريق القاسم عن عائشة، قالت: (من زعم أن محمداً رأى ربه فقد أعظم، ولكن رأى جبريل في صورته و خلقته ساداً ما بين الأفق)**.

وأخرج مسلماً عن مسروق، قال: قلت لعائشة: **(يا أمه !! هل رأى محمد ربه ؟)** فقالت: **(لقد قف شعري مما قلت، من حدثك أن محمداً رأى ربه فقد كذب)**. ثم قرأت: **((لا تدركه الأبصار و هو يدرك الأبصار و هو اللطيف الخبير))**، ولكنه رأى جبريل في صورته مرتين .
الثاني: اخرج البخاري عن ابن أبي مليكة، قال: قرأ ابن عباس: **(حتى إذا استنأس الرسل وظنوا أنهم قد كذبوا)** خفيفة، و تلا: **(حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله)** فلقيت عروة بن الزبير، فذكرت له ذلك، فقال قالت عائشة: **معاذ الله - والله ما وعد الله و رسوله من شيء قط إلا علم أنه كائن قبل أن يموت، ولكن لم يزل البلاء بالرسل حتى خافوا أن يكون من معهم يكذبونهم، وكانت تقرؤها " كَذَّبُوا " مثقلة)**.

ويكفيك الملحق المرفق بمسائل كثيرة من مسائل العقائد التي اختلف فيها السلف على بيان أن هناك مسائل لم يكن فيها القطع من ناحية الشرع، لأنها تدخل تحت عموم النصوص المتشابهة.

قولك (ص 79): (دعوى أن الإبانة ألفه الأشعري....إلى أن تقول: هذا كلام علاوة على كونه تحريصاً و افتراضاً لا دليل عليه....فيه تهمة للأشعري بالمداهنة في العقيدة, فكيف يعرض إمام مثل الأشعري في العقيدة أمراً لا يعتقد صحته, لمجرد أن يرضي مخالفه....إلى أن تستدل بجملة المجسم عدو أهل السنة في (مجموع بلاويه): (ولا نقل أحد من خواص أصحابه ولا غيرهم عنه ما يناقض هذه الأقوال الموجودة في مصنفاته, فدعوى....إلى آخر هراءه).

أقول يا دكتور: دعوى أن الإبانة ألفه الأشعري أول انتقاله إلى معتقد أهل السنة هذا هو الأصل, والدليل على ذلك ما ذكرناه لك في معرض الرد على من يزعم ذلك, ونزيد أن الذي يؤكد ذلك ما ذكرته **الدكتورة فوقية محمود** في مقدمة دراستها **لكتاب الإبانة**, وأزيدك أن هناك عدة طبعات للإبانة وكلها محرفة وحذفت منها نصوص لا توافق أهواء أهل البدع والتجسيم مثل قوله **في مسألة الاستواء** التي حذفت من المطبوعة (قبل طبعة دار الأنصار للدكتورة فوقية محمود):

(وأن الله تعالى استوى على العرش على الوجه الذي قاله وبالمعنى الذي أرادته استواءً منزهاً عن الماسة والاستقرار والتمكن والحلول والانتقال, لا يحمله العرش بل العرش وحملته محمولون بلطف قدرته, ومقهورون في قبضته, وهو فوق العرش وفوق كل شيء إلى تخوم الثرى, فوقية لا تزيد قرباً إلى العرش والسماء, بل هو رفيع الدرجات عن العرش, كما إنه رفيع الدرجات

عن الثرى، وهو مع ذلك قريب من كل موجود وهو أقرب إلى العبد من حبل الوريد وهو على كل شيء شهيد (اهـ

طبعاً هذا ديدن أهل الحشو و التجسيم فهم يحذفون كل ما يخالف ضلالاتهم من كتب أهل السنة التي لا يستطيعون إخفاءها وطمسها، فليست لهم حيلة إلا هذا الحذف في ظنهم مع جهلهم بأن الله مكن لهذه النقائص من يحررها من سجون وغيابات الكتب، ويسلمها من أيدي المتطاوله ومن لادين له، وهذا فعله بعضهم عندما حرف عنوان (فصل: في زيارة قبر رسول الله) في كتاب الأذكار للإمام النووي رحمه الله إلى عنوان (فصل: في زيارة مسجد رسول الله)، وذلك في طبعته التي أشرف عليها إدارة البحوث والدعوة والإرشاد بتحقيق عبد القادر أرناؤوط ونشر- (دار الهدى) الرياض، لأن ذلك لا يوافق معتقده الباطل في حق زيارة قبر سيد الكائنات.

وكما فعل رجل في عقله شيء كما ذكر ذلك سيدي عبد الله بن الصديق الغباري رحمه الله وألحقنا به في جنات عدن في كتابه بدع التفاسير عند كلامه عن تفسير القاسمي ص 162 فقال: (تفسير القاسمي تفسير لا بأس به، يميل إلى وضوح العبارة وتبسيط البحث الذي يتعرض له، مع جنوح إلى الاجتهاد والاستقلال في الرأي، وقد يناسق مع الإسرائيلية أحياناً، وحين أريد تقديمه إلى المطبعة أشرف على طبعه شخص في عقله شيء، زرتة مرة بيته، فأطلعني على نسخة التفسير بخط القاسمي، سلمها إليه ابنه ليشرع على طبعها، فإذا هو قد ضرب بالقلم الأحمر على بحث النسخ الذي ذكره المؤلف عند قوله تعالى: (سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم... الآية) فسألته عن سبب شطب هذا البحث ؟ ، فقال: لأنه لا يليق بمقام القاسمي الذي كان يسميه الشيخ رشيد الرضا: عالم الشام لحذفته وحذفت ما كان من قبيله عديم الفائدة قليل الجدوى (***) اهـ

فانظر إلى هؤلاء فهم في كل وقت و حين يتلاعبون بنصوص أهل السنة ويحذفون ما يظنون فيه خطر أو عديم الفائدة، وإلى الله المشتكى من هؤلاء.

أما قولك: (فيه تهمة للأشعري بالمداينة في العقيدة.... الخ).

فأقول:

أولاً: نبينا صلوات ربي وسلامه عليه وعلى آله هو القائل: (حدثوا الناس على قدر عقولهم). وهو القائل: (إن في المعارض لمدوحة عن الكذب), وبناءً على هذه النصوص يُنزل أهل العلم كل شخص وكل مسألة في مكانها.

ثانياً: إن الإمام الأشعري رحمه الله، كان قد عانى الأمرين من هؤلاء الممجج الرعاع، سواءً أكانوا ممن ينسبون للعلم عند أتباعهم أو من عوام الجهالة من طوائف المجسمة والحنابلة، وهذا لا يخفى على بصير بتاريخ إمام الإسلام أبي الحسن الأشعري رحمه الله، وانظر إلى ما لاقاه الأشعري ببغداد من ذلك المتطاوّل المسمى بالأهوازي وأتباعه من رعاي الحنابلة، وانظر إلى ما كتبه الأمام ابن عساكر الأشعري في كتابه (تبين كذب المفتري) ص 364 تحت عنوان:

(فاما ما ذكره ذو المعايب والحايزي أبو على الحسن بن على بن إبراهيم الأهوازي)

وانظر إلى كلام الدكتور فوقية محمود في مقدمتها لكتاب (الإبانة) ص 35 حيث تقول:

(وقد صرح الأشعري في أحد مصنفاته وهو الإبانة بأنه على مذهب ابن حنبل، وذلك بعد أن حدث بينه وبين البرهاري جدل انتهى بخسومة، ولعل مثل هذه الخسومة هو الذي جعل الحنابلة يرفضون انتماء الأشعري إليهم).

ومن العجب منك يا دكتور أنك تنقل عن عدو أهل السنة والجماعة نصوصاً تحاول أن تدافع فيها عن أبي الحسن الأشعري وفيها محاولة للتفريق بين الأشعري والأشاعرة، ولا تنقل عنه قوله مثلاً: الذي ينقله عن الهروي مقراً له في موافقته (41/2):

(اعلّموا أرشدنا الله وإياكم أنه لم يكن خلاف بين الخلق على اختلاف نحلهم من أول الزمان إلى الوقت الذي ظهر فيه ابن كلاب والقلاسي والأشعري وأقرانهم الذين يتظاهرون بالرد على المعتزلة وهم معهم بل أخس حالاً منهم في الباطن) هـ.

وهذا طعن صريح بنفس الأشعري لا بالأشاعرة الذين تدعي المجسمة أنهم خالفوا إمامهم، ولكن ليس العجب منهم فطريقتهم ونحلّتهم معلومة مبسّطة قد عرفها أهل السنة وسحقوها وأبادوا كل ضلالهم وبدعهم، ولكن العجب كل العجب من أمثالك يا دكتور من تدرس أصول التحقيق

والبحث العلمي وتدعي الإنصاف في ذكر ما للناس وما عليهم أن تقلد مثل هذا المتطاول المجسم أعاذنا الله من التسلسط بغير علم في أعراض أهل العلم وخاصة في أعراض من اجتمع الناس على إمامتهم في الدين والدنيا كأبي الحسن الأشعري وأعلام أهل السنة.

وأنا أنقل لك كلمات للحافظ ابن عساكر الأشعري في تحذيره لأمثالك من الطاعنين بغير بينة ولا برهان إلا بتكرير قول أهل الضلال فيقول في (التبيين) ص 29-30:

(واعلم يا أخي وفقنا الله وإياك لمرضاته وجعلنا من يخشاه ويتقيه حق تقاته أن لحوم العلماء رحمة الله عليهم مسمومة وعادة الله في هتك أستار منتقصهم معلومة، لأن الوقعة فيهم بما هم منه براء أمره عظيم والتناول لأعراضهم بالزور والافتراء مرتع وخيم، والاختلاق على من اختاره الله منهم لنعش العلم خلق ذميم، والإقتداء بما مدح الله به قول المتبعين من الاستغفار لمن سبقهم وصف كريم، إذ قال مثنياً عليهم في كتابه وهو بمكارم الأخلاق وضدها عليهم (و الذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم)، والارتكاب لنهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الاغتياب وسب الأموات جسيم، فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) أهـ. وإن في هذه الكلمات لكافية لمن خصه الله بالعافية.

قولك (ص80):

(6- في باب الصفات، المتقدمون من الأشاعرة، كالباقلاني في (الإنصاف) يثبت الصفات التي أثبتها القرآن دون حصرها في سبع صفات معاني... إلخ) كلامك.

أقول: كالعادة يا دكتور أنت تحكم على الأشياء بدون بحث أو تمحيص في حقيقة الأقوال و المعتقدات، فالباقلاني - وإن لم يذكر حصر الصفات في سبع في كتاب الأنصاف - فإنه يذكرها في كتابه (تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل) ص 227 حيث يقول:

((فإن قال قائل: ولم قلت إن للقديم تعالي حياة وعلماً وقدرَةً وسمعاً وبصراً وكلاماً وإرادةً، قيل له: من قبل أن الحي العالم القادر منا إنما كان حياً عالماً قادراً متكبلاً مريداً من أجل أن له حياة وعلماً وقدرَةً وكلاماً وسمعاً وبصراً وإرادةً، وأن هذا فائدة وصفه بأنه حي عالم قادر مريد يدل على ذلك أن الحي منا... إلخ) كلامه يرحمه الله.

وهذا الكلام لا يحتاج إلى تعليق أو إشارة، ولكن نحن نزيد هذا الأمر بكلمة: فلولا أن الإمام الباقلاني يعتقد بهذه الصفات السبعة لما رد على السائل بتلك الكلمات. أما الشهرستاني رحمه الله فيقول مؤكداً أن هذا من لازم مذهبه الاعتقادي في كتابه (نهاية الإقدام في علم الكلام) ص 107 فيقول:

(وأما الصفات وانحصارها في ثمان فقد اختلف الجواب عنها بوجوه منها أنهم منعه إطلاق العدد عليها فضلاً عن الثمانية).

ومن العجب منك أيضاً أنك تستشهد بهؤلاء (المبتدعة) كما يعتقد ذلك إمامك المجسم ابن تيمية وأقرانه وأتباعه، بل كيف تستشهد بهم وهم على فرض الجدل - خالفوا في مسألة حصر- الصفات في سبع أو ثمان على اختلاف في مذهب أهل السنة - ولكنهم أيضاً خالفوا المجسم في عقيدته بقيام الحوادث وفي الكلام النفسي- وفي تأويل الصفات.... إلخ خلافهم لك وله، ويمكنك التحقق من ذلك إذا نظرت إلى كتب من استشهدت بهم ك(تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل) للباقلاني و(نهاية الإقدام في علم الكلام) للشهرستاني فانظره.

قولك ص 81 - بعد كلام طويل لا طائل منه :- (فإن للقائل ومكانته في العلم أثراً في قبول قوله واعتناقه، وذلك تغرير في الدين لا محل) اهـ

أقول: وقولك صدق، فنحن نرى أن أمثالك ممن أضاع جزءاً كبيراً من عمره في البحث، طاش عنه الرشاد ولحق بزمرة أهل العناد، فصار يقرر ما يقول به أهل الضلال والبدع، وما زال حتى قبل تدويننا لهذه الكلمات لم يرتدع، فكيف بالجهلة من عباد الأوهام والأقلام كعباد شيخ المجسمة المزيف للحقائق غير آبه بجزاء رب الخلائق، ومن هنا انطلق الطاعنون ليلبسوا على الناس دينهم، وهم يظنون أن زمان أهل العلم قد ولى وأن قصور تمردهم وتطاولهم على أهل السنة قد

علا، وظنوا جهلاً بأنه صارت لهم الصولة والجولة، ولكن هيئات هيئات، وصاروا يعلنون في كل باد وواد بأن **الجويني والغزالي والرازي والآمدي وغيرهم** قد ارتدوا عما قرروه، وقد زهدوا فيما اكتسبوه من العلم والفقه والصواب، بتقصص موضوعة واهية ما ماثلوا فيها إلا اليهود وكثير من الأوغاد، ولكن معية الله لدينه موجودة، وطرق نصره لجنده من أهل العلم معهودة، وحدود حياض بيضة دواوين شرعه موصودة، وطعون أهل البدع والأهواء على أهل الفضل من أعيان دينه مجذوزة، فالله خير حافظاً وهو أرحم الراحمين.

في العقيدة

قولك ص 83: (أول ما يجب على المكلف هو التوحيد نطقاً واعتقاداً وعملاً، وليس النظر ولا التفكير ولا قصد إلى النظر، ولا الشك لنصب البراهين وإقامة الأدلة كما هو مذكور في كثير من كتب علم الكلام)هـ.

أقول لك: وهذه دعوى أخرى يا دكتور ليس لها دليل ولا برهان إلا التردد لمذاهب أهل الوعيد، وأهل السنة لا ينكرون أن من لوازم التوحيد النطق والاعتقاد والعمل، فهذا لم يقل به أحد حتى أن **متناً صغيراً** ليس منظوماً للكلام على التوحيد بل للفقهاء ذكر ذلك في عجالة فقال **العلامة بن عاشر رحمه الله** في متنه (المرشد المعين للضروري من علوم الدين):

أول واجب على من كلفاً ممكناً من نظر أن يعرف

الله و الرسل بالصفات مما عليها نصب الآيات

أي يجب على المكلف (أي من دخل في دائرة التكليف بعد كونه مسلماً، ولا يثبت عقد الإسلام إلا بالنطق بالشهادة لأنها مفتاح دخول دائرة الإسلام)، فبعد النطق بها (على الخلاف في ذلك والصحيح وجوبها) عليه أن ينظر في الآيات الدالة على وجود الله وصفاته ومعرفة الرسل وكل ذلك عن طريق الآيات الدالة على ذلك سواء عقلية أم نقلية.

وانظر لكلام الإمام الفقيه ميارة في شرحه الكبير على ابن عاشر حيث يقول ص 25:

(أخبر أن أول ما يجب على المكلف وهو العاقل البالغ حالة كونه ممكناً من النظر معرفة الله تعالى ومعرفة رسله عليهم الصلاة والسلام بالصفات التي نصب الله تعالى عليها الآيات، أي أقام عليها البراهين والأدلة إذ الجهل بالصفة يحمل بالموصوف كما مر قريباً، وإنما قال ممكناً من نظر ليتحرز به عن المكلف إذا لم يتمكن من النظر لمفاجأة الموت له عقب البلوغ فلا تجب عليه المعرفة إذ لا يتوصل لها إلا بالنظر) أ هـ.

ويقول العلامة عبد السلام بن إبراهيم اللقاني رحمه الله في (إتحاف المرید بجوهره التوحيد) ص 20: عند شرحه لبیت الجوهره:

وبعد فالعلم بأصل الدين محتم يحتاج للتبيين

(وقوله **محم** خبر فالعلم الواقع مبتدأ، يعنى أن تعلم التوحيد وتعليمه واجب شرعاً وجوباً محتماً، أي لا ترخيص فيه، لقوله تعالى (**فاعلم أنه لا إله إلا الله**) عينياً في العيني منه، وهو ما يخرج به المكلف من التقليد إلى التحقيق، وأقله معرفة كل عقيدة بدليل ولو جملياً، وكفائياً في الكفائي منه، وهو ما يقتدر معه على تحقيق مسأله وإقامة الأدلة التفصيلية عليها وإزالة الشبه عنها بقوة (اهـ).

أما احتجاجك على أهل السنة بقولك: (فلم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يطلب من يأتيه راعياً في الإسلام إقامة البراهين والدلائل العقلية على إثبات ما يجب لله تعالى وما يستحيل، بل يكتفي منه بالتصديق والتسليم بما يجب الإيمان به...إلخ).

أقول: فهذا تشغيب أيضاً على الجهالة وأنصاف (**المتعلمين**) لا المتعلمين، فالقصد من كلامهم واضح ولا يحتاج إلى شرح و توضيح إلا لمن طمس على قلبه وفهمه، أما **قياس** هج عصرنا والعصور المتأخرة من العوام بل حتى من حملة الدكتوراة في الشريعة على سليقة أهل الإسلام من الجيل الأول، فهذا قياس باطل وفهم عاطل، **فالنبي صلى الله عليه وآله وسلم** لما جاء إلى أهل الجاهلية وآمن به من آمن وكفر به من كفر فإيمانهم عن معرفة لمعنى ومقتضيات (**لا إله إلا الله**)، ولهذا قال قائلهم (**إذن تقاتلك العرب**) وهو لم يدرس شروط لا إله إلا الله ولا واجباتها وأركانها، وإنما أوجدت هذه التقسيمات المبتدعة لأجل تقريب معنى لا إله إلا الله لعقول الناس في العصور اللاحقة لعصر اللحن والانحراف الذي أصاب الإسلام من القرن الثاني إلى يومنا هذا، فلا يمكن أن يستخلص - **وأنا أتحدى أيأ كان** - دكتور في علوم الهندسة النووية مثلاً من **لا إله إلا الله** شروطها وأركانها إلا ما سمعه من آباءه وأجداده هذا إن استطاع ذلك، فهذا السبب وضع علماء العقيدة هذا الوجوب، وهو النظر في الأدلة الموصلة إلى معرفة حقيقة الشهادتين حتى يسلم لكل موحد دينه، وأنت تعلم كم في عصرنا هذا من ناطق بالشهادة كافر بالله ومراده، وكل ذلك بسبب قصور الفهم وقلة العلم بمقصود الشهادة، وكمن ناطق بالشهادة وهو في حقيقته عدو لله ولرسوله من أدياء الشعوبية والعلمانية والقومية والوطنية، وحال هؤلاء أشهر من نار على علم، وفي ذلك نهاية لتارك مقارفة الغواية.

أما تقسيمك **التوحيد** إلى **توحيد الألوهية** و**توحيد الربوبية** و**توحيد الأسماء والصفات**.

أقول: هذا التقسيم غير صحيح، ولا يسرع إلى خاطرك أنني أردت كلمات الجهالة الذين يزعمون بدعية كل شيء لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعله، ولكن لأن هذا التقسيم لا يصح من الناحية الشرعية ولا من الناحية العقلية المنطقية، وبيان ذلك في النقاط الآتية:

أ- من الناحية الشرعية: وهنا أقل لك كلام الشيخ حسن بن علي السقاف حفظه الله الذي بين تلك المسألة في كتابه (**التنديد بمن عدد التوحيد**) ص 13:

(هب أن هناك قسماً من الجاهلين أو من أي طائفة من طوائف الكفار فيها أشخاص يقرون ويعترفون في غير مجال المضايقة في المناظرة أو يعترفون بأن الله هو الخالق المحي المميت، فإن هذا الإقرار منهم أو هذه المعرفة لا تجعل صاحبها يسمى أو يطلق عليه مؤمناً أو موحداً لا شرعاً ولا لغة ولا عرفاً البتة، أما شرعاً فالأدلة منها قوله تعالى: (**ألا الله الدين الخالص والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى إن الله يحكم بينهم فيما هم فيه مختلفون إن الله لا يهدي من هو كاذب كفار**)، فقد صرح هذا النص لنا بأن الواحد من أولئك مع قوله: (**ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى**)، و تسليماً جديلاً بأنه مقرر بقلبه بأنه معترف بوجود الله! وهذا ما يسميه الخصم توحيد الربوبية و مع ذلك كله أطلق عليه الله تعالى في كتابه كما ترون بأنه **(كاذب كفار)**.

وأما اللغة و العرف فلم يرد عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سنته الواسعة أنه ساهم موحدين للربوبية، **ولم ينقل عن أحد من الصحابة** أنه قال في حقهم أو عنهم: (**إيمان دون إيمان**) مثل ما نقل عن بعضهم (**كفر دون كفر**)، وهذا ما يؤكد لنا ويدل بأن اللغة التي كان **صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه** ينطقون بها والعرف الذي كان سائداً بينهم يمنعان إطلاق موحد أو توحيد ربوبية على ذلك الإنسان.

ثم أن الإيمان والتوحيد والعقيدة هو: (**ما وقر في القلب وصدقه العمل**) وتعريف الإيمان والتوحيد واضح من حديث سيدنا جبريل في السؤال عنه الذي رواه مسلم، وظاهر في كتب التوحيد التي نصت على أن الإيمان أو الدخول في التوحيد هو: (**الإتيان بالشهادتين لساناً مع الإقرار القلبي بكل ما جاء عن الله تعالى ورسوله مع الإذعان**)) فأين ذلك من ذا، وبذلك اتضح جلياً بطلان ما ذهب إليه المخالف وادعاه، والله الموفق اهـ

ب - من الناحية العقلية المنطقية: وهاهنا أورد لك رسالة لطيفة نفيسة في إبطال تقسيم التوحيد إلى ثلاثة أنواع من الناحية المنطقية ألفها العاقل الأستاذ السني سعيد فودة حفظه الله، وهنا أقلها لك بجملة لتبين مقدار ما أحدثه هذه المفسد المدعو ابن تيمية في تفريق الأمة وزرع الفرقة بينها وبين علمائها عليه من الله ما يستحق.

هذا نص الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

من رد للشيخ سعيد فودة حفظه الله على مقال نشر- في مجلة الأصالة بعنوان (أقسام التوحيد) رداً على علي الحلبي (أحد كبار الخلفو المتطاولة على الله وعلى دينه وعلى علماء الإسلام):

وقد كت كتبت كلمات في ورقات أثبت فيها أن هذا التقسيم أصلاً ليس تقسماً، لأنه مختل و متناقض، وأنه بالنظر للصناعة العقلية و القوانين المنطقية التابعة من الأفتدة التي أنعم الله بها علينا يتبين أن هذا التقسيم ملفق، و التقسيم الملفق لا يجوز الاعتماد عليه في بناء الأحكام، ولا اتخاذ المواقف و لحسن تلك الكلمات و فائدتها أنقلها بحروفها هنا، قلت:

التقسيم نوعان:

1- تقسيم الكلّي إلى جزئياته.

2- تقسيم الكل إلى أجزائه.

أما النوع الأول: فكل واحد من الجزئيات يجوز أن يحمل اسم الكلّي لأن الكلّي جنس لها، وهي أنواع له، مثال تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، فيجوز بعد هذا أن يقال الاسم كلمة والفعل كلمة والحرف كلمة، لأن الكلمة جنس و الثلاثة أنواع لها.

وأما النوع الثاني: فلا يجوز أن يطلق اسم الكل على الجزء إلا مجازاً وبقرائن كما وضعه العلماء في كتب اللغة، لأن الجزء ليس له كل أحكام الكل، بل ربما يكون له بعضها، أما النوع فله كل خصائص الجنس وزيادة، لذا يجوز إطلاق اسم الجنس عليه.

السؤال:

هل تقسيم التوحيد إلى ربوبية وإلهية وأسماء وصفات من النوع الأول أم الثاني ؟

الجواب:

لا يجوز أن يكون هذا التقسيم من النوع الأول أو من النوع الثاني، إلا إذا انطبقت عليه خصائص أي منها، وأما إذا لم يحقق شروط أي منها فإنه يكون تقسماً فاسداً و ملفقاً، ومثل هذا التقسيم غالباً ما ينتج عنه أحكام فاسدة وذلك لأن التقسيم أصلاً يلجأ إليه لتسهيل الوصول إلى الحكم الصحيح، فلذا يجب الالتزام بقوانين كل قسم، أما عند عدم الالتزام، فيؤدي التقسيم إلى أن يفضى بالناظر فيه إلى الغلط والأمر الباطلة.

فأقول:

لا يجوز بناءً على هذا أن يكون التقسيم المذكور **من تقسيم الكلّي إلى جزئياته** لأنه ليس قسم يملك أحكام المقسم، وهو مطلق التوحيد، أو التوحيد الخالص فحسب ما يقوله **ابن تيمية**، أن

من كان موحداً توحيد ربوبية فلا يلزم أن يكون مؤمناً، ونحن نعلم أن الموحد مؤمناً، إذن ليس التقسيم المذكور من النوع الأول، وبطلان كونه من هذا النوع واضح لا يحتاج إلى زيادة كلام.

فهل يجوز أن يكون من تقسيم الكل إلى أجزائه ؟

الجواب:

أيضاً لا يجوز حسب الصناعة العقلية أن يكون **من تقسيم الكل إلى أجزائه**، لأن شرط هذا النوع أن ألا يكون هناك اشتراك واتحاد بين الأقسام، وإلا لم تصبح أجزاءاً متميزاً بعضها عن بعض لوجود الاشتراك بينها، بيان هذا كما يلي:

ابن تيمية يقول:

(أن الموحد توحيد ربوبية لا يلزم كونه موحداً توحيداً كاملاً، بل قد يكون موحداً توحيد ربوبية ومشاركاً في الإلهية). ولكن الموحد في الإلهية يجب أن يكون موحداً في الربوبية وفي الأسماء والصفات، إذن فيلزم أن يكون توحيد الربوبية قسماً للإلهية، وقسماً منه في نفس الوقت، وهذا كلام باطل فاسد.

إذن يتبين أن هذا القسم لا يحقق شروط تقسيم الكل إلى أجزائه .

وأيضاً:

لم يجوز **ابن تيمية** أن يطلق على كل قسم أنه توحيد، والحال أنه لا توجد علاقة بينها، لا علاقة عقلية ولا شرعية ولا عادية، لأنه يقول أن الشرع إنما جاء ليحقق توحيد الإلهية، وأن الناس عند نزول الشرع كانوا موحدين توحيد ربوبية، وأن الشرع قد أقر واعترف أنهم موحدون توحيد ربوبية ولكن دعاهم إلى توحيد الإلهية. **كنّا يقول**. فما دام الأمر كذلك أنه لا يوجد تلازم بين هذه الأمور بين بعضها البعض، ولا بينها كلها وبين أصل التوحيد فلم يطلق على كل أمر منها أنه توحيد

!؟

فهذا الإطلاق فاسد لا أساس له

إذن يتحصل لنا:

أن هذا التقسيم لا هو من تقسيم الكل إلى أجزائه ولا هو من تقسيم الكل إلى جزئياته، بل هو تلفيق منها ومن غيرها لذا لزمته الأحكام الفاسدة التي نراها.

والحمد لله رب العالمين.

تقول ص 122 تحت عنوان (أقوال المالكية في إثبات صفة العلو) تقول:

(وهذا الاعتقاد هو مذهب أئمة المالكية المتقدمين الذين ماتوا قبل بداية المائة الخامسة لا تكاد نجد واحداً منهم إلى هذا التاريخ يخالف ذلك... إلخ) كلامك.

أقول: أن القاعدة عندنا (إذا كنت مدعياً فالدليل) وهذه دعوى لا دليل عليها بل استشهداك ببعضهم غير صحيح وهذا ما سنبينه لك.

فأولاً: أورد لي نصوص القاضي إسماعيل وبقي بن مخلد وابن شعبان لكي نصدق دعواك، أما محمد ابن أبي زيد فيكفي في الرد عليك أن القاضي عبد الوهاب قد استشهدت به قبل كلامك هذا بصفحة 121 في بيان اختلال كلام القيرواني في ذكره للفوقية، وأيدت استشكال القاضي عبد الوهاب بكلام الحافظ الذهبي، فانتبه وأنا أذكر لك هنا تعليق للقاضي بن العربي في (العواصم) ص 215:

(وسمعوا القدرية يقولون: إن الله في كل مكان، وتكاثرت في ذلك الأقوال من المؤلف والمخالف، فأنكروا ذلك عليهم، وقالوا إن أطلق لفظ في هذا المعنى فالذي ينطلق أنه على العرش وسأخو (في فوق) لأنه بمعنى علا وجل، ورددوها في الحديث المذكور آنفاً، ثم جاءت طائفة ركبت عليه، فقالت: إنه فوق العرش بذاته، وعليها شيخ المغرب أبو محمد عبد الله بن أبي زيد، فقالها للمعلمين فسدت بقلوب الأطفال والكبار... إلخ) اهـ.

فانظر كيف مرت هذه الكلمة الخطيرة على القيرواني، وكيف أنكرها ابن العربي!!! ونفس الكلام على القاضي الباقلاني والتجبي وعبد الوهاب والطلمنيكي.

أما ابن عبد البر فيكفي فيه كلام الحافظ ابن الجوزي كما في كتابه (صيد الخاطر) ص (83)، أما ابن العربي فيبيننا رأيه في المسألة في الرد على القيرواني في كتابه العواصم، وأما القرطبي فقد قال في تفسيره (220/7):

(قلت: فعلم الله تعالى وارتفاعه عبارة عن علو مجده وصفاته وملكوته، أي ليس فوق فيما يجب له من معاني الجلال أحد، ولا معه من يكون العلو مشتركاً بينه وبينه، لكنه العلمي بالإطلاق سبحانه) اهـ.

وانظر كلامه في (الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته) ص 187-188 عند كلامه على (ذي العرش).

وأنا لك كلام للقاضي الباقلاني لتعلم بأنه يخالفك ويخالف كثيراً من أهل البدع الذين يقولون بالجهة والحد فيقول يرحمه الله في (تمهيد الأوائل) ص 300-301:

(باب: فلن قال قاتل: أين هو ؟ قيل له: الأين سؤال عن المكان، وليس هو ممن يجوز أن يحويه به مكان ولا تحيط به الأقطار، غير أنا نقول: إنه على عرشه، لا على معنى كون الجسم بالملاصقة والجاورة، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً) اهـ.

فأين ادعاؤك بأنه لا يوجد أحد من علماء المالكية قبل المائة الخامسة خالف في ذلك ؟ وانظر من خالف في ذلك ؟ إنه القاضي الباقلاني الذي يقول فيه القاضي عياض رحمه الله في ترتيب المدارك: (هو الملقب بسيف السنة ولسان الأمة، المتكلم على لسان أهل الحديث وطريق أبي الحسن الأشعري)، والذي قال فيه الحافظ الذهبي في تاريخ الإسلام (88/28): (القاضي أبو بكر بن الطيب، صاحب التصانيف في علم الكلام، سكن بغداد، وكان في فنه أوحده زمانه)، والذي قال فيه أبو محمد اليافعي في كتابه مرآة الجنان (6/3):

(وفيها (أي سنة 403) توفي سيف السنة و ناصر الملة الإمام الكبير الحبر الشهير لسان المتكلمين و موضح البراهين و قانع المتدعين و قاطع المبطلين القاضي أبو بكر بن الطيب المشهور بابن الباقلاني الأصولي المتكلم المالكي الأشعري المجدد به دين الأمة على رأس المائة الرابعة على القول الصحيح) اهـ.

تقول ص 123: (وذلك كما يقال: فلان سيد العراق والشام.... يريدون كونه ملكاً عند أهلها ومطاعاً عندهم، وليس يريدون ذاته في كل موضع يكون فيه ملكاً مطاعاً.... إلخ) أقول :

أولاً: يا دكتور أنت تنطق وتكتب ما لا تدري، وإنما نطقك وكتابتك هي من التقليد الأعمى لما تجده في كتب المشبهة والجسمة من دون تمحيص.
ثانياً: إنك تناقضت مع نفسك ومع ما تكتب.

ثالثاً: إنك تطعن وتكرر الطعون في أهل السنة بدون دليل ولا بينة إلا لنصوص معبودكم نسأل الله السلامة.

أما الأولى: وهي نطقك بما لا تدري، فهو تكريرك لكلام **ابن أبي زيد (من إنه على عرشه دون كل مكان)** ولقد علمت بنفسك قيام أهل العلم من أهل السنة عليه في ذلك، حتى أمثال موافقيه في مسألة العلو **كالذهبي** قال: **(فليته تركها)**.

أما الثانية: فتناقضك هو أنك تذكر نص **ابن أبي زيد** الذي يثبت جلوس الرب تعالى عن تشبيه المشبهين على العرش كما فعل ويعتقد كثير من المجسمة، وبعدها بأسطر تورّد قولاً تظنه رد على من يشكك عليك بقوله: (وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله) بأنه إله في الموضعين وذلك لا يوجب كونه في كل موضع كان فيه إلهاً.... إلخ كلامك)، وهذا تناقض واضح ظاهر، فمرة تثبت له الجلوس على العرش ومرة تأول و تصرف حقيقة اللفظ عن معناه الظاهر.

وما تخطئك سيادة الدكتور إلا بسبب عدم استقلاليتك بالفهم وفق قواعد الشرع والعقل، وإنما عطلت عقلك وقادت من لا يجوز شرعاً أن يتبع لأموار كثيرة منها: **شنوده عن السلف والخلف، وتخلفه في الزمان عما يقتدي بهم في مثل هذه الأمور وأخذك بقول فذ مع ترك الاجتماع لدى أهل العلم سلفاً و خلفاً على خلاف ما تعتقده أنت ومن تقلده.**

وفي نفس الوقت، إن من يستدل برفع الأيدي إلى جهة العلو دون السفلى، فكلامه باطل من وجوه، بينها الشيخ **حسن السقا في تعليقه على كتاب (دفع شبه التشبيه) ص 68 بتصرف:**

الأول: أن رفع الأيدي عند الدعاء هي أن يرفعها على شكل وعاء، فكأنه يقول متذللاً: يارب قد سألتك وطلبت منك وجعلت يدي وعاءً لعطائك فلا تردني خائباً، ولذلك جاء في الحديث: (إن الله حي كريم يستحي إذا رفع الرجل يديه أن يردهما صفراً خائبتين) رواه الترمذي وغيره وهو صحيح.

والثاني: إن مد اليد بهذا الشكل عند الدعاء هي رمز للتذلل لله تعالى لا أكثر، ألا ترى أن الإنسان الفقير السائل إذا طلب من إنسان آخر صدقة فإنه كذلك يرفع يده مثل رفعها في الدعاء، ولا يجعل راحتيه تلقاء وجه من يطلب منه) اهـ.

ومن جهة أخرى: وتمشياً مع اعتقادك بأن الله في السماء، فأني سماء تقصد ؟ وأي علوا تريد ؟، فالعلو بالنسبة إليك في **تاجوراء** هو خلاف العلو لمسلم يقطن في **ماليزيا** أو الآخر يقطن في **أستراليا** وهكذا، فأني علو تقصدونه ؟ أم أنكم تقولون بأن الله موجود في كل مكان ؟!!! وهذا لا

يجوز في حقه تعالى لاشراً ولا عقلاً لأن الأرض كروية وهذا مما اتفق عليه أهل الإسلام وأهل النصارى واليهود، ولم يخالف فيه إلا من كان أعمى البصر- والبصيرة، كما فعل ذلك بعض مجسمة الحجاز المعاصرين.

أما نقلك لكلام **ابن موهب المالكي (ص 124)** ومحاولة تمريرك لمعتقد المجسمة عن طريق نقل مثل هذه النصوص فهذه أمور من غربالنا، والعجب لوقوعك سيادة الدكتور في التناقض مرة أخرى، فأنت قد نقلت عن مالكي متقدم في المذهب وهو **القاضي عبد الوهاب** قوله (**ص 121** من كتابك): (**العبارة الأخيرة أحب إلى من الأولى، لأن قوله على العرش هو الذي ورد به النص، ولم يرد النص بذكر (فوق) .**

وفي **ص 124** تذكر نقل **ابن موهب: (وهو قول مالك مما فهمه عن جماعة ممن أدرك من التابعين مما فهموه عن الصحابة رضي الله عنهم، مما فهموه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن الله في السماء بمعنى فوقها وعليها، فلذلك قال الشيخ أبو محمد أنه فوق عرشه المجيد بذاته.... إلخ)**. **فأقول مفنداً تلك المزاعم :**

أولاً: يا سبحان الله **ابن موهب** يطالع على ذلك، ولا يعرف أمثال الباقلاني ؟ .
ثانياً: إن حقيقة ما أصاب **ابن أبي يزيد القيرواني** هو ما ذكره **القاضي ابن العربي الأشعري** في **العواصم ص 215**، والذي ذكرناه أكثر من مرة في ردنا هذا، وهو تأثره بكلام بعض أهل البدع والضلال.

ثالثاً: يؤكد كلامنا بأن **القاضي أبو بكر بن العربي الأشعري في القواصم ص 216** يقول: (فإذا أثبت هذا فقوله: (الرحمن على العرش استوى) إن علمنا معناه علماً آمناً قولاً ومعنى، وإن لم نعلم معناه، قلنا كما قال مالك: (الاستواء معلوم والكيف مجهول والسؤال عنه بدعة) فكيف بتفسير تعلقه بالله، لا يقال : إنه بدعة بل أشد من البدعة عنده، فكيف بمن يقول: **إن الله فوقه ؟ فكيف بمن يعين فوقية الذات ؟ فكيف بمن يقول: إنه يجاذبه ويليه ؟ تبأ له.**

والحديث الذي فيه (والله فوق ذلك) لا حجة فيه لأن في الحديث بعينه، وقد عدد الأرضين أيضاً حتى ذكر الأرض السابعة، ثم قال: (**والذي نفسي بيده لو دليت حبلاً لهبط على الله**) ولم يقتضي ذلك أنه تحت الأرض.

فلن قيل: فقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لسعد بن معاذ حين حكم في بني قريضة بأن يقتل مقاتلهم، وتسبى ذراريهم: لقد حكمت فيهم بحكم الملك من فوق سبعة أرقعة.

قلنا: لم يصح ومع حاله، فلا متعلق فيه، لأن قوله: **(من فوق سبعة أرقعة)** حرف جر يتعلق بحكمت أو بحكم المصدر المتصل، لا بقوله **(الملك)** فافهموا ذلك فهو من الصناعة) اهـ
فلعلك فهمت يا دكتور ما يقصد من مسألة العلو التي أرادها أهل السنة والتي أرادها أهل التجسيم.

وقولك ص124: **(وقوله (على العرش استوى)...الآية)** ناقلاً كلام ابن موهب من كتاب اجتماع الجيوش الإسلامية للمجسم الصغير المقلد العابد لشيخه ابن زفيل
أقول: هذا تكرار للخلل العلمي في نقلك لكلام عالم من كتاب عالم آخر، وخاصة عند المجادلة والمناظرة، وخاصة وأن هؤلاء المجسمة لا يرقبون في أهل العلم وأهل السنة خاصة إلا ولا ذمة في تحريف النصوص والتهميه والكذب عليهم.

أما قولك ص124: (والمتكلمون من المالكية في العقيدة قبل المائة الخامسة كلهم كانوا على منهج الأئمة في إمرار نصوص الصفات كما جاءت دون تكلف ولا تأويل)
أقول: وهذه دعوى لا بد لها من دليل، ولا دليل عندك إلا تكرير أقوال الموهبين من أهل التجسيم كابن تيمية وابن القيم وأمثالهم.

ولقد أثبتنا لك أن الإمام أبو محمد الباقلاني كان من أهل التأويل، ولتعرف ذلك انظر كتابه **تمهيد الأوائل**، أم تريد أن تقول بأنه رجع كعادة المجسمة عندما لا يجدون سبيلاً مع علماء الأمة ؟!!
وكذلك الإمام أبي الفضل بن عمرو البغدادي المتوفي (452)، وكذلك الكثير منهم كان على مذهب أهل السنة والجماعة، أما ما ينقل عن ابن عبد البر فلا عبرة به، لأن المسألة ليست من فنه الذي يثق به كعلم الحديث، وكمن محدث سقط سقطات أوردته مهابي لا قرار لها، ويكفي كلام الحافظ المتفنن ابن الجوزي في كتابه **(صيد الخاطر)** ص 83.

وأريد منك نصوص وأدلة على ما ذكرته بهتانا على أئمة المالكية، مع إننا نرى أن مذهب **التفويض** هو المذهب الأول لعلماء السنة والجماعة بخلاف ما تعتقده من أن مذهب السلف هو مذهب ابن تيمية واتباعه.

وأما **الطلنكي المالكي** فهو مشبه مجسم أثبت عضو الجنب لله تعالى كما نقل ذلك عنه الحافظ الذهبي في (سير أعلام النبلاء) (569/17) فليُنظر .

أما قولك ص 124-125: (ولا تغتر بما تجده في كتب المتأخرين من المالكية وغيرهم كما في (الجوهرة) إلخ) .

أقول: أنا أتعجب منك يا دكتور، فكيف تبيح لنفسك أن تأخذ من كتبهم في الفقه والأصول والحديث واللغة كما مثال ابن العربي وأبو الوليد ابن رشد والباقي والأمير والدردير والدسوقي والصاوي و القرافي وعياض والبيضاوي والمارزي وغيرهم، ولا تأخذ منها في العقائد بل تحذر منها (وهذا هو استشكلك على الأئمة من قبل في كتابك هذا، ونحن نرد عليك بمثل ما استشكلت به) .

فالأولى ألا تأخذ منهم في الفقه، لأنهم شخّخوا كتبهم بالمنطق وعلم الكلام وعلم الفلسفة.. إلخ الهذيان الذي تقوله تقليداً لضلال المبتدعة وأهل الأهواء.

تناقض ماله إلا الكلام وأن نفضح الكاسي العاري

بل تريد يا دكتور في ذكر تخبیصات وترهات لم يأتي بها أحد مثلك من المؤلفين في هذا الزمان عندما تقول: (ومن العجيب أن معظم معاهد العلم الشرعي وجامعته في مختلف بلاد المسلمين، التي كانت مرتبطة بمناهج جامعة الأزهر.... إلخ) التمويه والتخفية.

وأقول لك: بل الطامة العامة أن لا تدرس مثل هذه المصنفات التي تفتح عقول طلبة العلم عن عبادة أشخاص أو جملة أو مبتدعة، فأمثالك **يا دكتوراة الشريعة** نظراً لعدم تمرنه على مثل هذه الكتب، جاء بأحكام و نتائج عجائب و غرائب في أثناء دراستك لمسألة التحسين والتقييح من كتابك (**الحكم الشرعي بين العقل والنقل**) وأكملت عجائبك في مثل هذا التسويد بمحاولتك لقطع الطريق على علماء الأمة بالطن في اعتقاداتهم مستنأ بإمامك ومعبودك الحرائي وأتباعه.

ويزيد ذهولك عن الحق والصواب بأنك تصف كُتُبا كان الحق لها أن تدرس **كعقيدة القبرواني والطحاوية**، ومن قال لك بأنها لا تدرس وليست معتمدة عند أهل العلم ؟ ويكفي قول الإمام السبكي في (معيد النعم ومبيد النقم) ص 62:

(وبالجملة عقيدة الأشعري هي ما تضمنته عقيدة أبي جعفر الطحاوي التي تلقاها علماء المذاهب بالقبول ورضوها عقيدة، وقد ختمنا كتابنا جمع الجوامع بعقيدة ذكرنا أن سلف الأمة عليها،

وهي عقيدة الطحاوي وعقيدة أبي القاسم التشريحي والعقيدة المسماة بالمرشدة مشتركات في أصول أهل السنة والجماعة اهـ.

أما عقيدة **ابن أبي زيد** فإنها ألّفت من أجل أن تدرس للغلمان والصبيان في الكتاتيب، وكان ذلك بطلب الشيخ المؤدب الجليل **أبي محفوظ محرز بن خلف الصديقي التونسي** من أجل تدريس التوحيد و العقيدة للأولاد في أثناء تدريس القرآن لهم، وهذا ما بينه **القيرواني** بقوله:

(فإنك سألتني أن أكتب لك جملة مختصرة من واجب أمور الديانة، مما تنطبق به الألسنة وتعتقده القلوب وتعلمه الجوارح وما يتصل بالواجب من ذلك من السنن من مؤكداها ونوافلها ورغائبها وشتى من الآداب منها، كما رغبت في تعليم ذلك للولدان).

فظهر أن تدريسها كان مقصوداً به صغار طلبة العلم لا كبارهم، وهذه كانت عادة المالكية في تصنيفهم لكتب يقصد بها تدريب وإفادة الطلبة في الكتاتيب، مع إنها عسرت على علماء عصرنا، ومن هؤلاء العلامة الفقيه **المقري** في كتابه **عمل من طب لم حب** وكذلك كتاب **ألف باء في المحاضرات للبلوي الأندلسي**، ذكر فيه أنه جمع فوائد بدائع العلوم لابنه عبد الرحيم، وأرجوزة **الولدان في العقيدة و العبادات ليحيى القرطبي** المتوفى سنة 567 هـ وغيرها الكثير.

وللسبب الذي ذكرناه من إن هذه العقيدة مختصرة لا تفي بحاجة طلبة العلم الكبار الذين وصلوا إلى مراحل متقدمة يحتاجون فيها للتوسع في كل أبواب العلوم كانت **الجوهرة والخريدة** وغيرها هي الأصلح لمقاهم العلمي، ولتعرف ذلك فانظر إلى مثل كتاب **عمل من طب لمن حب**، وكيف أنه مقسم إلى أربعة أقسام، قسم منها يختص بالكليات الفقهية، التي يحتاج دكتور في الشريعة في عصرنا لشرح مطول لفهمها، مع أنها ألّفت لأطفال كتاتيب القرآن، فافهم.

تقول ص 126-127 تحت عنوان (دفع شبه المؤلفين):

(فإن قيل في إثبات هذه الصفات، من الجمع، والنزول، والاستواء، والوجه واليد والقدم إلى آخر ما ورد إثبات للتشبيه، فلزم التأويل حتى لا يشبه الله عز وجل بمخلوقاته، كما فعلت

المشبهة والمجسمة، يقال هذا الإيراد لازم أيضاً في صفة الحياة والسمع والبصر- والعلم والقدرة والإرادة.... فالعقل لا يدرك الحياة والسمع والبصر والإرادة.... (إلخ)

أقول لك: يا دكتور إن من المصيبة أن تناقش شخصاً يزعم ويتلبس بالعلم والتحقيق العلمي، ولكن عند المجادلة والمناقشة والتحقيق العلمي يكشف لك عن تقليد أعمى وتعصب وهوى، ثم يرمي به نظيره في الحوار أو النقاش، ولا يصح فيه إلا ما قد قالته العرب: (رمتي بدائها وانسلت).

إن مسألة إثبات الصفات على أنها سبعة أو ثمانية فقط عند أهل السنة هذا غير صحيح لأنه لو رجعت لأي كتاب من كتب العقيدة لهم وفتحت واطلعت على ما في باب (الكلام على الصفات) لعلمت علم اليقين بأن ما يروجه الجسم **ابن تيمية** وأتباعه ومن سار على نهجه إنما هو محض الكذب وعين التدليس، والواجب على من كان لديه مثقال ذرة من علم و مثقال ذرة من تقوى أن لا يقبل قول في مسلم إلا ييقن فكيف بعالم من علماء الدين ؟، وكيف بجمهور علماء الإسلام على إحدى عشرة قرناً من الزمان وهم يعتقدون ذلك؟ وربنا عز وجل يقول في كتابه: (**يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين**) فأين التبين يا دكتور ؟

والموضوع باختصار أن السادة أهل السنة والجماعة قسموا صفات الله عز وجل إلى أربع أنواع:

الأول: صفة نفسية وهي الوجود، **والثاني:** صفات سلبية وهي خمس: القدم والبقاء ومخالفته تعالى للحوادث، وقيامه تعالى بنفسه والوحدانية، **والثالث:** صفات معان: وهي سبع القدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام، **والرابع:** صفات معنوية، وهي سبع كونه قادراً ومريداً وعالماً وحياً وسميعاً وبصيراً ومتكلماً.

أما تلك ص 132 عن ابن عقيل قوله: (ومن رأى أن طريقة المتكلمين أجود من طريق أي بكر وعمر فبنس الاعتقاد).

أقول: كما ذكرنا بأن طريقة السلف هي الأحكم والأسلم، وهذا لا يعتقد سواء أحد من أهل السنة، ولكن التشغيب على من يقول بأن طريقة المتكلمين أعلم بأنه قول غير صحيح فهذا الذي لا نسلم لأحد به مهما كان.

وأما النقل عن ابن عقيل، فابن عقيل هذا كان على معتقد أهل السنة والجماعة على ما صرح به الإمام الحافظ الجوزي رحمه الله في (دفع شبه التشبيه) ص111، وانظر إلى كلام الحافظ الذهبي في تاريخ الإسلام حيث يقول ص 353/35:

(رأيت شيخنا (يعني المجسم ابن تيمية) وغيره من علماء السنة والأثر يخطون على ابن عقيل لما تورط فيه من تأويل الجهمية وتحريف النصوص، نسأل الله الستر والسلامة)اهـ وانظر إلى كلام ابن تيمية نفسه في (درء تعارضه) (60/8-61) حيث يقول:

(ولابن عقيل أنواع من الكلام، فإنه كان من أذكى العالم، كثير الفكر والنظر في كلام الناس، فتارة يسلك مسلك نفاة الصفات الخبرية وينكر على من يسميها صفات، ويقول: إنما هي إضافات موافقة للمعتزلة، كما فعله في كتابه (ذم التشبيه وإثبات التنزيه) وغيره من كتبه، واتبعه على ذلك أبو الفرج بن الجوزي في (كف التشبيه بأكف التنزيه)، وفي كتابه (مناهج الوصول)، وتارة يثبت الصفات الخبرية ويد على النفاة والمعتزلة بأنواع من الأدلة الواضحات، وتارة يوجب التأويل كما فعله في كتابه (الواضح) وغيره، وتارة يحرم التأويل ويذمه وينهى عنه، كما فعل في كتابه (الانتصار لأصحاب الحديث) فيوجد في كلامه من الكلام الحسن البليغ ما هو معظم مشكور، ومن الكلام المخالف للسنة والحق ما هو مذموم ومدحور)اهـ.

وهذا الكلام أيضاً للحافظ ابن رجب في (ذيل طبقات الحنابلة) (144/1) حيث يقول: (إن أصحابنا كانوا ينتقمون على ابن عقيل تردده إلى ابن الوليد، وابن التبان شيخي المعتزلة، وكان يقرأ عليهما في السر علم الكلام، ويظهر منه في بعض الأحيان نوع انحراف عن السنة لبعض الصفات، ولم يزل فيه بعض من ذلك إلى أن مات رحمه الله) اهـ. وأني أتركك تحكم بنفسك على نقلك لهذا الكلام، وتكفي اللبيب إشارة مرموزة.

أما نقلك ص132: عن عمرو بن دينار ((أدركت أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فن دونهم منذ سبعين سنة يقولون: الله الخالق، وما سواه مخلوق، والقرآن كلام الله، منه خرج وإليه يعود) اهـ.

أقول: هذا الكلام منه من أسس العقيدة الإسلامية ولا مجاز فيه كقول (الله الخالق وما سواه مخلوق) فهذا متفق عليه جمهور أهل الإسلام من أصحاب السنة و ضلال الفرق، وقوله (والقرآن كلام الله) فهذا كلام يتفق عليه أهل السنة، والمقصود به كلامه الذي هو صفة للذات الكلام النفسي، ولا يقصد به ما هو موجود على الأوراق، أو المصوت بصوت القارئ فهذا

من باب المجاز نقول كلام الله وإنما هو محدث، أما قوله (منه خرج وإليه يعود) فهذا الكلام ابتداءً جزء من حديث منسوب لسيدنا عثمان ذكره الحافظ بن الجوزي ولم يخرج في كتابه (دفع شبه التشبيه) وعلق عليه وعلى حديث آخر حديث لأبي إمامة: (ما تقرب العباد إلي الله تعالى بمثل ما خرج منه وهو القرآن)، فقال: (قلت: والمعنى إنه وصل إلينا من عنده وإليه يعود فيرفع)، وعلق الشيخ حسن السقاف على الحديث الأول فقال: (لم أقف عليه) وعلى الثاني: حديث ضعيف جداً ومنكر.

مع أن الحافظ ابن الجوزي رحمه الله لم يخرج، والشيخ السقاف قال: لم أقف عليه، فالحديث موضوع كما نبه و نص على ذلك الحافظ أحمد بن الصديق الغماري رحمه الله في كتابه عدم النظر: (المداوي لعل الجامع الصغير وشرحي المناوي) 575/4 - 576 فلينظر هناك لمعرفة حال الحديث.

تقول في ص 134 تحت عنوان (التفصيل في مقام التعليم):
(أما في مقام التعليم ورد الشبه، فكانوا يفضلون الكلام بوجوب الإيمان بأن القرآن كله كلام الله غير مخلوق، مكتوب في المصاحف محفوظ في الصدور مقروء بالألسنة) إلى آخر هذا الخبط العشوائي.

أقول: يا دكتور لقد أتعبتني معك لكثرة تخبطاتك وتخبصاتك، فمرة تقول الكلام الذي ذكرناه في بداية هذا الرد (أما في مقام التعليم... إلخ) كلامك، وبعده بتسعة أسطر تقول ص135: (أما فعل التلاوة الذي هو الصوت، فهو صوت القارئ، وهو حادث مخلوق، والكلام الذي يقرأه صاحب الصوت كلام البارئ، لأن الصوت فعل العبد، وأفعال العبد كلها مخلوقة، وكذلك المواد المكتوبة به القرآن، واللوح والورق، وجلة المصحف كله حادث).

فإما أنك يا دكتور تهذي بما لا تدري، وإما أنك في الجملة الثانية تابعت المعتزلة والجهمية كما يقول أهل التجسيم في مثل هذا المقام.

ولقد ذكرنا لك من قبل بأن **كلام الله هو الصفة الذاتية المسماة بالكلام النفسي**، أما ما يطلق عنه مجازاً كلام الله كالقول بأن الكلام المكتوب بين دفتي المصحف هو كلام الله تعالى أو تلاوة القارئ.... إلخ فهذا نسبته إلى الله تعالى من باب المجاز.

ولهذا نبه أهل العلم عند النطق بكلمة (القرآن غير مخلوق) بأن الصحيح أن نقول: **القرآن كلام الله غير مخلوق** للفرقة بينه وبين ما قد يتطرق إليه عقول الناس، بأن المداد والأوراق والكلام المتلو هو المقصود به الصفة الذاتية.

أما ما يعتقد أهل التجسيم نسأل الله السلامة والعافية: هو أنهم نسبوا لله تعالى التكلم بالحرف والصوت، وزادوا فقالوا: **باللهة** تعالى الله عن التشبيه والتجسيم علواً كبيراً، وزاد متأخروا المجسمة كابن تيمية فقال: (إنه لم يثبت عن السلف نفي الصوت والحروف)، وأثبتوا لله تعالى في صفاته عن المماثلة للمخلوقين **الصوت والحروف**، فأبي فهم هذا وأي عقل ذاك.

قولك ص 174 تحت عنوان (الافتتان بالأضرحة):

أقول: إن كثيراً مما ذكرته قد أوافقك فيه من باب أن قواعد التعامل مع هذه الأمور قد فقدت لدى كثير من الناس، فمن باب سد الذرائع قد تتقفل بعض المستحبات من أجل جلب مصلحة أكبر وحتى ينتشر بين الناس الأحكام الصحيحة للتعامل ومباشرة هذه الأشياء، ولكن ليكن في الحسبان بأننا كأهل سنة لا نرى بما يراه كثيراً من متأخري غوغاء هذه الأمة المتصدين للإفتاء في عصر ذهاب العلماء ورأس الجهال وخاصة في **مستنقع الفتنة في نجد الحجاز** وعلى رأسهم **مثير الفتن ابن عبد الوهاب** عليه من الله ما يستحق، الذي نهب الأموال واستحل الأعراض باسم هدم القبور وتطهير الاعتقاد من الشرك وأهله.

والنقطة الثانية: هنا قولك: (وإذا كان هذا في حق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حياته، فكيف بمن دونه من الأموات).

أقول: لا أعرف ما تقصد بهذا الكلام، ولم يتضح لي لأن في كلامك إغماز.

ولكن إن كنت تقصد بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذهب مكانته بعد موته، ولم يعد يصح التوسل به أو الاستغاثة به فيما يقدر عليه حال حياته ومماته، فهذا **أمر خطير**، والصحيح عند أهل العلم يكفر صاحبه، **لأنه طعناً في النبي صلى الله عليه وآله وسلم** ويقتل صاحبه ولا تقبل له توبة، وعلى قول: وإن تاب، وهذا القول مخالف لكل الطوائف حتى الشذاذ عن جمهور أهل العلم.

فعباد الشيخ الحرافي الجسم ومقلدي ابن عبد الوهاب المعتدي لديهم قاعدة في الشرك، وهي: (من جعل أو اتخذ شيئاً سبباً والشرع لم يجعله سبب فقد أشرك).

فعلى قاعدتهم العجيبة: أن من أجاز كون النبي صلى الله عليه وآله وسلم سبباً للتوسل فهو مشرك، لأنه جعل ما لا يكون سبباً سبباً.

والحاصل في هذه المسألة: أن **منزلة النبي صلى الله عليه وآله وسلم** لم ولن تتغير لآحال حياته ولا بعد موته، لأن منزلته حياً كمنزلته ميتاً، ومن جهة أخرى ما وردت به النصوص الشرعية من كتاب وسنة فمن الكتاب قوله تعالى: **(ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله و استغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً)**، ولو صح ما ذهب إليه المتطاولون بقولهم: إن الله والرسول سدوا كل باب من أبواب الشرك، لكان هذا الباب مقفولاً فلم لا يتجه الظالمون لأنفسهم إلى الله فقط مباشرة من دون التوجه إلى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم؟ ولماذا يعطوا هذه التوسعة في طريق التوبة بين استغفار الله مباشرة، واستغفار النبي صلى الله عليه وآله وسلم لهم. بل النصوص الصحيحة الواردة في ذلك تبرهن على جواز فعل ذلك كونه حياً وميتاً، ومنها حديث: **(عثمان بن حنيف والأعمى)** وحديث **(عرض الأعمال) و (رد السلام)** وفي رسالة سيدي عبد الله الغماري رحمه الله **(الرد المحكم المتين)** ما فيه الكفاية والزيادة وقفل أفواه المتطاوله الأغمار واللاشيء الأصفار، وفعل الصحابة الصحيح و متابعة السلف الصريح وتأكيد أهل العلم لهذا الشأن يرد على كل مخالف تالف.

ولا نريد أن نسهب في هذا الموضوع لأن ليس هنا مكان طرحه، وإن كانت لنا معكم سيادة الدكتور وقفة في أمثال مثل هذه الأحكام عند ردنا على كتابكم **(الغلو)** إن شاء الله.

قولك ص188: تحت عنوان (هجران أهل البدع):

أقول لك: كالعادة أطلقت عبارات لا يفهم منها إلا أمر واحد عند عامة رعا و هج المتطاولين، حيث أنهم ينزلون هذه الأقوال الواردة عن السلف في حق مخالفهم من أهل السنة و الجماعة، كما حصل لكثير من صنف في هذا الموضوع، **خاصة أهل الابتداع المعاصرين الذين تمتلئ بهم عرصات المسجد الحرام يسر الله له من يعيده لحظيرة أهل السنة آمين،** ويرزقه كإمام الحرمين وأمثاله ليعود إلى ممارسة دوره الحقيقي في نفي الخبث عن أمة الإسلام آمين آمين آمين.

أما المسألة التي تكلمت عنها فلها تفاريع سنتكلم عنها:

الفرع الأول: مسألة ما المقصود بالبدعة والمبتدعين في كلام السلف رحمهم الله **كمالك وأحمد**

و غيرهم ؟

والجواب: إن المقصود بالبدعة كما أحدثه أهل الأهواء و البدعة كالجهمية و الحشوية والمشبهة وأمثالهم في مسائل محدثة كالقول بخلق القرآن وقيام الحوادث وتعطيل الصفات ونفيها عنه، والقول بالقرر والإرجاء إلى آخر المسائل التي ذكرها أهل السلف، كقول **أبي حنيفة** رحمه الله فيما نقله عنه **الحافظ الذهبي في (سير أعلام النبلاء) 202/7:**

(أنا من المشرق رأيت خبيثان: جهم معطل، ومقاتل مشبه).

أما ما تقصده أنت متابعاً لبعض المبتدعة المتطاوله الجهلة في الطعن على أئمة أهل السنة كطعنهم في مسألة علم الكلام، فهذا غير مقصود من كلامهم، لأنه أمر محمود عندهم، ولكن العادة المعلومة على هؤلاء المبتدعة تطاولهم على السادة أهل السنة و محاولة تشويش أذهان طلبة العلم، وتقليب عقول العوام، باستخدام فنون الخطابة و الشعر من أجل إيلاج ممخقاتهم و أباطيلهم لقلوبهم و عقولهم، وهذا أمر معلوم، فالعوام هوام و يكفي في إثبات ذلك ما ذكره **العلامة القاضي أبو بكر بن العربي رحمه الله،** ونفع به في كتابه (العواصم من التواصم) ص194 قال:

(عن ابن عباس أنه قال: كنت أقرئ رجالاً من المهاجرين منهم عبد الرحمن بن عوف، فبينما أنا معه في منزله بمنى وهو عند عمر في آخر حجة حجها إذ رجع عبد الرحمن بن عوف فقال: لو رأيت رجلاً أتى أمير المؤمنين اليوم فقال: يا أمير المؤمنين هل لك في فلان، يقول: لو قد مات عمر لبايعت فلاناً، فوالله ما كانت بيعة أبي بكر إلا فلتة فتمت، ففضض عمر، وقال: إني إن شاء الله لقائم العشية في الناس فمحذرهم هؤلاء الذين يريدون أن يغصبوهم أمورهم.

قال عبد الرحمن: فقلت يا أمير المؤمنين لا تفعل، فإن الموسم يجمع رعاك الناس وغوغائهم وإنهم هم الذين يغلبون على قولك، حين تقوم في الناس، وأنا أخشى أن تقوم فتقول مقالة يطيروها عنك كل مطير، وأن لا يعوها، ولا يضعوها على مواضعها، فأهل حتى تقدم المدينة، فإنها دار الهجرة والسنة، فتخلص بأهل الفقه وأشرف الناس، فتقول ما قلت متمكناً، فيعي أهل العلم مقاتلتك فيضعونها مواضعها (اهـ

ونعود فنقول: بأن كثيراً من هؤلاء الذين لا يختلفون في صغير ولا كبير عن مشجعي نوادي كرة القدم أو الانتخابات الرئاسية، لا يعرفون بأن ما يعتقدوه وما تلقوه عن من يظنون أنهم أهل العلم وبقية السلف ومجددي العصور، ولأن **(الحكم على الشيء فرع على تصوره)** فهم يميلون إذا مالوا و يقفون إذا وقفوا وموهوم بمقولات خلافة، **كالسلف، والقرون الثلاثة، وأهل السنة والجماعة،** ويرهبونهم من مخالفة ما يعتقدون هم بمصطلحات أهل الأهواء والبدع، وأهل الضلال، وأهل الكلام وغيرها.

ولا ينقلون لهم ما قاله السلف في كل مسألة، فمثلاً لا ينقلون لهم قول الإمام **الشافعي** كما نقل ذلك الحافظ الذهبي في **(سير أعلام النبلاء) 20/10:**

(كل متكلم على الكتاب والسنة فهو الجد وماسواه فهو الهذيان) اهـ .

ولا ينقلون لهم تصنيف الإمام مالك **لرسالة في القدر** ألفها لابن وهب، كما نقل ذلك القاضي عياض في ترتيب **المبارك 204/1 والحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء 88/8**، وقال: **(إسنادها صحيح).**

ولا ينقلون أن الإمام **البخاري** ألف كتاب **خلق أفعال العبد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل** ، وأنا أقل إليك بعضاً من علم الكلام الذي علقه البخاري في مصنفه: **يقول ص86 (بعد أن ذكر آية من سورة الملك) (وأسرأ قولكم... الآية):**

(مع أن الجهمية والمعتلة إنما ينازعون أهل العلم على قول الله إن الله لا يتكلم، وإن تكلم فكلامه خلق، فقالوا: إن القرآن المقروء بعلم الله مخلوق، فلم يميزوا بين تلاوة العبد وبين المقروء) اهـ

ويقول ص 87: (إلا المعتزلة فإنهم ادعوا أن فعل الله مخلوق، وأن أفعال العباد غير مخلوقة وهذا خلاف علم المسلمين إلا من تعلق من البصريين بكلام (سنسويه) كان مجوسياً فادعى الإسلام فقال الحسن: أهلكتمكم العجمة) اهـ

وانظر ص107، ص 154 وكذلك فعل الإمام أحمد في كتابه (الرد على الجهمية)، ومثال على ذلك قوله ص68: (وقلنا هو شيء) ورد على أبي حذيفة وقوله: (هو شيء لا كالأشياء)، فقال: (إن الشيء الذي لا كالأشياء قد عرف أهل العقل إنه لا شيء)، ثم يقول: (فعند ذلك تبين للناس أنهم لا يؤمنون بشيء ولكن يدفعون عن أنفسهم الشنعة بما يقررون في العلانية) اهـ فهذا أمثلة واضحة بأن السلف كانوا يستخدمون علم الكلام المحمود المقرون بالعقل و النقل في دفاعهم عن العقيدة والتوحيد، لا كما يروجه مبتدعة زماننا من أهل الأهواء والجدل السخيف الذين يلبسون على الناس أديناهم.

فيتضح أن كل النصوص التي أوردتها إنما قيلت و يقصد بها أهل البدع والضلال كالجهمية والقدرية والمرجئة وأمثالهم، ولا تطلق على أهل السنة الذين هم جمهور أهل العلم سلفاً وخلفاً كما يبهتهم بذلك هجم المتخلفين من أتباع شيخ التجسيم وشيخ الاستباحة ومن سار على دربهم في بلاد الحجاز اليوم.

ولقد صنف سيدي عبد الله الغماري رحمه الله رسالة نفيسة سهاها (النفحة الإلهية في أن الهجر بدعة شركية) بل ذاك يكون لقاضي المسلمين في بلاد الإسلام عند الاحتكام فلعله يرى بتعزيره وإماطة أذنيه للناس ولدين رب العباد، ولا يترك لسقام العقول والفهوم.

الخاتمة:

وبعد أن تم ما أردنا من بيان الأخطاء الكبيرة والخطيرة التي وقعت فيها سيادة الدكتور، والتي أظن بأنها وقعت منك من غير قصد. ولا أريد أن أزيد عما ذكرته في ثنايا الردود التي مرت، لأن في ذلك كفاية لطالب العلم المبتدئ، فكيف بمن له أدوات معرفة السليم من السقيم. وخلاصة القول:

أن أهل السنة والجماعة أعلى الله منارهم وكشف طوائف أعدائهم هم أهل الحق في كل ما ذهبوا إليه سواءً في الاعتقادات أو الفقهيات أو السلوكيات، وأن ما يريد أن يشاغب به عليهم أهل الانحراف الذين لا يعرفون من الجماعة إلا إسمها، ومن السنة إلا رسمها.

والحمد لله رب العالمين